



الجمهورية التونسية
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

الباب 10
المشروع السنوي
للقدرة على الأداء لسنة 2018
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

أكتوبر 2017

الفهرس

4	المحور الأول التقديم العام
3	1 تقديم الوزارة والسياسات القطاعية
5	II الميزانية وبرمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط
13	المحور الثاني تقديم برامج الوزارة
15	برنامج التوازنات الجمالية والإحصاء
15	1 تقديم البرنامج وإستراتيجيته
17	II أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج
17	1.1 تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج الفرعي 1: التخطيط والتوازنات الجمالية والدراسات
19	2.1 تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج الفرعي 2: الإحصاء
21	3.1 تقديم أنشطة البرنامج
15	4.1 ميزانية البرنامج
29	برنامج التنمية القطاعية والجهوية
29	1 تقديم البرنامج وإستراتيجيته
29	II استراتجية البرنامج
32	البرنامج الفرعي الأول : البرامج الجهوية للتنمية
34	البرنامج الفرعي الثاني : التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية
36	1.1 تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج الفرعي الأول: البرامج الجهوية للتنمية
36	2.1 تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء للبرنامج الفرعي 2: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية
40	III مؤشرات قياس الاداء للبرنامج موزعة حسب البرامج الفرعية
40	1.1 البرنامج الفرعي الأول 2 . 1 "البرامج الجهوية للتنمية"
45	2.1 البرنامج الفرعي الثاني 2.2 "التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية "
47	V نفقات البرنامج
49	1. تقديم اطار النفقات متوسط المدى الخاص بالبرنامج حسب طبيعة النفقة
51	2. تقديم اطارالنفقات متوسط المدى لكل برنامج فرعي
54	3. إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 حسب البرامج الفرعية
55	برنامج التعاون الدولي
55	1 تقديم برنامج التعاون الدولي وإستراتيجيته

55	التعاون المالي
56	التعاون الفني
57	II أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة ببرنامج التعاون الدولي
	1.II تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج
59	2.II تقديم أنشطة البرنامج
59	3.II نفقات البرنامج

65 برنامج الإحاطة بالإستثمار

	I تقديم برنامج الإحاطة الاستثمار وإستراتيجيته
68	II أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج
68	1.II تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج
70	2.II تقديم أنشطة البرنامج
72	3.II نفقات البرنامج

78 برنامج القيادة والمساندة

78	I تقديم برنامج القيادة والمساندة وإستراتيجيته
78	II أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج
78	1.II تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج
	2.II تقديم أنشطة البرنامج
89	3.II نفقات البرنامج

89 بطاقات مؤشرات قياس الأداء

90	بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج التوازنات الجمالية والإحصاء
105	بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج التنمية القطاعية والجهوية
138	بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج التعاون الدولي
147	بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج الإحاطة بالاستثمار
159	بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة
166	بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية التي لاكتتسي صبغة إدارية المتدخلة لكل البرامج

المحور الأول
التقديم العام

المحور الأول: التقديم العام

التقديم وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي والسياسات القطاعية

تضطلع وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بإعداد الاستراتيجيات والمخططات التنموية والموازن الاقتصادية وتساهم في اعداد واقتراح السياسات والآليات لدفع التعاون الدولي بين البلاد التونسية والبلدان الأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية في الميادين الاقتصادية والمالية والفنية كما تضطلع أيضا بالنهوض بالشراكة ودعم وتنمية الاستثمار. وعلى هذا الأساس تتمحور مشمولات الوزارة أساسا حول:

- ضبط التقديرات الاقتصادية ومتابعة وتقييم تطورات الظرف الاقتصادي.
- إعداد استراتيجيات وسياسات التنمية في إطار المخططات والموازن الاقتصادية بالتنسيق مع الوزارات والهيكل المعنية.
- ضبط السياسات القطاعية وبرامج البنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية بالتنسيق مع الهيكل المعنية.
- متابعة مشاريع التنمية والمشاركة في وضع ميزانية الدولة وتقييم البرامج المنجزة.
- إعداد سياسات واستراتيجيات التنمية الجهوية والقطاعية بالتعاون مع كل الهيكل المتدخلة كالوزارات والمجالس الجهوية والهيكل الجهوية المعنية.
- تنفيذ ومتابعة توجهات الحكومة في الميادين التي لها علاقة بالتنمية القطاعية والجهوية.
- تصور وإعداد ومتابعة تنفيذ برامج التنمية الجهوية الداعمة لمقومات التنمية بكل مناطق البلاد.
- التصرف في البرامج الجهوية للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة بما في ذلك برنامج الحضائر الجهوية.
- إعداد الدراسات الاقتصادية والقطاعية اللازمة لدفع التنمية القطاعية; الجهوية ومساندة الاستثمارات القطاعية والجهوية الخاصة والعامة.
- النهوض بالمعلومات الاحصائية.
- إعداد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية.
- تقديم ملفات التعاون الدولي مع الخارج على المستوى الاقتصادي والمالي والفني.
- إعداد المفاوضات في مجال التعاون الدولي والاستثمار الخارجي بالتعاون مع الوزارات المعنية.
- المشاركة في المفاوضات الثنائية في الميادين الراجعة بالنظر للوزارة.

- الإشراف على تسيير المفاوضات المتعددة الأطراف في مجال التعاون الدولي والاستثمار الخارجي وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات المتولدة عنها.
- متابعة تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات في مجالي التعاون الدولي والاستثمار الخارجي والداخلي.
- تنمية عمليات النهوض بفرص الشراكة والاستثمار الخارجي من خلال مساندة ومساعدة عمليات الاستثمار الخارجي بالبلاد التونسية والعمل على تكثيف فرص العمل بالخارج للخبرات والقدرات التونسية
- تمثيل البلاد التونسية في الاجتماعات الدورية للهيئات الدولية والإقليمية ذات الصبغة المالية وفي الندوات الدولية والإقليمية ذات الصبغة الاقتصادية والمالية والفنية وذلك بالتعاون مع الوزارات الأخرى.

1.1 إستراتيجية القطاع

تكتسي سنة 2018 أهمية بالغة باعتبار ما ينتظر تسجيله على المستوى المؤسسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال الانطلاق في تنفيذ الاستراتيجية التنموية للبلاد التي من شأنها أن توفر الإطار الملائم والحافز لبلورة منوال تنموي كفيل بتحقيق الأهداف الاستراتيجية المنشودة المتمثلة أساسا في:

- تسريع نسق النمو وإعادة تنشيط وتنويع وتطوير الاقتصاد الوطني والجهوي ومزيد تحسين مناخ الأعمال والتنافسية .
- التقليل من الفوارق الجهوية وإحكام استغلال الطاقات والثروات المتوفرة بالجهات.
- دعم الإنتاج الإحصائي ومواصلة تطوير منظومة الإحصاء
- دعم التنمية البشرية ومواصلة الإحاطة بالفئات الضعيفة.
- تنويع مصادر التمويل لترشيد التداين الخارجي.
- مزيد تعبئة الموارد في شكل هبات وإحكام توظيفها للتخفيض في أعباء الاقتراض على ميزانية الدولة.
- تنمية الاستثمار من خلال عمليات النهوض بفرص الشراكة والاستثمار الخارجي وتحسين مناخ الاستثمار .
- تكثيف فرص العمل بالخارج للخبرات والقدرات التونسية.
- تأكيد دور تونس كبلد محوري في مجال التعاون جنوب-جنوب.

المؤسسات تحت الإشراف

- المعهد الوطني للإحصاء،
- المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية،
- المندوبية العامة للتنمية الجهوية،
- ديوان تنمية الشمال الغربي،
- ديوان تنمية الوسط الغربي،
- ديوان تنمية الجنوب،
- وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي،
- الهيئة التونسية للإستثمار.

1. 2 برامج الوزارة

في الإطار المهام الموكولة للوزارة وفي نطاق المشمولات المنوطة بعهدتها تم تفريع " مهمة " وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي إلى (05) برامج تتوزع كالتالي:

- البرنامج عدد 1: التوازنات الجمالية والإحصاء.
- البرنامج عدد 2: التنمية القطاعية والجهوية.
- البرنامج عدد 3: التعاون الدولي.
- البرنامج عدد 4: الإحاطة بالاستثمار.
- البرنامج عدد 5: القيادة والمساندة.

II الميزانية وبرمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط

II. 1 تقديم ميزانية الوزارة لسنة 2018

ينصهر مشروع ميزانية وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي لسنة 2018 في إطار الأهداف والمقتضيات الواردة في منشور السيد رئيس الحكومة عدد 16 المؤرخ في 07 جوان 2017 خاصة منها المتعلقة بحسن توظيف الموارد البشرية والتحكم في نفقات التسيير إلى جانب إعطاء الأولوية المطلقة للمشاريع والبرامج المتواصلة التي تم إقرارها في المخطط التنموي 2016-2020 والمشاريع ذات المردودية العالية والمشاريع الكبرى التي تساهم مباشرة في تحقيق أهداف السياسات العمومية

المدرجة بالمشاريع السنوية للقدرة على الأداء لسنة 2017 والتي من شأنها أن تدفع بنسق التنمية في الجهات على المستويين النوعي والكمي.

وبناء على ما تقدم تم ضبط ميزانية وزارة التنمية والتعاون الدولي بالنسبة لسنة 2018 بمبلغ جملي قدره **569.095 م د** مقابل **534.984 م د** لسنة 2017 بزيادة تقدر بـ **34.111 م د** أي بنسبة **6 %** موزعة كما يلي:

- **ميزانية التصرف 69.095 م د** مقابل **62.353 م د** سنة 2017 أي بزيادة تقدر بـ **6.742 م د** وتطابق نسبة **10.8 %**
- **ميزانية التنمية 500.000 م د** مقابل **472.631 م د** سنة 2017 أي بزيادة تقدر بـ **27.369 م د** وتطابق نسبة **5.8 %**.

وترجع هذه الزيادة بالأساس إلى :

- مقترح زيادة بـ **50.989 م د** بعنوان البرنامج الجهوي للتنمية (171.511 سنة 2017 مقابل 222.500 م د سنة 2018)
- مقترح ترسيم إعتمادات بقيمة **15.3 م د** دفعا لفائدة برنامج التنمية المندمجة القسط 1 - 2 (المندوبية العامة للتنمية الجهوية)
- مقترح زيادة بـ **4.5 م د** دفعا لفائدة برنامج التنمية المندمجة القسط 3 (المندوبية العامة للتنمية الجهوية).
- مقترح ترسيم إعتمادات بقيمة **3.581 م د** لفائدة الهيئة التونسية للإستثمار.
- مقترح زيادة بقيمة **4.951 م د** للمساهمات الدولية (نظرا لارتفاع سعر الصرف)

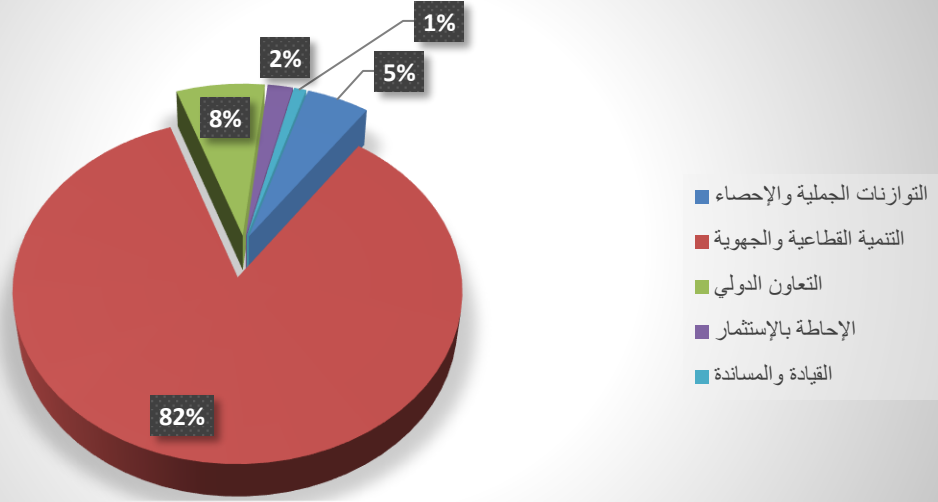
جدول عدد 1:
تطور ميزانية الوزارة لسنة 2018
حسب البرامج والبرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تطور اعتماد الدفع		مقترحات 2018		قانون المالية 2017	إنجازات 2016	البرامج والبرامج الفرعية
النسبة (%)	المبلغ	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد			
-5.8%	-356	5759	5769	6115	8166	البرنامج الفرعي 1-1: التوازنات الجملية والدراسات
-4.6%	-1225	25166	28181	26391	25936	البرنامج الفرعي 2-1: الإحصاء
6.6%	2143	30925	33950	32506	34101	مجموع البرنامج 1: التوازنات الجملية والإحصاء
3.9%	17016	459938	483093	432922	458840	البرنامج الفرعي 1-2: البرامج الجهوية للتنمية
-5.9%	-688	11011	12019	11699	10184	البرنامج الفرعي 2-2: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية
5.9%	26328	470949	495112	444621	469024	مجموع البرنامج 2: التنمية القطاعية والجهوية
14.3%	5434	43373	43373	37939	39939	البرنامج الفرعي 3-1: التعاون المالي
4.8%	223	4820	4995	4597	4305	البرنامج الفرعي 3-3: التعاون الفني
13.3%	5657	48193	48368	42536	44244	مجموع البرنامج 3: التعاون الدولي
86%	258	5115	5115	300	389	البرنامج الفرعي 4-1: سياسات الاستثمار والمشاريع الكبرى
68.17%	4268	6152	6452	6260	5712	البرنامج الفرعي 4-2: الترويج
71.7%	4707	11267	11567	6560	6101	مجموع البرنامج 4: الإحاطة بالاستثمار
-3%	227-	6980	7180	7806	14413	البرنامج الفرعي 5-1: التصرف في الموارد البشرية والمادية
1%	7	800	899	955	703	البرنامج الفرعي 5-1: النظام المعلوماتي
-11.4%	-1001	7760	8079	8761	15116	مجموع البرنامج 5: القيادة والمساندة
6.4 %	34111	569095	597078	534984	568586	المجموع العام للبرامج

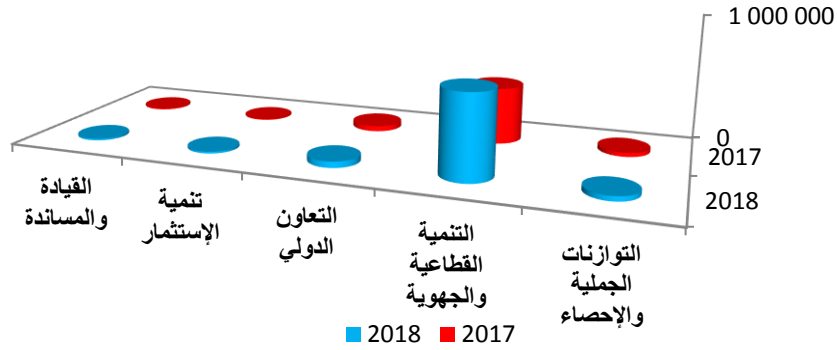
* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

توزيع الإعتمادات حسب البرامج لسنة 2018



رسم بياني عدد 1:

تطور ميزانية الوزارة لسنتي 2017 و2018 حسب البرامج (اعتمادات الدفع)



- تقديم ميزانية الوزارة حسب البرامج والبرامج الفرعية طبقا للجدول عدد 2 والرسم البياني عدد 2:

جدول عدد 2:

توزيع ميزانية الوزارة* لسنة 2018 حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

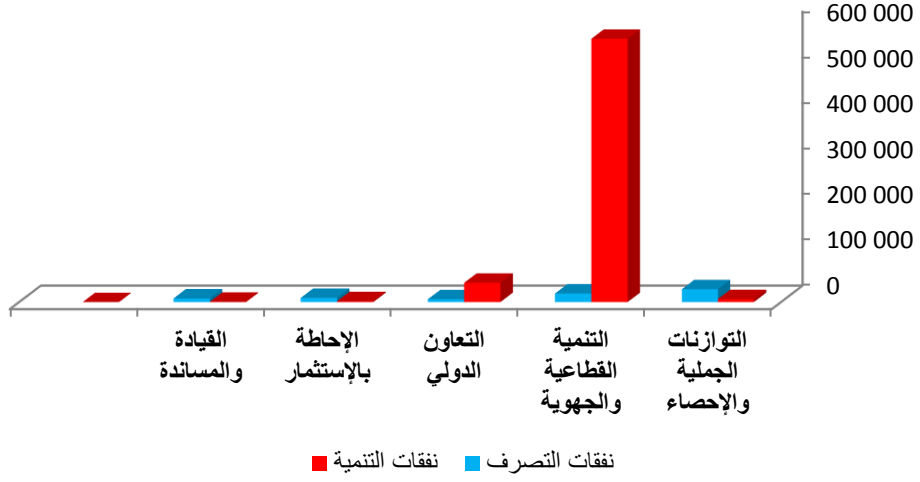
المجموع	القيادة والمساندة	الإحاطة بالاستثمار	التعاون الدولي	التنمية القطاعية والجهوية	التوازنات العملية والإحصاء	البرامج طبيعة النفقة
69095	7520	9647	6075	18454	27398	نفقات التصرف
58535	4648	7564	5507	16529	24286	التاجير العمومي
9006	2383	2000	538	1596	2489	وسائل المصالح
1554	489	83	30	329	623	التدخل العمومي
500000	240	1620	42118	452495	3527	نفقات التنمية
240	240	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
240	240	-	-	-	-	على الميزانية
627433	-	1620	42118	452495	3527	التمويل العمومي
607433	-	1620	42118	442495	6562	على الميزانية
10000	-	-	-	10000	-	على القروض الخارجية
569095	7760	11267	48193	470949	30925	المجموع

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

رسم بياني عدد 2:

توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2018 حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار



II. تقديم إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للوزارة

بيان توزيع الاعتمادات داخل الوزارة حسب البرامج وحسب طبيعة النفقة على المدى المتوسط وعلاقته باستراتيجية القطاع بالاعتماد على الجدولين التاليين:

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) للوزارة:
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2017	إنجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
78333	74602	71050	64003	61582			نفقات التصرف
76177	72550	69095	62353	61582			على موارد الميزانية
64535	61462	58535	51331	52787			التاجير العمومي
9929	9456	9006	9420	7465			وسائل المصالح
1713	1632	1554	1602	1331			التدخل العمومي
2165	2052	1955	1650	-			على الموارد الذاتية للمؤسسات
1056	1006	959	910	-			التاجير العمومي
748	712	678	485	-			وسائل المصالح
361	334	318	255	-			التدخل العمومي
695055	661957	502442	472631	507003			نفقات التنمية
670313	638393	490000	462631	494462			على موارد الميزانية
265	252	240	500	7796			الاستثمارات المباشرة
539960	514248	489760	462131	486666			التمويل العمومي
11025	10500	10000	10000	12541			على موارد القروض الخارجية الموظفة
							الاستثمارات المباشرة
11025	10500	10000	10000	12541			التمويل العمومي
2692	2564	2442					على الموارد الذاتية للمؤسسات
627427	597550	569095	534984	568586			الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
632275	602167	573492	536634	568586			الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) للوزارة:
التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2017	إنجازات			البرامج
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
34095	32471	30925	32506	34101			التوازنات الجمالية والإحصاء
519221	494496	470949	444621	469024			التنمية القطاعية والجهوية
53133	50602	48193	42536	44244			التعاون الدولي
12422	11830	11267	6560	6601			تنمية الاستثمار
8555	8148	7760	8761	15116			القيادة والمساندة
627427	597550	569095	534984	568586			المجموع

المحور الثاني
تقديم برامج الوزارة

برنامج التوازنات الجمالية والإحصاء

رئيس البرنامج: السيد لطفي الفرادي رئيس هيئة التوازنات الجمالية والإحصاء

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته

يمثل برنامج التوازنات الجمالية والإحصاء من المهام الأساسية لوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي حيث يعنى البرنامج بجانب هام من مشمولات الوزارة باعتبار دورها الأفقي في بلورة منوال التنمية لا سيما فيما يتعلق بضبط التقديرات الجمالية ورسم التوازنات الجمالية والمساهمة في إعداد الإصلاحات الهيكلية وتحسين التنافسية مناخ الأعمال وذلك ضمن الميزان الاقتصادي السنوي وعلى المدى المتوسط في إطار مخطط التنمية.

وتبعا لذلك يضمّ هذا البرنامج الإدارة العامة للتقديرات والمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية والمعهد الوطني للإحصاء.

وقد تم ضبط استراتيجية البرنامج بالنسبة لسنة 2018 على ضوء التوجهات العامة للسياسات التنموية للبلاد والتي تندرج ضمن مشمولات الوزارة في هذا المجال، وتتمحور استراتيجية البرنامج بالأساس حول:

- إعداد الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الأهداف التنموية.
- رسم تقديرات منوال النموّ في إطار الميزان الاقتصادي ومخطط التنمية،
- متابعة وتحليل الوضع الاقتصادي والتوازنات الجمالية على ضوء تطور الظرف الاقتصادي،
- دراسة وبلورة السياسات الاقتصادية والسياسات القطاعية واقتراح الإصلاحات في الميدان الاقتصادي،
- متابعة وتحليل واستشراف القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي وبلورة الإجراءات الإصلاحية لتطوير التنافسية ومناخ الأعمال،
- الإشراف على تطوير المنظومة الإحصائية وتعزيز الدور المحوري للمعهد الوطني للإحصاء في إنتاج ونشر الاحصائيات وتوسيع مجالاتها حسب المعايير المعمول بها.

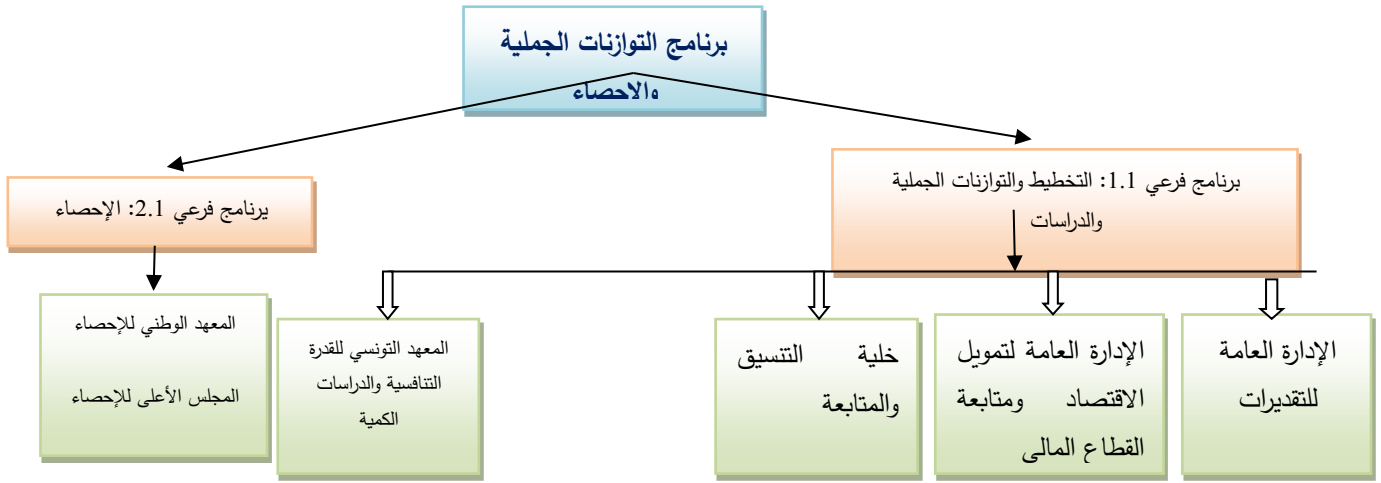
ويهدف برنامج التوازنات الجمالية والإحصاء إلى:

1. تطوير منظومة التقديرات والتحاليل الاقتصادية والمالية،
2. توفير الدراسات والتحاليل المناسبة لدعم نجاعة القرار في المجال الاقتصادي والاجتماعي،
3. تطوير إنتاج ونشر الإحصائيات وجودتها،
4. تطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة،

كما ينقسم برنامج التوازنات الجمالية والإحصاء إلى برنامجين فرعيين:

I-البرنامج الفرعي الأول:التخطيط والتوازنات الجمالية والدراسات،

II-البرنامج الفرعي الثاني:الإحصاء،



2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج

يهدف هذا البرنامج إلى تطوير منظومة التقديرات والتحاليل المتعلقة بإعداد الاستراتيجيات التنموية ومخططات التنمية والميزان الاقتصادي والتحاليل الظرفية وذلك بالتنسيق مع مختلف المتدخلين. كما يرمي البرنامج إلى تطوير الدراسات والتحاليل لدعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بالعلاقة مع التوجهات العامة للدولة وتوفير السند لاتخاذ الإجراءات المناسبة. وبالتوازي يشمل البرنامج تدعيم

إنتاج ونشر الإحصائيات بغرض توفير المعطيات الموثوقة والمحينة للأعوان الاقتصاديين طبقا للمعايير الدولية المتعارف عليها.

2- 1 تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج

2-1-1 تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج الفرعي 1: التخطيط والتوازنات الجمالية والدراسات

يشتمل البرنامج الفرعي الأول التخطيط والتوازنات الجمالية والدراسات، على هدفين وأربع مؤشرات لقياس الاداء تم اختيارها بالاعتماد على مشمولات الإدارة العامة للتقديرات والمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، وقد تم في هذا المجال اعتماد مقاييس موضوعية وعملية لتقييم النتائج المحققة ومدى توظيف الاعتمادات حسب البرامج والأنشطة.

الهدف 1-1: تطوير منظومة التقديرات والتحليل الاقتصادية والمالية

- تقديم الهدف: تطوير منظومة التقديرات والتحليل الاقتصادية والمالية مع تحسين مناهج إعداد الميزان الاقتصادي والتحليل الظرفية والمتابعة والتقييم.
- مرجع الهدف: الإدارة العامة للتقديرات والإدارة العامة لتمويل الاقتصاد ومتابعة القطاع المالي.
- مبررات اعتماد المؤشرات: قياس حجم الأعمال الدورية المنجزة في مجالات إعداد التقديرات والتحليل المتعلقة بالميزان الاقتصادي وتدقيق متابعة الوضع الاقتصادي وتقييمه وكذلك متابعة تنفيذ مخطط التنمية.

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
8	8	8	7	6	4	2	العدد	
المؤشر 1-1-1: عدد وثائق المنتجة بصفة دورية								

الهدف 1-2: النجاعة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

- تقديم الهدف: دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي من خلال إنجاز الدراسات والتحليل المندرجة ضمن التوجهات العامة للدولة والمستجيبة لمشاغل التنمية في القطاعين العام والخاص
- مرجع الهدف: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية،
- مبررات اعتماد المؤشرات: عدد الدراسات المنجزة ونوعيتها تساهم في إنارة صانعي القرار وتوفير السند لاتخاذ الإجراءات المناسبة بالإضافة إلى ضرورة تبليغ نتائجها إلى المعنيين وتطوير جودتها من خلال الرقي بالموارد البشرية وتحسين مناخ العمل.

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
25	25	25	25	19	20	العدد	المؤشر 1-2-1: عدد الدراسات (*)	
75	75	75	75	72	46	العدد	المؤشر 1-2-2: منظومة النشر والاتصال (**)	
12	12	10	10	6.3	6.4	معدل أيام النشاط	المؤشر 1-2-3: دعم المناهج وأطر العمل	

2-1-2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج الفرعي 2 : الإحصاء

يشمل البرنامج الفرعي الثاني الإحصاء هدفين وثلاث مؤشرات لقياس الاداء تم اختيارهما بالاعتماد على مشمولات الوزارة والمعهد الوطني للإحصاء والمجلس الوطني للإحصاء وتأخذ هذه المنهجية بعين الاعتبار ضرورة إرساء مقاييس موضوعية وعملية لتقييم النتائج المحققة ومدى توظيف الاعتمادات حسب البرامج والأنشطة.

الهدف 1-2: تدعيم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي

- تقديم الهدف: إنجاز المسوحات المبرمجة والنهوض بالإحصائيات الجهوية: يهدف هذا المؤشر إلى قياس مدى التزام المعهد بإنجاز البرنامج السنوي للمسوحات وذلك في إطار تحسين الجودة وطرق وأساليب العمل الإحصائي.

- مرجع الهدف: المعهد الوطني للإحصاء.
- مبررات اعتماد المؤشرات: قياس مدى إنجاز برنامج عمل المعهد.

تقديرات			2017	انجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
98	97	95	90	88	80	80	نسبة	المؤشر 1-1-2: <u>إنجاز العمليات الإحصائية المبرمجة</u>

الهدف 2-2: تطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة

- تقديم الهدف: : العمل على تحسين جودة المعلومة الإحصائية واستغلالها.
- مرجع الهدف: المعهد الوطني للإحصاء.
- مبررات اعتماد المؤشرات: قياس مدى إحترام رزنامة النشر وتطوير المؤهلات البشرية.

تقديرات			2017	انجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
101	101	102	103	105	108	110	نسبة	المؤشر 1-2-2: <u>احترام رزنامة النشر</u>
98	97	95	90	119	27	50	نسبة	المؤشر 2-2-2: <u>الدورات التكوينية المنجزة:</u>

2.2- تقديم أنشطة البرنامج

يحوصل الجدول التالي مختلف الأنشطة التي تساهم في تحقيق القيمة المنشودة للمؤشرات لسنة 2018 مع بيان تأثيرها المالي.

الاعتمادات (أ د)	الأنشطة	تقديرات 2018	المؤشرات	الأهداف
1435	إعداد وثيقة الظرف الاقتصادي الوطني والعالمي	8	عدد وثائق المنتجة بصفة دورية	تطوير منظومة التقديرات والتحليل الاقتصادية
	الوثيقة الاطارية للتقديرات الأولية لمنوال النمو (إعدادها في شهر جويلية)			
	إعداد مشروع الميزان الاقتصادي (مشروع أولي في جويلية ومشروع نهائي في أكتوبر)			
	مذكرة متابعة تنفيذ مخطط التنمية			
	مذكرات تحليلية (قانون المالية والسياسة الجبائية، تنفيذ ميزانية الدولة، متابعة القطاع المالي،)			
3183	دراسات حول التنافسية والتمويل والنمو والمداخيل والاستثمار والنمذجة واقتصاد المعرفة	25	عدد الدراسات	
	دراسات حول المالية العمومية والتنمية المستدامة			
	مذكرات تحليلية عرضية لفائدة وزارة الإشراف			
474	تطوير موقع الواب الخاص بالمعهد	75	منظومة النشر والاتصال	النجاعة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي
	تكثيف الندوات والملتقيات الإعلامية			
	تطوير منظومة المتابعة الإعلامية والمباشرة			
	تكثيف النشريات خاصة منها الإلكترونية			
2368	إنجاز عمليات تكوين وتأهيل	10 يوم للعون الواحد	دعم المناهج وأطر العمل	
	تكثيف تبادل زيارات العمل وتنظيم الندوات والملتقيات الدراسية			
	المساهمة في أنشطة الهياكل الأخرى في مجالات الاهتمام المشترك			
	تطوير المناهج والأنشطة المشتركة			
28626	توفير كل المستلزمات المادية والبشرية للإنجاز المسوحات	95	انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة	تدعيم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي
	إعداد الملفات الفنية لمختلف المسوحات			
	إنجاز عمليات تكوين خصوصية تتعلق بالعمل الميداني وبمعالجة المعلومات			
	إنجاز عمليات المعالجة الإحصائية للمعلومات			
	نشر النتائج ووضعها على ذمة المستعملين			
	استغلال المصادر الإدارية والتنسيق مع الشركاء في هذا الباب			
923	إنجاز الأشغال الميدانية في أجالها والقيام بالمعالجة	102		

	الإحصائية حسب برنامج العمل والجاذبات الفنية للمسح		احترام رزمة النشر	تطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة
	التنسيق بين كل المتدخلين بالمعهد للإيفاء بالتعهدات			
1232	إعداد البرنامج السنوي للتكوين بالتنسيق مع كل الإدارات المعنية وتنفيذه	95	الدورات التكوينية المنجزة	
	توفير الموارد المادية والبشرية الضرورية لتنفيذ البرنامج			
	تقييم البرنامج وتعديله عند الاقتضاء			

نفقات البرنامج

1.3- ميزانية البرنامج

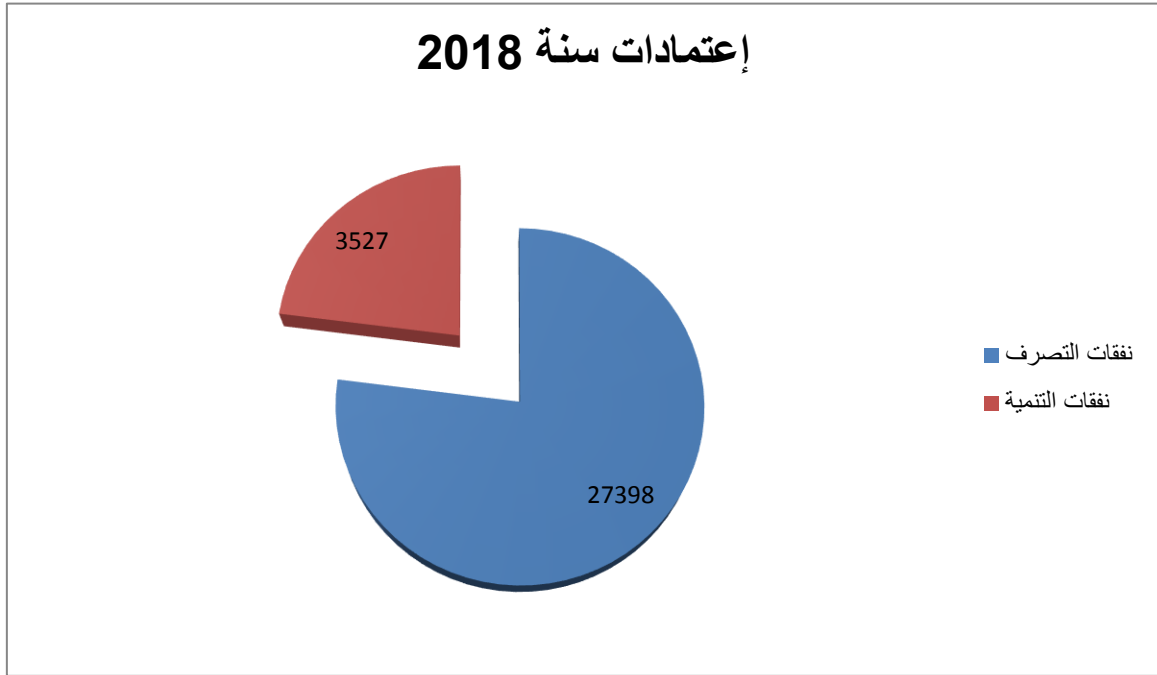
تطور اعتمادات برنامج*التوازنات الجملية والإحصاء

الوحدة : ألف دينار

نسبة التطور (2018-2017)		تقديرات 2018		قانون المالية 2017 (1)	انجازات 2016	بيان البرنامج
النسبة (%) (1)/(2)	المبلغ (1)-(2)	اعتمادات الدفع (2)	اعتمادات التعهد			
6%	1632	27398	27398	25766	27391	العنوان الأول: نفقات التصرف
10%	2194	24286	24286	22092	24013	التأجير العمومي
-16.5%	-492	2489	2489	2981	2800	وسائل المصالح
-10%	-70	623	623	693	579	التدخل العمومي
-47.67%	-3213	3527	6562	6740	6710	العنوان الثاني: نفقات التنمية
						الاستثمارات المباشرة
						على الموارد العامة للميزانية
						على موارد القروض الخارجية الموظفة
-47.67%	-3213	3527	6562	6740	6710	التمويل العمومي
-47.67%	-3213	3527	6562	6740	6710	على الموارد العامة للميزانية
						على موارد القروض الخارجية الموظفة
						صناديق الخزينة
-4.8%	-1581	30925	33960	32506	34101	مجموع البرنامج

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

توزيع ميزانية برنامج التوازنات الجمالية والإحصاء لسنة 2018 حسب طبيعة النفقة
اعتمادات الدفع



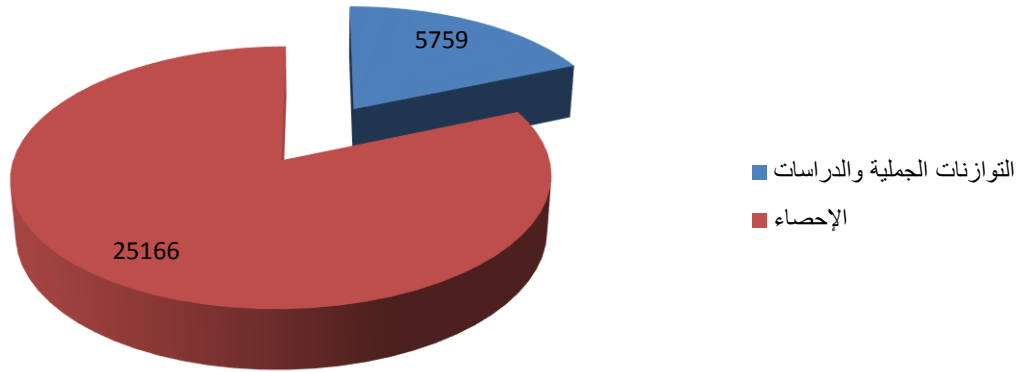
توزيع ميزانية البرنامج: التوازنات الجمالية والإحصاء لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية
(اعتمادات الدفع):

الوحدة: ألفدينارا

المجموع حسب طبيعة النفقة	البرنامج الفرعي 2: الإحصاء	البرنامج الفرعي 1: التوازنات الجمالية والدراسات	البرامج الفرعية طبيعة النفقة
27398	21929	5469	نفقات التصرف
24286	19652	4634	التأجير العمومي
2489	1747	742	وسائل المصالح
623	530	93	التدخل العمومي
3527	3237	290	نفقات التنمية
			الاستثمارات المباشرة
6562	3237	290	التمويل العمومي
			صناديق الخزينة
30925	25166	5759	المجموع حسب البرامج الفرعية

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

تقديرات 2018



2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 لبرنامج التوازنات الجمالية والإحصائية:

تقديم إطار النفقات متوسط المدى الخاص بالبرنامج حسب طبيعة النفقة:

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2017	إنجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
<u>32288</u>	<u>30551</u>	<u>28295</u>	<u>26511</u>	<u>27492</u>			نفقات التصرف
30206	28768	27398	25766	27482			على موارد الميزانية
26775	25500	24286	22092	24013			التاجير العمومي
2744	2613	2489	2981	2800			وسائل المصالح
687	654	623	693	579			التدخل العمومي
1393	1094	897	745	10			على الموارد الذاتية للمؤسسات
799	726	660	590	0			التاجير العمومي
398	270	188	130	10			وسائل المصالح
196	98	49	25	0			التدخل العمومي
<u>3905</u>	<u>3719</u>	<u>3542</u>	<u>6740</u>	<u>6710</u>			نفقات التنمية
3888	3703	3527	6740	6710			على موارد الميزانية
							الاستثمارات المباشرة
3888	3703	3527	6740	6710			التمويل العمومي
							على موارد القروض الخارجية
							الموظفة
							الاستثمارات المباشرة
							التمويل العمومي
0	0	15	0	0			على الموارد الذاتية للمؤسسات
34095	32471	30925	32506	34192			الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
<u>35100</u>	<u>33429</u>	<u>31837</u>	<u>33251</u>	<u>34202</u>			الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

2.2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 حسب البرامج الفرعية:

1.2.2.3-إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي: التخطيط والتوازنات الجمالية والدراسات

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2017	إنجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
7019	6684	6366	6390				نفقات التصرف
6030	5742	5469	5645	7656			على موارد الميزانية
5109	4866	4634	4582	6593			التاجير العمومي
818	779	742	970	970			وسائل المصالح
93	93	93	93	93			التدخل العمومي
1393	1094	897	745				على الموارد الذاتية للمؤسسات
799	726	660	590				التاجير العمومي
398	270	188	130				وسائل المصالح
196	98	49	25				التدخل العمومي
358	320	305	470	510			نفقات التنمية
336	304	290					على موارد الميزانية
							الاستثمارات المباشرة
336	304	290	470	510			التمويل العمومي
							على موارد القروض الخارجية الموظفة
							الاستثمارات المباشرة
							التمويل العمومي
0	0	15	0	0			على الموارد الذاتية للمؤسسات
6349	6047	5759	6115	8166			الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
7355	7005	6671	6860	8166			الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

2.2.2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي: الإحصاء

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2017	إنجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
<u>24752</u>	<u>23574</u>	<u>21929</u>	19736				نفقات التصرف
24752	23574	21929	19736				على موارد الميزانية
21819	20780	19652	17420				التاجير العمومي
2272	2164	1747	1830				وسائل المصالح
661	630	530	486				التدخل العمومي
0	0	0	0				على الموارد الذاتية للمؤسسات
0	0	0	0				التاجير العمومي
0	0	0	0				وسائل المصالح
0	0	0	0				التدخل العمومي
<u>3569</u>	<u>3399</u>	<u>3237</u>	<u>6200</u>				نفقات التنمية
3569	3399	3237					على موارد الميزانية
							الاستثمارات المباشرة
3569	3399	3237	6200				التمويل العمومي
							على موارد القروض الخارجية
							الموظفة
							الاستثمارات المباشرة
							التمويل العمومي
0	0	0					على الموارد الذاتية للمؤسسات
27745	26424	25166	25936				الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
<u>27745</u>	<u>26424</u>	<u>25166</u>	<u>25936</u>				الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

* مع الأخذ بعين الاعتبار الاعتمادات الضرورية لتغطية نفقات أجور سنة 2017 ، بما في ذلك الزيادة في الأجور

** دون الأخذ بعين الاعتبار الكلفة الجمالية لانتدابات ضرورية لعشرة مهندسين وعشرة تقنيين في الإحصاء والإعلامية تقدر بحوالي 100 ألف ديناراً للثلاثية الواحدة.

برنامج التنمية القطاعية والجموية

رئيس البرنامج: بلقاسم عياد رئيس الهيئة العامة للتنمية
القطاعية والجهوية

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته

تعتبر التنمية القطاعية والجهوية ركيزة من الركائز الأساسية لعمل الوزارة حيث تشكل محورا أساسيا في تحديد مشمولاتها، حيث تضطلع وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بمهمة التنسيق بين مختلف المتدخلين على المستوى الوطني والجهوي نظرا لدورها الأفقي، وعلى هذا الأساس تم ضبط برنامج التنمية القطاعية والجهوية للوزارة.

ويضم البرنامج كل من الإدارة العامة لتنسيق ومتابعة انجاز المشاريع العمومية والبرامج الجهوية والإدارة العامة للقطاعات الاقتصادية والإدارة العامة للتعليم والمواطنة والإدارة العامة للخدمات الاجتماعية علاوة على المندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية بكل من الشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب.

2- إستراتيجية البرنامج

ترتكز استراتيجية البرنامج على المهام الموكولة لوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي ولهاكلها تحت الإشراف المعنية بالتنمية القطاعية والجهوية في هذا المجال، وتندرج ضمن التوجهات العامة للاستراتيجية التنموية القطاعية والجهوية والتي تتمحور أساسا حول:

- ضبط السياسات التنموية القطاعية لتستجيب لتطلعات القطاع على مستوى الاستثمار والقيمة المضافة والتشغيل،
- ضبط السياسات التنموية الجهوية لتستجيب لمشاغل التنمية بالجهات،
- السهر على متابعة تنفيذ هذه السياسات بصفة مباشرة وعن طريق دواوين التنمية الجهوية المتواجدة بكل الأقاليم والإدارات الجهوية للتنمية بكل الولايات وذلك بالتنسيق والتعاون مع المجالس الجهوية وممثلي الهياكل والوزارات،
- وضع الخطط والآليات الكفيلة بتمكين الجهات من تنفيذ مخططات التنمية الجهوية والميزانيات السنوية ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها محليا وجهويا،

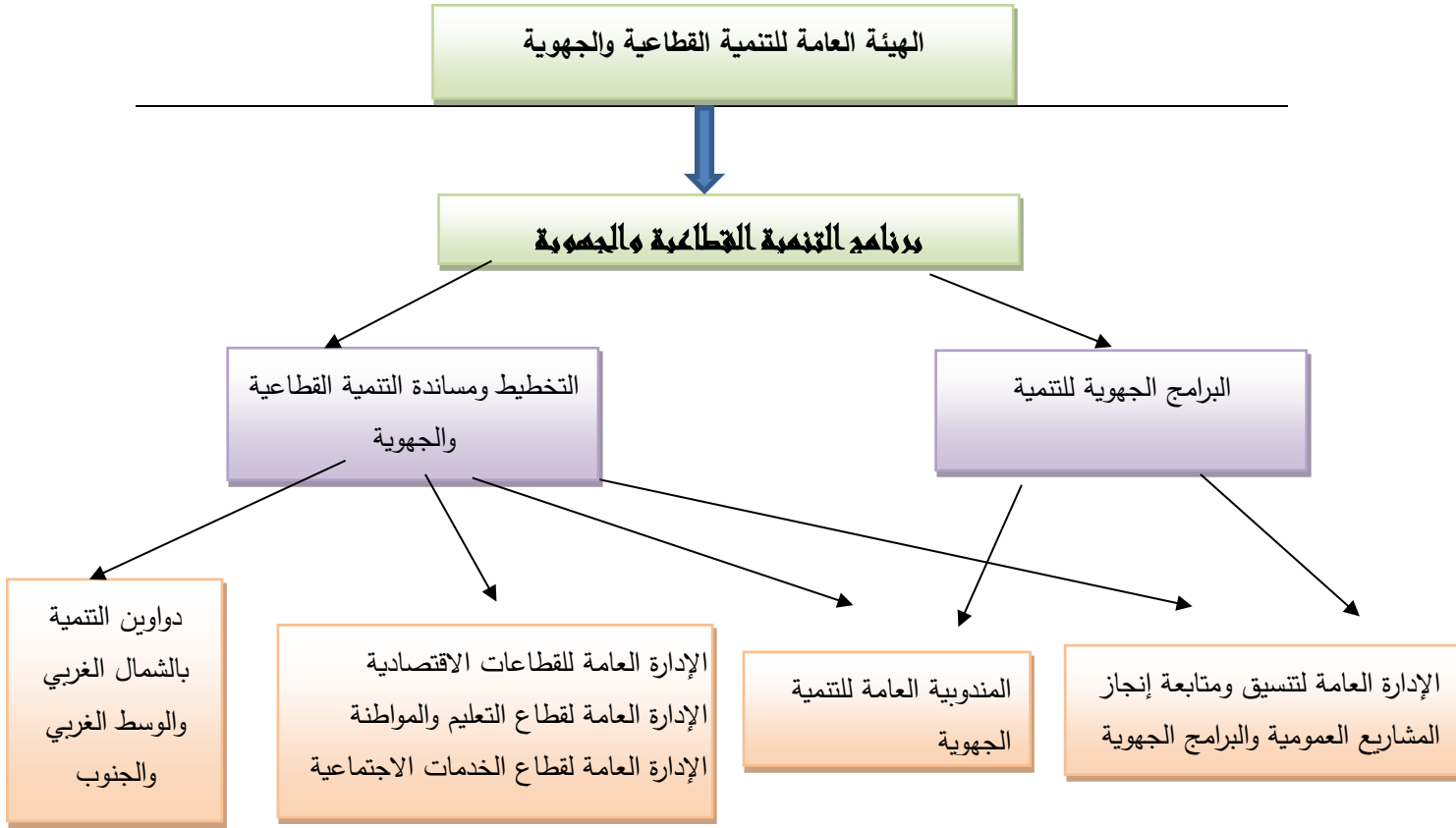
- المساهمة في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرامج القطاعية والجهوية للتنمية وفق الخصوصيات والأولويات على المستويين المحلي والجهوي،
- العمل على تحسين ظروف العيش والعناصر المنتجة للمساعدة على إحداث مواطن شغل وذلك من خلال إحداث وتدعيم موارد الرزق والمساهمة في توفير التمويل الذاتي لباعثي المشاريع الصغرى والمتوسطة،
- اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة لضمان تحقيق أهداف البرامج الجهوية للتنمية وذلك على مستوى البرمجة وضبط المحتوى وفتح الاعتمادات ومتابعة استهلاكها ومتابعة تنفيذ العناصر المبرمجة بها بالتنسيق مع المجالس الجهوية والوزارات والهيكل المتدخلة،
- تقييم الخطط التنموية وإنجاز دراسات إستراتيجية بغرض استشراف القطاعات الواعدة وتنشيط التنمية بالجهات،
- المساهمة في تحسين وتطوير محيط الاستثمار على المستوى الجهوي من خلال جملة من خدمات المساندة التي تقدمها كل من دواوين التنمية الجهوية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية والهيكل القطاعية المتدخلة على غرار تقديم المساعدة الفنية والتوجيهية والمرافقة للباعثين والمستثمرين المحليين والأجانب،
- الترويج للجهات بإصدار المحامل الترويجية وتنظيم ندوات وورشات عمل للتعريف بالخصوصيات التنموية للجهات،
- توفير المعلومة الإحصائية ومختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية محليا وجهويا وعلى المستوى الوطني وتحيينها ووضعها على ذمة طالبها بالقطاعين العام والخاص والمؤسسات والمجتمع المدني،
- بلورة برامج تعاون دولي لامركزي من خلال إبرام اتفاقيات مع الأطراف والهيئات والمؤسسات الدولية المعنية وتنفيذها مع الهيكل المعنية مركزيا وجهويا،
- تنسيق عمليات تقييم الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع العمومية،
- المساهمة في تطوير طرق وسبل برمجة المشاريع التنموية وضبط الأوليات القطاعية قبل إدراجها بميزانية الدولة بالاعتماد على قدرتها في المساهمة في بلوغ أهداف التنمية ومدى قابلية إنجازها،
- متابعة تنفيذ المشاريع العمومية على المستوى الوطني والجهوي والعمل على تركيز منظومة للمتابعة الحينية للمشاريع العمومية،

ويهدف برنامج التنمية القطاعية والجهوية إلى:

1. تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيذه،
2. تعزيز الحركية الاقتصادية المحلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل، عبر انجاز برنامج التنمية المندمجة بالمعتمديات المستهدفة،
3. تطوير عملية تقييم ومتابعة المخطط القطاعي والجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومة الإحصائية،
4. مساندة التنمية القطاعية والجهوية والنهوض بالاستثمار،
5. الرفع من نسق انجاز المشاريع التنموية القطاعية المدرجة بميزانية الدولة،
6. متابعة تطور مؤشرات البنية الأساسية والمؤشرات الاجتماعية،
7. متابعة تجسيم أهداف التنمية المستدامة 2030.

وعلى هذا الأساس، تم تحديد برنامجين فرعيين لبرنامج التنمية القطاعية والجهوية:

- البرنامج الفرعي الأول "البرامج الجهوية للتنمية" ويتضمن هدفين إثنين حدد لقيسهما ثمانية مؤشرات قيس أداء، وتسهر على تحقيق أهداف هذا البرنامج الفرعي كل من الإدارة العامة لتنسيق ومتابعة انجاز المشاريع العمومية والبرامج الجهوية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية.
- البرنامج الفرعي الثاني "التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية" يعمل على تحقيق هدفين إثنين حدد لقيسهما عشر مؤشرات قيس أداء وتسهر على تحقيق هذه الأهداف كل من الإدارة العامة للقطاعات الاقتصادية والإدارة العامة للتعليم والمواطنة والإدارة العامة للخدمات الاجتماعية والإدارة العامة لتنسيق ومتابعة انجاز المشاريع العمومية والبرامج الجهوية علاوة على المندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية بالشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب.



البرنامج الفرعي الأول: البرامج الجهوية للتنمية

يهدف البرنامج الفرعي "البرامج الجهوية للتنمية" إلى الرفع من مستوى الانجازات المالية والمادية للبرامج الجهوية للتنمية مرجع نظر الوزارة بصفة مباشرة أو عن طريق الهياكل تحت الإشراف. ويضم البرنامج الفرعي:

البرنامج الجهوي للتنمية (PRD):

يمثل البرنامج الجهوي للتنمية آلية لاستحداث نسق التنمية بالمناطق الريفية والمناطق الحضرية الأقل نمواً وذلك من خلال المساهمة في إنجاز مشاريع لتحسين ظروف العيش، إحداث وتدعيم مواطن الشغل، المساهمة في إعادة تهيئة المناطق الصناعية الموجودة خارج مناطق التنمية الجهوية، تغطية التمويل الذاتي لبعض المشاريع الممولة من قبل البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة،

...

وتقدر الاعتمادات المقترحة لسنة 2018 للبرنامج الجهوي للتنمية والراجع بالنظر لوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي (الإدارة العامة لتنسيق ومتابعة إنجاز المشاريع العمومية والبرامج الجهوية) بما

قيمته 435 مليون ديناراً تعهدا 427 مليون ديناراً دفعا مقابل اعتمادات مرسمة ضمن ميزانية التنمية لسنة 2017 بما قدره 508.5 مليون ديناراً تعهدا و 394 مليون ديناراً دفعا.

وتتوزع الاعتمادات المرسمة لسنة 2017 والمقترحة لسنة 2018 حسب عناصر التدخل كما يلي:

تقديرات سنة 2018 (م د)		قانون مالية 2017 (م د)		عناصر التدخل
الدفع	التعهد	الدفع	التعهد	
210.000	210.000	153.511	268.000	.تحسين ظروف العيش
200.000	200.000	220.000	220.000	.حضائر عادية ووظيفية
2.000	2.500	2.500	2.500	.عمولات لفائدة الديوان الوطني للبريد
3.000	3.500	3.000	3.000	.احداث وتدعيم مواطن شغل
6.000	10.000	10.000	10.000	.المساهمة في التمويل الذاتي لمشاريع البنك التونسي للتضامن (اعتماد الانطلاق 1)
3.000	5.000	5.000	5.000	.المساهمة في تمويل مشاريع بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (اعتماد الانطلاق 2)
0.500	1.000	0.000	0.000	.إعادة تهيئة مناطق صناعية خارج مناطق التنمية الجهوية
2.000	2.000	0.000	0.000	.التكوين المهني
0.500	1.000	0.000	0.000	.تدعيم لسعر شراء الحلفاء
427.000	435.000	394.011	508.500	المجموع

وقد تم ضمن مشروع الميزانية المقترحة لسنة 2018 الترفيع في الاعتمادات المخصصة لعنصر تحسين ظروف العيش وذلك على مستوى الدفع بنسبة 37% مقارنة بميزانية البرنامج لسنة 2017. ويعود الإرتفاع في اعتمادات الدفع لسنة 2018 إلى تخصيص 80% منها لفائدة المشاريع المتواصلة والمبرمجة لسنوات 2013 و 2014 و 2015 و 2016.

وتجدر الإشارة إلى أن الميزانية المقترحة لعنصر تحسين ظروف العيش تشمل الاعتمادات الإضافية التي سيتم تخصيصها لفائدة ولاية باجة بالنسبة لسنة 2018 والتي تبلغ 5 مليون دينار على مستوى التعهد والدفع وذلك لتهديب التجمعات السكانية الريفية التي تعد 12 تجمع والناطقة عن إقامة سدود طبقا لما تم إقراره خلال زيارة السيد رئيس الحكومة لولاية باجة. مع الإشارة إلى أن برنامج التدخل سيتم على فترة خمس سنوات بكلفة جمالية أولية تقدر بحوالي 25 مليون دينار.

وبخصوص عنصر الحضائر الجهوية فقد تم اقتراح التخفيض في الاعتمادات المخصصة له والتي تتضمن اعتمادات المنح الشهرية والتغطية الاجتماعية من 222,5 مليون دينار في سنة 2017 إلى 200 مليون دينار مقترحة في سنة 2018 وذلك لتوقع تراجع عدد العملة خلال سنة 2018.

إضافة إلى ذلك فقد تم ضمن مشروع الميزانية لسنة 2018 اقتراح تخصيص اعتمادات بعنوان عناصر التكوين المهني ودعم سعر الحلفاء وإعادة تهيئة المناطق الصناعية خارج مناطق التنمية الجهوية نظرا لورود طلبات من الجهات بخصوص هذه العناصر.

برنامج التنمية المندمجة:

يهدف برنامج التنمية المندمجة إلى:

- بعث حركية اقتصادية محلية بتمثين أنشطة تعتمد على الخصوصيات المحلية والجهوية بما يسمح بتثبيت المتساكنين في مناطقهم من خلال توفير فرص شغل وتحقيق التنمية المستدامة،
 - دعم التشغيل بالجهات عبر النهوض بالتشغيل المحلي باستحداث نسق إحداث المشاريع والتشجيع على العمل المستقل انطلاقا من الخصوصيات المحلية والجهوية،
 - تعزيز مؤشرات التنمية البشرية لتحسين نوعية حياة الفرد والمحافظة على المحيط بإنجاز التجهيزات الجماعية ودعم البنية الأساسية وفقا للحاجيات المحلية.
- ويشمل برنامج التنمية المندمجة إنجاز 90 مشروعا بتكلفة جملية قدرها 520 م. د وذلك على قسطين (القسط الأول 54 مشروعا والقسط الثاني 36 مشروعا).

وتجدر الإشارة إلى أنه تم اعطاء الأولوية المطلقة للجهات الداخلية للبلاد حيث تم تخصيص 68,5% من مشاريع القسط الأول للبرنامج و 100% من مشاريع القسط الثاني لفائدة هذه الجهات.

وتقدر اعتمادات الدفع المقترح ترسيمها لبرنامج التنمية المندمجة لسنة 2018 بقيمة 23,450 مليون دينار منها 10,0 م د موظفة على القروض الخارجية: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

البرنامج الفرعي الثاني: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية:

يهدف برنامج التخطيط ومساندة التنمية الجهوية والقطاعية إلى:

- تطوير تقنيات التخطيط تنفيذ المخطط القطاعي والجهوي وتركيز المتابعة الدورية للوضع الاقتصادي والاجتماعي بالجهات، علاوة على التحليل الموضوعي للإشكاليات المعترضة ولآفاق والإمكانيات المتوفرة لدعم التنمية القطاعية والجهوية.
- إعطاء المنظومة الإحصائية الجهوية والمحلية دورا محوريا وتحسين قاعدة البيانات الجهوية.
- مساندة الاستثمار القطاعي والجهوي من خلال تقديم المساعدة الفنية لمختلف المتدخلين العموميين والخواص على المستوى الوطني والجهوي بما يسهم في تنشيط التنمية والتي تتضمن بالخصوص متابعة انجاز الدراسات القطاعية والإستراتيجية ووضع نتائجها على ذمة طالبها والتنسيق مع مختلف المتدخلين على المستوى القطاعي لدفع الاستثمار وتنظيم الندوات والتظاهرات والورشات وإعداد محامل للتسويق الجهوي وعقد اتفاقيات تعاون ضمن آلية التعاون الدولي اللامركزي.
- تفعيل المنظومة الشاملة والمندمجة لمتابعة وتقييم وتنفيذ المشاريع العمومية.
- تركيز الإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية
- متابعة تنفيذ الالتزامات الوطنية لتجسيم أهداف التنمية المستدامة Agenda 2030

II. 1 تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج الفرعي الأول : البرامج الجهوية للتنمية

المتدخل	مؤشرات قياس الأداء	الأهداف
الإدارة العامة لتنسيق ومتابعة انجاز المشاريع العمومية والبرامج الجهوية	<p>2. 1. 1. 1 تحسين التحكم في عدد عملة الحضائر .</p> <p>2. 1. 1. 2 نسبة فتح اعتمادات التعهد من قبل الوزارة.</p> <p>2. 1. 1. 3 نسبة استهلاك اعتمادات التعهد المفتوحة لفائدة المجالس الجهوية.</p> <p>2. 1. 1. 4 إعداد تقارير متابعة ثلاثية.</p> <p>2. 1. 1. 5 إعداد دراسة تقييمية لتدخلات البرنامج الجهوي للتنمية.</p>	<p>2. 1. 1. 1 تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية وتسيب تدخلاته ومتابعة تنفيذه.</p>
المنذوبة العامة للتنمية الجهوية	<p>2. 1. 2. 1 نسبة تقدم الإنجاز المالي لعناصر البنية الأساسية المنتجة.</p> <p>2. 1. 2. 2 نسبة تقدم الإنجاز المالي لعناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية.</p> <p>2. 1. 2. 3 عدد مواطن الشغل المحدثة سنويا.</p>	<p>2. 1. 2. 2 بعث حركية اقتصادية محلية.</p>

II. 2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء للبرنامج الفرعي 2 التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية

المتدخل	مؤشرات قياس الأداء	الأهداف
الإدارة العامة لتنسيق ومتابعة انجاز المشاريع العمومية والبرامج الجهوية والإدارة العامة للقطاعات الاقتصادية والإدارة العامة للتعليم والمواطنة والإدارة العامة للخدمات الاجتماعية ودواوين التنمية والمنذوبة العامة للتنمية الجهوية	<p>2. 1. 2. 2 إعداد تقرير سنوي لمتابعة تنفيذ المخطط الجهوي والقطاعي.</p> <p>2. 1. 2. 2. 2 إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم تنفيذ المشاريع العمومية.</p> <p>2. 1. 2. 3 إعداد تقارير سداسية حول الظرف الاقتصادي والقطاعي والجهوي.</p> <p>2. 1. 2. 4 إعداد نشرات إحصائية وتحليلية لكل جهة.</p>	<p>2. 2. 1 متابعة تنفيذ مخطط التنمية ومشاريع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية المدرجة بميزانية الدولة وتطوير آليات نشر وتحليل</p>

	<p>2.2.1.5. إعداد قوائم مشاريع البنية الأساسية والتجهيزات العمومية المقترحة للترسيم بميزانية الدولة</p> <p>2.2.1.6. إعداد التقرير الوطني السنوي حول تجسيم أهداف التنمية المستدامة 2030</p>	<p>المعلومات الإحصائية.</p>
<p>الإدارة العامة لتنسيق ومتابعة انجاز المشاريع العمومية والبرامج الجهوية والإدارة العامة للقطاعات الاقتصادية والإدارة العامة للتعليم والمواطنة والإدارة العامة للخدمات الاجتماعية ودواوين التنمية والمنوبية العامة للتنمية الجهوية</p>	<p>2.2.2.1 عدد المشاريع الخاصة المنجز لها دراسات الجدوى الاقتصادية.</p> <p>2.2.2.2. نسبة تقدم إعداد الدراسات التنموية بالجهات.</p> <p>2.2.2.3 عدد محامل وتظاهرات التسويق الجهوي.</p> <p>2.2.2.4 نسبة تقدم تنفيذ اتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي.</p>	<p>2.2.2. مساندة التنمية والاستثمار القطاعي والجهوي،</p>

علاقة الهدف باستراتيجية البرنامج:

الأهداف	البرامج الفرعية
<ul style="list-style-type: none"> • تسوية وضعية عملة الحضائر وفق آليات واضحة بما يتلاءم مع مختلف التزامات الحكومة بخصوص التحكم في كتلة الأجور وبالاعتماد على توصيات المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 04 ماي 2017 المتعلق بالنظر في وضعية عملة الحضائر ما بعد سنة 2010 . • تحقيق أهداف البرنامج بالتسريع في فتح الاعتمادات المحالة لفائدة المجالس الجهوية بما يضمن تنفيذ المشاريع في آجالها حيث يعتبر مستوى الاستهلاك الفعلي جهويا للاعتمادات تعهدا ودفعا الهدف الأساسي لضمان تنفيذ عناصر البرنامج بكل ولاية. • متابعة تقدم تنفيذ البرنامج الجهوي للتنمية بصفة دورية (6 أشهر) لمعرفة مدى تقدم استهلاك الاعتمادات بالجهات وحوصلة النتائج وتحديد نسبة الاستهلاك الفعلية • إنجاز دراسة لتقييم تدخلات البرنامج الجهوي للتنمية. 	<p>البرنامج الفرعي الأول البرامج الجهوية للتنمية:</p> <p>2 . 1 . 1 . تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية وتصويب تدخلاته ومتابعة تنفيذه.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تتمين أنشطة تعتمد على الخصوصيات المحلية والجهوية • توفير فرص الشغل وتحقيق التنمية المستدامة • تعزيز مؤشرات التنمية البشرية 	<p>2 . 1 . 2 . بعث حركية اقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بالمعتمديات المشمولة ببرنامج التنمية المندمجة. (PDI)</p>
	<p>البرنامج الفرعي الثاني التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية:</p>
<ul style="list-style-type: none"> • متابعة تنفيذ المخطط القطاعي والجهوي من خلال تقييم انجاز المشاريع التي تم إقرارها بالمخطط واقتراح الحلول والتدابير الممكنة للتسريع في تنفيذ المشاريع والبرامج ذات المردودية العالية ومشاريع البنية التحتية التي تساهم في تحسين ظروف العيش وخاصة بالمناطق ذات الأولوية وإدخال التعديلات الضرورية لبلوغ الأهداف التنموية المرسومة، • تفعيل الإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية بصفة تشاركية مع مختلف المتدخلين والذي يهدف الى تصويب الاعتمادات المرصودة بالعنوان الثاني لميزانية الدولة لإعطاء الأولوية لمشاريع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية الجاهزة للتنفيذ وذات المردودية الاقتصادية والاجتماعية، • المتابعة الدورية للوضع الاقتصادي والاجتماعي بالجهات والتحليل الموضوعي لفرص التنمية والإشكاليات من خلال إعطاء المنظومة الإحصائية الجهوية والمحلية دورا محوريا. 	<p>2 . 2 . 1 . متابعة تنفيذ مخطط التنمية والرفع من نسق انجاز مشاريع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية المدرجة بميزانية الدولة وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية.</p>

<ul style="list-style-type: none"> • المتابعة الدورية لتجسيم أهداف التنمية المستدامة 2030 للوقوف على مدى توصل الدولة التونسية الى ادراج اهداف التنمية المستدامة ضمن سياساتها وبرامجها التنموية ومساهمتها في بلوغ هذه الأهداف وتحيين مختلف المؤشرات البشرية. 		
<ul style="list-style-type: none"> • تجسيم الدور الأفقي لتدخلات الوزارة والهيكل الراجعة لها بالنظر مركزيا وجهويا وتمكينها من المساهمة في تنشيط وتحسين محيط الاستثمار من خلال انجاز الدراسات الإستراتيجية والقطاعية ومساندة الاستثمار الخاص والترويج الاستراتيجي المجالي والقطاعي للجهات والاستفادة من فرص التعاون الدولي اللامركزي. 	<p>2 . 2 . 2 . مساندة التنمية والاستثمار القطاعي والجهوي،</p>	

III مؤشرات قياس الاداء للبرنامج موزعة حسب البرامج الفرعية:

III. 1 البرنامج الفرعي الأول 2. 1 "البرامج الجهوية للتنمية":

الهدف 2- 1- 1. تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية وتصويب تدخلاته ومتابعة تنفيذه.

تقديم الهدف: يشمل تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيذه، تطوير التحكم في عملة الحضائر والتسريع في فتح الاعتمادات لفائدة الولايات والحرص على الرفع في نسبة الاستهلاك الفعلي للاعتمادات وإعداد تقارير لمتابعة تقدم تنفيذ البرنامج بصفة دورية وذلك لحوصلة النتائج وجرد النقائص المتعلقة بالبرنامج قصد إيجاد الحلول الملائمة لتجاوزها. بالإضافة إلى إعداد دراسة تقييمية للبرنامج تمكن من تشخيص النقائص ومن تقديم المقترحات اللازمة لتحسين نجاعة تدخلات البرنامج.

مرجع الهدف: القرارات المنبثقة عن:

1. المنشور عدد 26 الصادر بتاريخ 06 أوت 2013 والمتعلق بتسريع تنفيذ البرنامج الجهوي للتنمية،
2. المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 04 ماي 2017 المتعلق بالنظر في وضعية عملة الحضائر ما بعد سنة 2010.
3. جلسة العمل الوزارية بتاريخ 22 أبريل 2015 المتعلقة بتسوية وضعية عملة الحضائر
4. جلسة العمل الوزارية بتاريخ 23 مارس 2012 بخصوص برنامج الحضائر الجهوية وضرورة إحكام التصرف فيها للحد من الاخلالات التي شابت تدخلات هذا البرنامج،

مبررات اعتماد المؤشرات:

المتابعة السنوية لمدى تقدم التحكم في برنامج الحضائر الجهوية وترشيده والتسريع في فتح الاعتمادات المحالة لفائدة المجالس الجهوية بما يضمن تنفيذ المشاريع في آجالها علاوة على ضمان تحقيق أكبر نسبة استهلاك فعلي للاعتمادات تعهدا ودفعا بعنوان السنة المالية ومتابعة تنفيذ البرنامج الجهوي للتنمية على المستوى الجهوي بصفة دورية.

مؤشرات قياس أداء الهدف

تقديرات			2017	انجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
2-	4-	6-	3-	-6.5	7-	11.3-	%	المؤشر 1.1.1.2. تطوير التحكم في عدد عملة الحضائر
97	97	96	95	91,7	107	70	%	المؤشر 2.1.1.2. نسبة فتح اعتمادات التعهد من قبل الوزارة
80	75	70	65	76	44	23	%	المؤشر 3.1.1.2. نسبة استهلاك اعتمادات التعهد المفتوحة لفائدة المجالس الجهوية
50	50	50	50	48	48		عدد	المؤشر 4.1.1.2. إعداد تقارير متابعة سداسية
		1					عدد	المؤشر 5.1.1.2. تدخلات البرنامج الجهوي للتنمية وتصويبها

تقديم أنشطة الهدف:

الاعتمادات م د	الأنشطة	تقديرات 2018	المؤشرات	الأهداف
	<ul style="list-style-type: none"> - التقليل في عدد العملة والتحكم في الميزانية المخصصة للبرنامج. - تسوية وضعية عملة الحضائر وفق آليات واضحة بما يتلاءم مع مختلف التزامات الحكومة بخصوص التحكم في كتلة الأجور. - مواصلة خلاص منح عملة الحضائر مع تمتيعهم بالتغطية الاجتماعية. 	-6%	1.1.1.2 تحسين التحكم في عملة الحضائر	تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية
	<ul style="list-style-type: none"> - إعلام المجالس الجهوية بالمبالغ المرصودة لها بعنوان البرنامج وطلب مد الوزارة ببرنامج الاستعمال الخاص بها - التسريع في دراسة الملفات الفنية الواردة من الولايات والمتعلقة ببرنامج استعمال الاعتمادات - طلب فتح الاعتمادات وإعلام المجالس الجهوية بها 	96%	2-1-1-2 اعتمادات التعهد من قبل الوزارة	وتصويب تدخلاته ومتابعة تنفيذه
	<ul style="list-style-type: none"> - التسريع في فتح الاعتمادات تعهدا ودفعا - تنظيم اجتماعات لحل الإشكاليات المتعلقة بالبرنامج 	70%	2-1-1-3 نسبة استهلاك اعتمادات التعهد المفتوحة لفائدة المجالس الجهوية	
	<ul style="list-style-type: none"> - متابعة تقدم تنفيذ البرنامج الجهوي للتنمية بصفة دورية (6 أشهر) لمعرفة مدى تقدم استهلاك الاعتمادات بالجهات - وحوصلة النتائج واستخراج نسبة الاستهلاك 	50	2-1-1-4 إعداد تقارير متابعة سداسية	
	<ul style="list-style-type: none"> - انجاز دراسة تقييمية للبرنامج (المصادقة على الخطوط المرجعية للدراسة ومتابعة انجازها بالاشتراك مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GIZ) 	1	2-1-1-5 تصويب تدخلات البرنامج الجهوي للتنمية	

الهدف 2-1-2 - بعث حركية إقتصادية (PDI):

تقديم الهدف: بعث حركية إقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بمناطق تدخل برنامج التنمية المندمجة.

مرجع الهدف: المندوبية العامة للتنمية الجهوية

مبررات اعتماد المؤشرات: ضمان تنفيذ المشاريع في آجالها من خلال تحقيق أكبر نسبة استهلاك فعلي للاعتمادات تعهدا ودفعا بعنوان السنة المالية وانعكاسات البرنامج على تحقيق مواطن الشغل.

مؤشرات قياس أداء الهدف

التقديرات			2017	الإجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
-	100	94.0	56.6	43.0	30.7	20.8	النسبة (%)	1-2-1-2 نسبة تقدم الانجاز المالي لعناصر البنية الأساسية المنتجة
-	100	97.5	82.5	70.1	54.2	39.4	النسبة (%)	2-2-1-2 نسبة تقدم الانجاز المالي لعناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية
-	1500	6500	6505	688	1667	1117	عدد	3-2-1-2 عدد مواطن الشغل المحدثة سنويا

تقديم أنشطة الهدف

الإعتمادات (د.م)	الأنشطة	تقديرات 2018	المؤشرات	الهدف
57.4	إنجاز عناصر البنية الأساسية المنتجة: الآبار العميقة والسطحية وكهربية وتجهيز الآبار وتهيئة المناطق السقوية والمناطق الحرفية والمناطق الصناعية والأسواق وبناء المحلات الصناعية والاقتصادية وفضاءات ترويح ومراكز تجميع المنتجات الفلاحية والجزء الخاص بالدراسات والتسيير.	94.0	نسبة تقدم الانجاز المالي لعناصر البنية الأساسية المنتجة	بعث حركية اقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بمناطق تدخل برنامج التنمية المندمجة.
34.6	إنجاز عناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية: الطرقات والمسالك والماء الصالح للشرب والتطهير والتتوير العمومي والصحة والتقافة والشباب والرياضة والمنتزهات والمناطق الخضراء والتكوين والجزء الخاص بالدراسات والتسيير.	97.5	نسبة تقدم الانجاز المالي لعناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية	
30	إحداث المشاريع الفردية المنتجة	6500	عدد مواطن الشغل المحدثة سنويا	

III. البرنامج الفرعي الثاني 2-2- "التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية":

الهدف 2-2-1 متابعة تنفيذ مخطط التنمية ومشاريع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية المدرجة بميزانية الدولة وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية:

- **تقديم الهدف:** تطوير تقنيات متابعة تنفيذ المخطط القطاعي والجهوي وذلك بالمساعدة والمرافقة الفنية وإقرار التوصيات مع تنسيق أعمال المجالس الجهوية للتنمية والإدارات الجهوية القطاعية وذلك في إطار التوجهات الوطنية للتنمية، برمجة مشاريع ناجعة من خلال استغلال المعلومات الجهوية في تحليل الوضع الاقتصادي علاوة على المتابعة الدورية للوضع التنموي بالجهات لترشيد التصرف في المال العمومي والتحكم في كلفة التنمية الجهوية.
- **مرجع الهدف:** اعتماد المخطط القطاعي والجهوي للتنمية الذي يتضمن رؤية متوسطة المدى للتنمية القطاعية والجهوية.
- **مبررات اعتماد المؤشرات:** القدرة على قياس مدى نجاعة الأنشطة المبرمجة في تنفيذ الرؤية الإستراتيجية والقطاعية بالجهات.

مؤشرات قياس أداء الهدف

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
116	116	116	112	108	100	92	تقرير	2-2-1-1 إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم تنفيذ المشاريع العمومية
58	58	58	58	47	49	49	تقرير	2-2-1-2 إعداد تقارير سداسية حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي بالجهات
28	28	28	27	26	25	26	نشرية	2-2-1-3 إعداد نشرات إحصائية وتحليلية لكل جهة
1	1	1					تقرير	2-2-1-4 إعداد قوائم مشاريع البنية الأساسية والتجهيزات العمومية المقترحة للترسيم في ميزانية الدولة
1	1	1					تقرير	2-2-1-5 متابعة تجسيم أهداف التنمية المستدامة 2030 وإعداد التقرير الوطني

تقديم أنشطة الهدف

الإعتمادات (أ د)	الأنشطة	تقديرات 2018	المؤشرات	الهدف
	<ul style="list-style-type: none"> - عقد جلسات دورية على مستوى المجالس المحلية والمجالس الجهوية للتنمية لمتابعة تنفيذ المخطط الجهوي بمشاركة المجتمع المدني والهيكل المهنية. - إعداد تقارير محلية ترفع إلى المجلس الجهوي لمناقشتها وتبويبها وفق المنهجية المعدة من قبل وزارة التنمية. - إعداد تقارير جهوية لكل مجلس جهوي. - حوصلة هذه التقارير وإعداد تقرير تأليفي إقليمي من قبل المندوبية العامة ودواوين التنمية. 	29	إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط القطاعي والجهوي	
	<ul style="list-style-type: none"> - متابعة قطاعية من مختلف المصالح الفنية لتقدم إنجاز المشاريع العمومية. - حوصلة مختلف الأعمال من قبل إدارة التنمية الجهوية. - حوصلة هذه التقارير من قبل المندوبية العامة ودواوين التنمية وتبويب المعطيات المضمنة بهذه التقارير بإحصاء المشاريع حسب وضعية تقدمها او الصعوبات التي تعترضها. - اقتراح الحلول والآليات لسريع إنجازها وذلك في إطار تقرير تأليفي إقليمي بالإضافة إلى التقارير الجهوية. 	116	إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم تنفيذ المشاريع العمومية	متابعة تنفيذ المخطط القطاعي والجهوي للتنمية والرفع من نسبة استهلاك الاعتمادات المرصودة بميزانية الدولة في مجالى البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية
	<ul style="list-style-type: none"> - تحسين التقارير من حيث الشكل بإدخال الرسوم البيانية والخرائط. - تحسين التقارير من حيث المحتوى وذلك بـ : - التحري في المعلومة بالاعتماد على تعدد مصادرها والقيام بتقاطعات. - إضافة مؤشرات اقتصادية واجتماعية جديدة هادفة وذات جدوى. - تطوير عملية تحليل المعطيات. - الاستعانة بالنشرىات الإحصائية التي تصدر على المستوى الوطني وتتعلق بالوضع التنموي بالجهات. 	58	إعداد تقارير سداسية حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي بالجهات	
	<ul style="list-style-type: none"> - تحليل مؤشرات التنمية وإتمام إرساء نظام المعلومات وقاعدة المعطيات الجهوية. - ربط علاقات شراكة مع مزودي المعطيات الإحصائية الجهوية بهدف تجميعها ورقيا ثم تدريجيا إلكترونيا، ووضعها على ذمة مستحقها في فضاء موحد شأنه تيسير عملية البحث والولوج والاستعمال. 	28	إعداد نشرىات إحصائية وتحليلية لكل جهة	

	- تركيز الإطار الموحد لإدارة وتقييم الاستثمارات العمومية وتفعيل دور لجنة الموافقات لتبويب وتصنيف المشاريع العمومية التي سيتم إدراجها بميزانية التنمية.	1	إعداد قوائم مشاريع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية المقترحة بميزانية الدولة
	- إبرام اتفاقية تعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية وانتداب خبير للمرافقة في إعداد التقرير. - تنظيم ورشات عمل وندوة وطنية للإطلاق في صياغة التقرير وتحديد الأهداف والأولويات.	1	متابعة تجسيم أهداف التنمية المستدامة 2030

الهدف 2-2-2. مساندة التنمية والإستثمار القطاعي والجهوي :

- تقديم الهدف: الإحاطة الفنية للمستثمرين من خلال توفير الدراسات القطاعية على المستوى الجهوي والتعريف بفرص الاستثمار بالجهات عبر التنظيم والمشاركة في الندوات والتظاهرات وإعداد حوامل التسويق الجهوي واستغلال آلية التعاون الدولي اللامركزي من خلال عقد اتفاقيات تعاون.
- مرجع الهدف: اعتماد الدراسات القطاعية والجهوية.
- مبررات اعتماد المؤشرات: القدرة على قياس مدى نجاعة الأنشطة المبرمجة في مجالي مساندة التنمية والنهوض بالاستثمار.

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
645	630	620	595	644	213	211	عدد	1-2-2-2 عدد المشاريع الخاصة المنجز لها دراسات الجدوى الاقتصادية
50	50	50	25	40	37.5	32.5	نسبة(%)	2-2-2-2 نسبة تقدم إعداد الدراسات التنموية بالجهات
6	6	6	6	3	3	3	عدد	3-2-2-2 عدد أنواع محامل التسويق الجهوي
97.5	92.5	91.25	87.5	70	60	-	نسبة(%)	4-2-2-2 نسبة تقدم تنفيذ اتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي

تقديم أنشطة الهدف

الإعتمادات (أ د)	الأنشطة	تقديرات 2018	المؤشرات	الهدف
	<ul style="list-style-type: none"> - دراسة المشاريع الخاصة والبحث عن التمويل والمتابعة - تنظيم أيام تحسيسية - المشاركة في المعارض - إعداد دراسات أولية لأفكار المشاريع الواعدة والمتجددة. 	620	عدد المشاريع الخاصة المنجز لها دراسات الجدوى الاقتصادية	التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية
	<ul style="list-style-type: none"> - إعداد ضوابط المهمة - طلب العروض - انطلاق انجاز الدراسة وتكوين لجنة القيادة - إعداد تقرير المرحلة الأولى - انتهاء أشغال الدراسة وإعداد تقرير المرحلة الثانية - دراسة حول الزيتين بالشمال الغربي وحول المنظومات التالية بالوسط الغربي: الخضرة والغلال والسياحة البديلة. 	50	نسبة تقدم إعداد الدراسات التنموية والقطاعية بالجهات	
	<ul style="list-style-type: none"> - تطوير موقع الواب - وثائق ترويجية للولايات - مطويات تعريفية للأقاليم - تنظيم تظاهرات هادفة والمشاركة في تظاهرات دولية لها علاقة بالمجال - بطاقات قطاعية وصفية لوضع القطاعات الاقتصادية - تنظيم ندوات 	6	عدد أنواع محامل التسويق الجهوي	
	<ul style="list-style-type: none"> - البحث عن فرص الشراكة والتعاون الفني وتدعيم قدرات القائمين على الاستثمار بالقطاع والجهات الدواوين. - متابعة إنجاز المشاريع المدرجة ضمن إتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي. 	47	نسبة تقدم تنفيذ إتفاقيات التعاون الدولي	

3- نفقات البرنامج

1.3- ميزانية البرنامج

تطور اعتمادات برنامج* التنمية القطاعية والجهوية

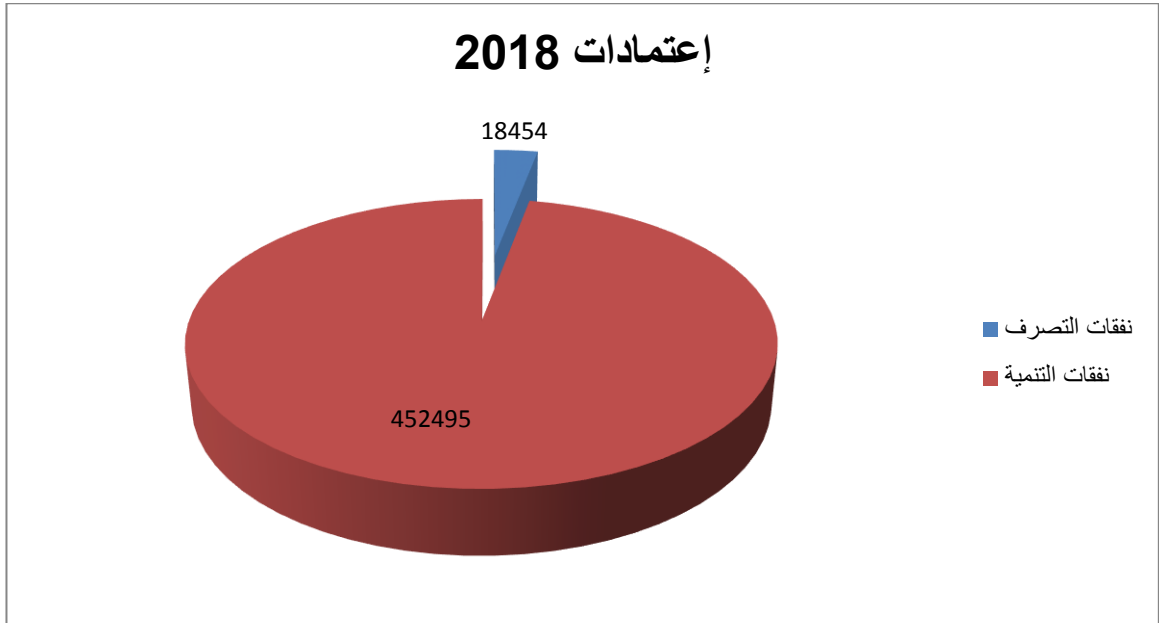
الوحدة : ألف دينار

نسبة التطور (2018-2017)		تقديرات 2018		قانون المالية 2017 (1)	انجازات 2016	بيان البرنامج
النسبة (%) (1)/(1)-(2)	المبلغ (1)-(2)	اعتمادات الدفع (2)	اعتمادات التعهد			
5%	937	18454	18454	17517	16516	العنوان الأول: نفقات التصرف
7.6%	1105	16529	16529	15424	14486	التأجير العمومي
-9.6%	-170	1596	1596	1766	1769	وسائل المصالح
0.61%	2	329	329	327	262	التدخل العمومي
6%	25391	452495	476658	427104	452507	العنوان الثاني: نفقات التنمية
						الاستثمارات المباشرة
						على الموارد العامة للميزانية
						على موارد القروض الخارجية الموظفة
6%	25391	452495	476658	427104	452507	التمويل العمومي
6%	25391	442495	476658	417104	439966	على الموارد العامة للميزانية
0%	0	10000		10000	12541	على موارد القروض الخارجية الموظفة
						صناديق الخزينة
6%	26328	470949	495112	444621	469024	مجموع البرنامج

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

توزيع مشروع ميزانية برنامج التنمية القطاعية والجهوية لسنة 2018 حسب طبيعة النفقة

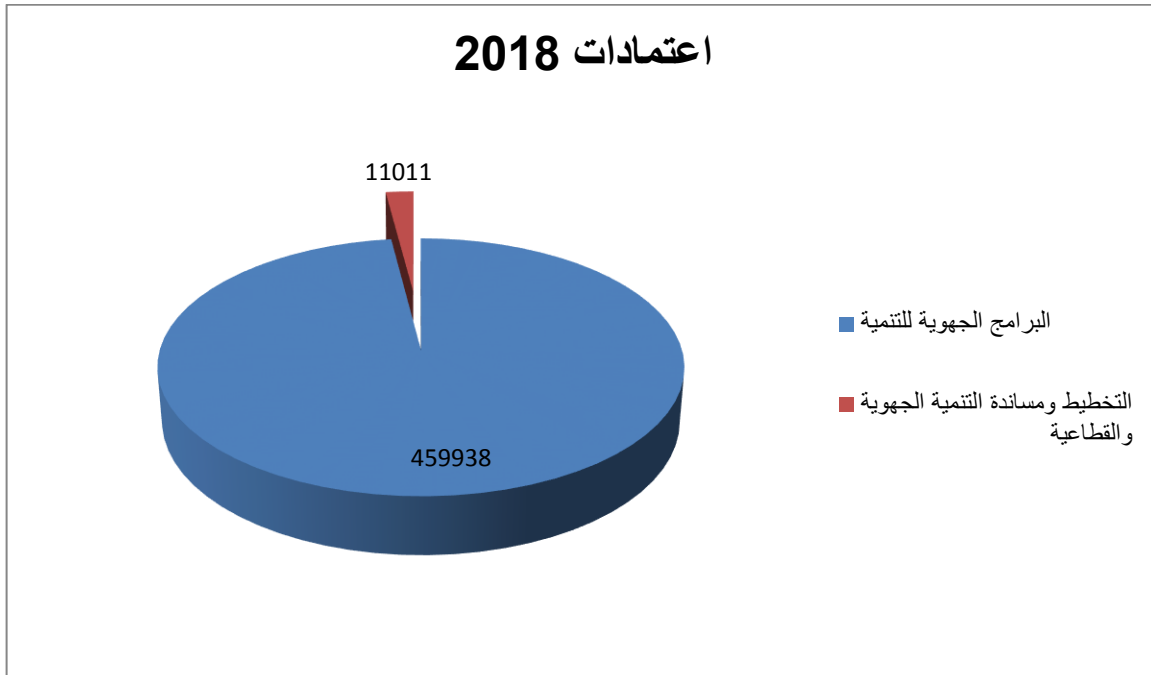
اعتمادات الدفع



توزيع ميزانية برنامج التنمية القطاعية و الجهوية لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية
(إعتمادات الدفع)

الوحدة : الف دينار

المجموع حسب طبيعة النفقة	برنامج فرعي عدد 2-2 التخطيط ومساندة التنمية الجهوية والقطاعية	برنامج فرعي عدد 1-2 البرامج الجهوية للتنمية	البرامج الفرعية
			طبيعة النفقة
18454	9216	9238	نفقات التصرف
16529	8285	8244	التأجير العمومي
1596	752	844	وسائل المصالح
329	179	150	التدخل العمومي
452495	1795	450700	نفقات التنمية
			الاستثمارات المباشرة
442495	1795	440700	التمويل العمومي
10000	0	10000	على القروض الخارجية
			منح وهبات خارجية
470949	11011	459938	المجموع حسب البرنامج الفرعي



2.3. إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 لبرنامج التنمية القطاعية والجهوية:

تبلغ نفقات البرنامج لسنة 2018 ما قيمته **470949** أ.د تتوزع بين:

- نفقات تصرف **18454** أ.د منها **16529** أ.د للتاجير العمومي،
- نفقات تنمية **452495** أ.د منها **442495** أ.د متأتية من التمويل عمومي **10000** أ.د عن طريق القروض الخارجية.

3-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج:

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2017	إنجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
20852	19859	18913	18222				نفقات التصرف
20345	19377	18454	17517	16516			على موارد الميزانية
18223	17355	16529	15424	14486			التاجير العمومي
1760	1676	1596	1766	1769			وسائل المصالح
363	345	329	327	262			التدخل العمومي
505	482	459	705				على الموارد الذاتية للمؤسسات
113	108	103	320				التاجير العمومي
220	210	200	255				وسائل المصالح
172	164	156	130				التدخل العمومي
499069	475303	452670	427135	452507			نفقات التنمية
487851	464620	442495	417104	439966			على موارد الميزانية
							الاستثمارات المباشرة
487851	464620	442495	417104	439966			التمويل العمومي
11025	10500	10000	10000	12541			على موارد القروض الخارجية الموظفة
							الاستثمارات المباشرة
11025	10500	10000	10000				التمويل العمومي
193	184	175	31				على الموارد الذاتية للمؤسسات
519221	494496	470949	444621				الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
519920	495162	471583	445357	469024			الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

2-2-3 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 حسب البرنامج الفرعية

- تتوزع الاعتمادات المقدرة لسنة 2018 بين البرامج الفرعية كما يلي:
- البرنامج الفرعي عدد 1-2 البرامج الجهوية للتنمية: 459938 أ.د منها 9238 أ.د نفقات تصرف و 450700 أ.د نفقات تنمية.
 - البرنامج الفرعي عدد 2-2 التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية: 11011 أ.د منها 9216 أ.د نفقات تصرف و 1795 أ.د نفقات تنمية.

2-2-3-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرامج الجهوية للتنمية:

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2017	إنجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
10530	10029	9551	8756				نفقات التصرف
10185	9670	9238	8461	7592			على موارد الميزانية
9089	8656	8244	7383	6561			التاجير العمومي
930	886	844	928	931			وسائل المصالح
165	157	150	150	100			التدخل العمومي
345	329	313	295				على الموارد الذاتية للمؤسسات
114	108	103	130				التاجير العمومي
143	136	130	100				وسائل المصالح
88	84	80	65				التدخل العمومي
496941	473277	450740	424509	451248			نفقات التنمية
485872	462735	440700	414461				على موارد الميزانية
0	0	0	0	0			الاستثمارات المباشرة
485872	462735	440700	414461	438707			التمويل العمومي
11025	10500	10000	10000	12541			على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0			الاستثمارات المباشرة
11025	10500	10000	10000	12541			التمويل العمومي
44	42	40	48				على الموارد الذاتية للمؤسسات
507082	482935	459938	432922	458840			الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
507471	483306	460291	433265				الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-2-2-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 التخطيط ومساندة التنمية القطاعية

والجهوية:

الوحدة: الف دينار

تقديرات			قانون المالية 2017	إنجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
<u>10322</u>	<u>9830</u>	<u>9362</u>	<u>9416</u>				نفقات التصرف
<u>10161</u>	<u>9677</u>	<u>9216</u>	<u>9056</u>	<u>8925</u>			على موارد الميزانية
9134	8699	8285	8041	7925			التاجير العمومي
829	790	752	838	838			وسائل المصالح
197	188	179	177	162			التدخل العمومي
<u>161</u>	<u>153</u>	<u>146</u>	<u>360</u>				على الموارد الذاتية للمؤسسات
0	0	0	190				التاجير العمومي
77	73	70	105				وسائل المصالح
84	80	76	65				التدخل العمومي
<u>2128</u>	<u>2026</u>	<u>1930</u>	<u>2699</u>	<u>1259</u>			نفقات التنمية
<u>1979</u>	<u>1885</u>	<u>1795</u>	<u>2643</u>	<u>1259</u>			على موارد الميزانية
0	0	0	0	0			الاستثمارات المباشرة
1979	1885	1795	2643	1259			التمويل العمومي
<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>			على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0			الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0			التمويل العمومي
<u>149</u>	<u>142</u>	<u>135</u>	<u>56</u>				على الموارد الذاتية للمؤسسات
<u>12140</u>	<u>11562</u>	<u>11011</u>	<u>11699</u>	<u>10184</u>			الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
<u>12449</u>	<u>11856</u>	<u>11292</u>	<u>12115</u>				الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

برنامج التعاون الدولي

السيدة رئيسة هيئة التعاون الدولي رئيس البرنامج:

1-تقديم برنامج التعاون الدولي وإستراتيجيته:

التعاون المالي:

في إطار تغطية الحاجيات المالية الخارجية التي يتم تحديدها بالميزان الاقتصادي وتوازنات المالية العمومية لسنة 2017، ستواصل هياكل التعاون الدولي عملها على تعبئة الموارد اللازمة عبر تقديم طلبات التمويل سواء لدعم ميزانية الدولة أو لتمويل المشاريع والبرامج وذلك في إطار المخطط التنموي للفترة 2016-2020.

وترتكز استراتيجية التعاون المالي الدولي على العمل على تنويع مصادر التمويل لترشيد التدارين الخارجي خاصة من حيث كلفة الدين ومزيد العمل على تخفيضها بالحصول على موارد بنسب فائدة غير مرتفعة مع تحسين وترشيد استعمال موارد الاقتراض.

كما ستعمل هياكل التعاون المالي الدولي على مزيد تعبئة الموارد في شكل هبات للتخفيض في أعباء الاقتراض على ميزانية الدولة وخاصة في إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي ومن خلال التركيز على المجالات التي يغطيها برنامج العمل للشراكة المميزة للفترة 2013-2017 وسيواصل خلال سنة 2017 متابعة طلبات التمويل التي تم تقديمها خلال سنة 2016 للتفاوض بشأنها وإبرام اتفاقيات التمويل المتعلقة بالقروض والهيئات المخصصة للمشاريع والبرامج العمومية.

كما سيتم تقديم طلبات تمويل جديدة تتعلق بالمشاريع والبرامج التي سيتم إعطاؤها الأولوية من طرف الحكومة أو التي سيتم تقديمها خلال ملتقى التمويل المزمع عقده بتونس بحضور الشركاء الممولين في إطار المخطط التنموي 2016-2020.

وعلى صعيد سحب الموارد التي تخص مشاريع وبرامج في طور الانجاز من المنتظر سحب حوالي 1484 م د من جملة 2640 م د متعهد بها.

التعاون الفني

دعم تواجد الكفاءات والإطارات التونسية بالخارج :

تعتبر تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج أحد الأنشطة الرئيسية للوكالة التونسية للتعاون الفني وهو يعكس العمل الذي تقوم به مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج على مستويات عدة من إثراء لبنك المعطيات الخاصة بالمرشحين للعمل بالخارج، ومن أنشطة استكشاف واتصال وترويج، ومن أنشطة خاصة باستقبال وتسهيل عمل لجان الانتداب الأجنبية وغيرها من الأنشطة التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة مع هذا الهدف.

وسيتم العمل مستقبلا على دعم الكفاءات التونسية بالخارج من خلال:

- وضع برنامج لاستقطاب الكفاءات التونسية وتشجيعها للعمل في إطار التعاون الفني.
- وضع برنامج استكشاف فرص توظيف التونسيين بالخارج (مهمات استكشاف ببعض البلدان).

تأكيد دور تونس كبلد محوري في مجال التعاون جنوب-جنوب :

تعمل الوكالة التونسية للتعاون الفني وممثلياتها بالخارج على النهوض بالتعاون جنوب جنوب من خلال استكشاف حاجيات مختلف البلدان والبحث عن شركاء للمساهمة في تمويل وتنفيذ هذه المشاريع وكذلك على مستوى دعم صورة تونس في الخارج كبلد محوري في مجال التعاون جنوب جنوب. وسيرتكز عملها مستقبلا على الترويج للخبرة التونسية في مجال تنمية القدرات البشرية والمؤسسية. والإعداد ودعم المبادرات الرامية للنهوض بالتعاون جنوب - جنوب مع مختلف الشركاء على المستوى الثنائي والثلاثي ومتعدد الأطراف.

يتضمن برنامج التعاون الدولي 2 برامج فرعية:

- البرنامج الفرعي عدد 1: التعاون المالي
- البرنامج الفرعي عدد 2: التعاون الفني

2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة ببرنامج التعاون الدولي:
1-1-2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج الفرعي 1: التعاون المالي
الهدف 1-1-3 : تطوير تعبئة الموارد المالية الخارجية لتحقيق أهداف التنمية

- تقديم الهدف: القيمة الجمالية للتمويلات الخارجية المبرمة في إطار الاتفاقيات الموقعة مع الأطراف الممولة خلال السنة الجارية.
- مرجع الهدف: التعاون المالي
- مبررات اعتماد المؤشرات: توفر المعطيات من جهة والاستدلال على قيمة الاستثمارات المبرمجة من جهة أخرى

تقديرات			2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
2061	1534	1534.6	2048.6	1417.95	1368.6	724.41	مليون دينار	1-1-1-3 المؤشر 1: حجم التعهدات المالية المبرمة
1579	1484	1454	1417	1257.8	2272.3	911.22	مليون دينار	2-1-1-3 المؤشر 2: حجم السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة

2-1-2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج الفرعي 2: التعاون الفني

الهدف 1-2-3 : تطوير التعاون الفني

- تقديم الهدف: تكثيف فرص العمل بالخارج
- مرجع الهدف: التعاون الفني
- مبررات اعتماد المؤشر: تم الاختيار على هذا المؤشر لقياس الأداء الفعلي لجميع مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج وذلك عبر احتساب تطور عدد المنتدبين من سنة إلى أخرى ، إذ يعكس هذا المؤشر القدرة على الاستجابة لطلبات العروض الواردة على الوكالة وكذلك القدرة على استكشاف أسواق جديدة في هذا المجال وتطوير بنك الترشيحات.

تقديرات			2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
5	3	5	5	4.8-	0.9-	17.6	نسبة مائوية	1-1-2-3 المؤشر 1: تطور المتعاونين سنويا
30	22	20	18	16	29	33	عدد	2-1-2-3 المؤشر 2: عدد المشاريع المنجزة في إطار التعاون جنوب-جنوب

2. تقديم أنشطة البرنامج

الإعتمادات	الأنشطة	المؤشرات	الأهداف
	<ul style="list-style-type: none"> - تقديم طلبات التمويل للأطراف الممولة بعد دراسة الأولوية التي يحظى بها المشروع أو البرنامج موضوع طلب التمويل والتشاور المسبق مع جميع الهياكل المعنية. - متابعة طلبات التمويل بتوفير المعلومات المستوجبة لدراسته من طرف الممول في الأجال المطلوبة - متابعة مهمّات الخبراء المتعلقة بتقييم وتشخيص مكونات المشاريع والبرامج والعمل على التوافق بين كافة المتدخلين في المشروع حول الهيكلة النهائية - الإشراف على تسيير المفاوضات حول إبرام اتفاقيات التمويل والعمل على التأكد من جميع الالتزامات والشروط المالية والإدارية - التنسيق بين جميع الإدارات العامة لحسن تعبئة الموارد المالية وحسن استعمالها - التنسيق بين جميع الإدارات العامة لحسن تمويل المشروع أو البرنامج من طرف أكثر من ممول أجنبي. 	<p>المؤشر 3-1-1-1: حجم التعهدات المالية المبرمة.</p>	<p>الهدف 3-1-1: تطوير التعاون المالي</p>
	<ul style="list-style-type: none"> - العمل على إتمام الشروط الأولية للاتفاقيات المالية حيز التنمية (إعداد ملف المصادقة على الاتفاقية و ملف طلبات السحب) - متابعة نسق انجاز المشاريع مع التنسيق بين كافة المتدخلين لتفادي التأخير في انجازه وبالتالي عدم سحب الموارد المخصصة له. - الاتصال المتواصل مع الهياكل الإدارية والفنية للممولين لمدهم بكافة الملفات والمعلومات التي من شأنها ان تدفع نسق السحب. - تقديم طلبات تأخير آخر آجال السحب على الموارد الخارجية لتفادي إلغاء المبالغ الغير مستعملة. - حضور جميع الاجتماعات والتظاهرات المنظمة حول كل ما يتعلق بالمشروع والمشاركة في لزيارات الميدانية لمواقع المشروع. - عقد اجتماعات دورية لمتابعة نسق السحوبات مع الهياكل المستفيدة. 	<p>المؤشر 3-1-1-2: حجم السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة</p>	

الإعتمادات	الأنشطة	المؤشرات	الأهداف
	<ul style="list-style-type: none"> - العمل على ايجاد الحلول للإشكاليات التي تعيق تقدّم بعض المشاريع وبالتالي الرّفح من نسق السحوبات. - ضبط قائمة المشاريع التي تشكو صعوبات في الانجاز وإيجاد الحلول لتجاوزها. 		
	<ul style="list-style-type: none"> - تنظيم يوم إعلامي بكل مكتب من مكاتب الوكالة بالخارج للتعريف بالكفاءات التونسية في هذه المجالات. - تنظيم زيارات استكشافية لمزيد تطوير التعاون مع المشغلين الأجانب وذلك لعدد من البلدان الخليجية. - دعوة بعض المسؤولين لزيارات عمل لتونس للإطلاع على الكفاءات التونسية وبرامج تكوينها. - المشاركة في بعض الزيارات التي تنظمها الهياكل الأخرى على غرار الزيارات متعددة الاختصاصات التي ينظمها مركز النهوض بالصادرات (mission multisectorielle)، أو اللجان المشتركة. - ربط الصلة وإبرام اتفاقيات مع الجهات الأوروبية المكلفة بعمليات الهجرة المنظمة. - متابعة لفرص الانتداب بالمنظمات الدولية والإقليمية وخاصة منها التي لها برامج خصوصية كبرامج المساعدة الفنية أو البرامج التطوعية أو غيرها. 	<p>المؤشر 3-2-1-1: تطور عدد المتعاونين سنويا</p>	<p>الهدف 3-2-1: تطوير التعاون الفني</p>
	<ul style="list-style-type: none"> - مشاركة الوكالة في الاجتماعات الخاصة بالتعاون جنوب-جنوب التي تنظمها المنظمات الدولية والإقليمية وأجهزة التعاون الدولي لبعض البلدان. 	<p>المؤشر 3-2-1-2: عدد المشاريع المنجزة في اطار التعاون جنوب-جنوب</p>	

الإعتمادات	الأنشطة	المؤشرات	الأهداف
	<ul style="list-style-type: none"> - إعداد مشاريع معونة فنية في القطاعات التي تحظى بدعم الجهات المانحة كالحكومة الرشيدة والتصرف في المديونية والتصرف في المياه وتمويل المؤسسات الصغرى والصحة الأساسية ومقاومة التصحر. - تنظيم زيارات لاستكشاف احتياجات بعض البلدان المستهدفة بإفريقيا الغربية ومساعدتها على إعداد طلباتها وعلى إيجاد الدعم المالي لها في إطار التعاون الثلاثي أو متعدد الأطراف. - تنظيم أيام إعلامية ببعض البلدان المستهدفة للتعريف بنشاط الوكالة في مجال التعاون جنوب - جنوب وخاصة في مجال تقديم المعونة الفنية. - تنظيم ملتقيات مع مراكز الخبرة التونسية لمزيد ربط الصلة معها في مجال إنجاز برامج المعونة الفنية. - اعداد مبادرات ومشاريع تعاون جنوب -جنوب لعرضها على بعض الجهات الداعمة لهذا النوع من التعاون. - مزيد ربط الصلة مع المنظمات والوكالات الداعمة للتعاون جنوب -جنوب. - إعداد مشاريع مشتركة في مجال تنمية قدرات في القطاعات التي تحظى بدعم الجهات المانحة. - تنظيم زيارات لاستكشاف احتياجات بعض البلدان المستهدفة بإفريقيا الغربية ومساعدتها على إعداد طلباتها وعلى إيجاد الدعم المالي لها في إطار التعاون الثلاثي أو متعدد الأطراف. - تنظيم أيام إعلامية ببعض البلدان المستهدفة للتعريف بنشاط الوكالة في مجال التعاون جنوب - جنوب وخاصة في مجال تنمية القدرات البشرية. 		

3-نفقات البرنامج :

1.3-ميزانية البرنامج :

تطور إعتمادات برنامج* التعاون الدولي

الوحدة : ألف دينار

نسبة التطور (2018-2017)		تقديرات 2018		قانون المالية 2017 (1)	انجازات 2016	بيان البرنامج
النسبة (%) (1)/(2)- (1)	المبلغ (1)-(2)	اعتمادات الدفع (2)	اعتمادات التعهد			
15.7%	826	6075	6075	5249	5254	العنوان الأول: نفقات التصرف
20%	923	5507	5507	4584	4944	التأجير العمومي
-15%	-97	538	538	635	280	وسائل المصالح
0%	0	30	30	30	30	التدخل العمومي
13%	4831	42118	42293	37287	38990	العنوان الثاني: نفقات التنمية
0%	0	0	0			الاستثمارات المباشرة
0%	0	0	0			على الموارد العامة للميزانية
0%	0	0	0			على موارد القروض الخارجية الموظفة
13%	4831	42118	42293	37287	38990	التمويل العمومي
13%	4831	42118	42293	37287	38990	على الموارد العامة للميزانية
0%	0	0	0			على موارد القروض الخارجية الموظفة
0%	0	0	0			صناديق الخزينة
13.3%	5657	48193	48363	42536	44244	مجموع البرنامج

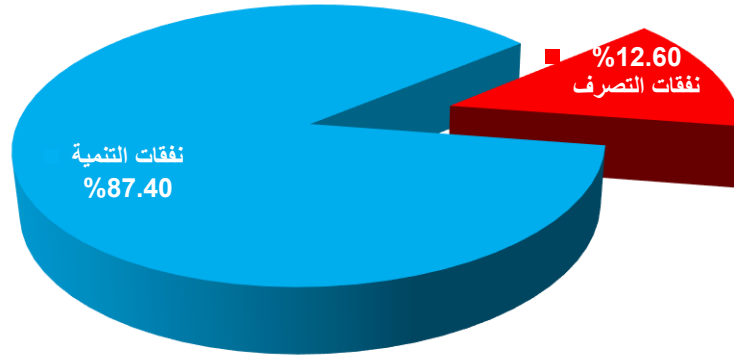
* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

تحليل للأرقام الموجودة بالجدول وتطورها وتبرير نصيب كل نفقة من البرنامج مع إضافة رسم بياني لإثراء التحليل كما هو مبين:

توزيع ميزانية برنامج التعاون الدولي لسنة 2018 حسب طبيعة النفقة

(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار



توزيع ميزانية برنامج التعاون الدولي لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية

اعتمادات الدفع

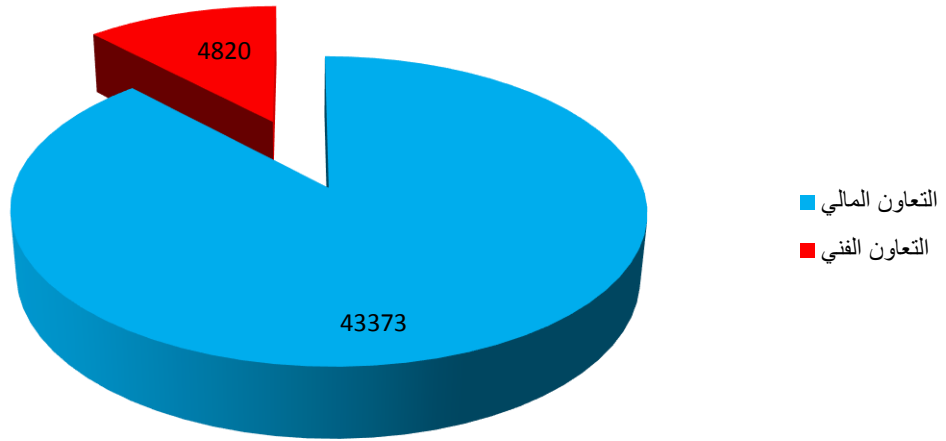
الوحدة: ألف دينار

المجموع حسب طبيعة النفقة	التعاون الفني	التعاون المالي	البرامج الفرعية
6075	4520	1555	طبيعة النفقة نفقات التصرف
5507	3952	1555	التاجير العمومي
538	538	0	وسائل المصالح
30	30	0	التدخل العمومي
42118	300	41818	نفقات التنمية
			الاستثمارات المباشرة
42118	300	41818	التمويل العمومي
48193	4820	43373	المجموع حسب البرامج الفرعية

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمنظمات العمومية

تحليل للأرقام الموجودة بالجدول وتطورها وتبرير نصيب كل نفقة من البرنامج مع إضافة رسم بياني لإثراء التحليل كما هو مبين:

توزيع ميزانية التعاون الدولي حسب البرامج الفرعية



3- إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 لبرنامج التعاون الدولي:

تقديم إطار النفقات متوسط المدى الخاص بالبرنامج حسب طبيعة النفقة:

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2017	إنجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
7028	6694	6375					نفقات التصرف
6698	6379	6075	5249	5254			على موارد الميزانية
6071	5782	5507	4584	4944			التاجير العمومي
593	565	538	635	280			وسائل المصالح
33	31	30	30	30			التدخل العمومي
331	315	300	200				على الموارد الذاتية للمؤسسات
0	0	0	0				التاجير العمومي
209	199	190	100				وسائل المصالح
122	116	110	100				التدخل العمومي
46600	44381	42268	37287	38990			نفقات التنمية
46435	44224	42118					على موارد الميزانية
0	0	0	0				الاستثمارات المباشرة
46628	44408	42118	37287	38990			التمويل العمومي
0	0	0					على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0					الاستثمارات المباشرة
0	0	0					التمويل العمومي
166	158	150	200				على الموارد الذاتية للمؤسسات
53132	50602	48193	42536	44244			الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
53629	51075	48643	42936				الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي التعاون المالي:

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2017	إنجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
1714	1633	1555	1072	1224			نفقات التصرف
<u>1714</u>	<u>1633</u>	<u>1555</u>	<u>1072</u>	<u>1224</u>			على موارد الميزانية
1727	1644	1555	1072	1224			التاجير العمومي
0	0	0	0	0			وسائل المصالح
0	0	0	0	0			التدخل العمومي
<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>			على الموارد الذاتية للمؤسسات
0	0	0	0	0			التاجير العمومي
0	0	0	0	0			وسائل المصالح
0	0	0	0	0			التدخل العمومي
46104	43909	41818	36867	38715			نفقات التنمية
<u>46104</u>	<u>43909</u>	<u>41818</u>	<u>36867</u>	<u>38715</u>			على موارد الميزانية
0	0	0	0	0			الاستثمارات المباشرة
46104	43909	41818	36867	38715			التمويل العمومي
<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>			على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0			الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0			التمويل العمومي
<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>			على الموارد الذاتية للمؤسسات
47819	45542	43373	37939	39939			الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
47819	45542	43373	37939	39939			الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي التعاون الفني:

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2017	إنجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
5314	5061	4820	4377				نفقات التصرف
<u>4983</u>	<u>4746</u>	<u>4520</u>	<u>4177</u>	<u>4030</u>			على موارد الميزانية
4357	4150	3952	3512	3720			التاجير العمومي
593	565	538	635	280			وسائل المصالح
33	31	30	30	30			التدخل العمومي
<u>331</u>	<u>315</u>	<u>300</u>	<u>200</u>				على الموارد الذاتية للمؤسسات
0	0	0	0				التاجير العمومي
209	199	190	100				وسائل المصالح
121	115	110	100				التدخل العمومي
689	656	300	620	275			نفقات التنمية
<u>524</u>	<u>499</u>	<u>300</u>	<u>420</u>				على موارد الميزانية
0	0	0	0				الاستثمارات المباشرة
524	499	475	420	275			التمويل العمومي
<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>				على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0				الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0				التمويل العمومي
<u>165</u>	<u>157</u>	<u>150</u>	<u>200</u>				على الموارد الذاتية للمؤسسات
5314	5061	4820	4597	4305			الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
5810	5533	5270	4997				الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

برنامج الإحاطة بالاستثمار

رئيس البرنامج: السيدة رئيسة هيئة الإحاطة بالاستثمار

1 - تقديم برنامج الاستثمار:

يعتبر الاستثمار العامل الأساسي لدفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك اعتبارا لدوره المحوري في خلق الثروة وتنويع القاعدة الاقتصادية وإحداث مواطن الشغل والنهوض بالصادرات وغزو الأسواق الخارجية وفي توفير الظروف والوسائل الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة فضلا عن مساهمته في تطوير وتعزيز علاقات التعاون الدولي بصفة عامة. كما يعتبر الاستثمار كذلك رافدا مهما وضروريا لمعالجة مشاكل التنمية بالمناطق الداخلية وتقليص الفوارق بين جهات البلاد.

في هذا السياق، يعتبر تعزيز الاستثمارات الخاصة المحلية والخارجية من الاهداف الكبرى المرسومة على المستوى الوطني ومن المهام الرئيسية لوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي. ويهدف نشاط الوزارة في هذا الإطار، إلى المساهمة في تحسين المناخ العام للأعمال والاستثمار والرفع من حجم الاستثمارات لتعزيز مساهمتها في تحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية. كما يهدف أيضا إلى تحسين صورة تونس الجديدة كموقع متميز للاستثمار لدى أوساط الأعمال العالمية واستهداف القطاعات ذات الأولوية والأنشطة التي توفر فيها بلادنا مزايا تفاضلية بالإضافة إلى متابعة المشاريع الكبرى والإحاطة بالمؤسسات ومساندة المستثمرين.

وتبدو الافاق المستقبلية ايجابية لدعم نشاط الوزارة وهياكلها المختصة في هذا المجال خلال سنة 2018 وذلك باعتبار:

- الدخول حيز التنفيذ للمنظومة الجديدة للاستثمار ضمن القانون الجديد للاستثمار (القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016) ونصوصه التطبيقية حيث ضبط هذا القانون مجموعة من الأولويات تتعلق بالتنمية الجهوية واحداث مواطن الشغل والترفيح في القيمة

المضافة ودعم التنافسية والمحتوى التكنولوجي والتنمية المستدامة. وقد كرس هذا القانون جملة من المبادئ تتعلق خاصة بالنفاذ الى السوق والضمانات والتزامات المستثمر وهياكل الحوكمة وآليات تشجيع الاستثمار.

- تنفيذ برنامج الاصلاحات في المجالات ذات العلاقة بمناخ الاعمال والاستثمار ولا سيما والقانون الجديد المتعلق بمراجعة الامتيازات الجبائية فضلا عن الاصلاحات في مجال تسهيل وتبسيط الخدمات والاجراءات الادارية والديوانة.
- فرص الاستثمار ضمن الأطر الجديدة للاستثمار على غرار الشراكة بين القطاعين العام والخاص والإطار الخاص بالاستثمار في مجال الطاقات المتجددة
- إقرار امتيازات هامة للمشاريع ذات الأهمية الوطنية التقدم في انجاز بعض مكونات المشاريع الكبرى التي تم ابرام اتفاقيات بشأنها.
- تعزيز الاستثمارات الاجنبية في القطاعات الواعدة على غرار مكونات السيارات ومكونات الطائرات والخدمات المرتبطة بتكنولوجيات الاتصال والمعلومات وذلك سواء عبر عمليات توسعة للمؤسسات المتواجدة او عبر تعزيز العمل الترويجي لاستقطاب استثمارات جديدة في هذه الانشطة.

وفي إطار التتابع مع اعادة هيكلة مصالح الوزارة بمقتضى الامر الحكومي عدد 1164 لسنة 2016 المؤرخ في 10 اوت 2016 والمتعلق بتنظيم وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، تتمثل هيكله برنامج الإحاطة بالاستثمار كما يلي:

- تسمية البرنامج: برنامج الإحاطة بالاستثمار
- رئيس البرنامج: رئيسة هيئة الإحاطة بالاستثمار
- يتضمّن البرنامج 3 برامج فرعية:

البرنامج الفرعي 1: تطوير الإستثمار الخارجي:

- الهدف الاول تعزيز الاستثمارات الخارجية بالتركيز على الاستثمارات المباشرة المنجزة خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية، ويتم احتساب المؤشر الخاصّ بذلك بحجم الاستثمارات الخارجية السنوية المنجزة في القطاعات المعنية وذلك باعتبار محدودية تدخل الوزارة وهياكلها في النتائج المتعلقة باستقطاب الاستثمارات الخارجية في قطاع الطاقة والاستثمارات المتعلقة بالمحفظة المالية.

- البرنامج الفرعي 2: الترويج والنهوض بالإستثمار الخارجي
- الهدف: تعزيز الاتصالات بالمستثمرين الاجانب واعتماد مؤشر نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب

▪ البرنامج الفرعي 3: المشاريع الكبرى

- الهدف: تسريع الملفات الخاصة بالمشاريع الكبرى
- مؤشر 1: يتعلق بعدد المشاريع الكبرى التي تتم متابعتها على مستوى لجنة التوجيه ولجنة الموافقات ولجان المتابعة الأخرى. وهي مشاريع سبق امضاء اتفاقيات ومذكرات تفاهم وتعهدات بشأنها ويهدف العمل في هذا الإطار بالخصوص الى توفير الظروف الملائمة لإنجاز هذه المشاريع وفض الإشكاليات التي تعترضها. علما وانه وبالنظر الى حجم هذه المشاريع ومكوناتها وبرنامج استثماراتها الذي يمتد على سنوات فان الاشغال الخاصة بمتابعتها تستغرق الكثير من الوقت
- مؤشر 2: يتعلق بنسبة المشاريع الجديدة التي تمت دراستها تمهيدا لعرضها على المجلس الاعلى للاستثمار مقارنة بالملفات الواردة (نسبة مئوية) وذلك وبالنظر للتطورات التي شهدتها التمشي الخاص بهذا الملف في علاقة بصدور المنظومة الجديدة للاستثمار وتركيز الهيئة التونسية للاستثمار

II - أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

- الهدف 1 : تعزيز الاستثمارات الخارجية في القطاعات خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية
- تقديم الهدف: حجم الاستثمارات الخارجية المنجزة في القطاعات المعنية سنويا
- مرجع الهدف: تطوير الاستثمار الخارجي.

تقديرات			توقعات 2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
2101	1793	1593	1176	1097	956	938	مليون دينار	تطور حجم الاستثمار الخارجي في القطاعات خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية

الهدف 2 : التعريف بتونس كموقع متميز للاستثمار

- تقديم الهدف: الترويج لتونس كموقع متميز للاستثمار
- مرجع الهدف: الترويج والنهوض بالاستثمار

تقديرات			توقعات 2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
70	65	60	55	44	52	72	%	نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الاجانب (*)

(* تعريف الاتصالات الهامة: هي كل اتصال مع مستثمر أجنبي ويكون موضع متابعة منتظمة وذلك
بمناسبة:

- إجراء أول اتصال مع المستثمر الأجنبي خلال التنظيم أو المشاركة في الصالونات أو
الملتقيات الإعلامية وعبر المستثمر على إثره عن رغبته في الحصول على معلومات إضافية
وتم هذا الطلب بصفة رسمية (مراسلة، بريد إلكتروني...)
 - كل موافقة صادرة عن مستثمر أجنبي لإجراء لقاء معه وكان نتيجة لعملية الاتصال المباشر
(*Démarchage direct*) التي تم إنجازها بناء على قائمة أولية في المستثمرين المحتملين
المحددة مسبقا من طرف الوكالة.
 - كل زيارة يقوم بها مستثمر أجنبي بصفة تلقائية إلى مقر الوكالة بتونس أو إلى أحد المكاتب
بالخارج وتكون هذه الزيارة محل فكرة لإنجاز مشروع.
- (* شرعت الوكالة في اعتماد هذا المفهوم (الاتصالات الهامة) بداية من سنة 2014، حيث
كان يعتمد سابقا على تقدير إطارات الوكالة لهذه الاتصالات وتبويبها إما عادية أو هامة. وتم
لهذا الغرض تحديد هدف سنوي لهذا المؤشر في إطار منظومة الجودة المعمول بها في الوكالة.

الهدف 3: تسريع الملفات الخاصة بالمشاريع الكبرى

- تقديم الهدف: عدد ملفات المشاريع الكبرى التي تتم متابعتها خلال السنة

- مرجع الهدف: المشاريع الكبرى

مبشرات اعتماد المؤشرات:

بالنظر للتطورات التي شهدتها التمشي الخاص بهذا الملف في علاقة بصدور المنظومة الجديدة للاستثمار وحتى يتم ابراز الحجم الفعلي للعمل والمجهود بخصوص هذه المشاريع تم تعديل المؤشر لينقسم الى مؤشرين يتعلق الأول بعدد المشاريع الكبرى، التي تم ابرام اتفاقيات ومذكرات تفاهم بشأنها والتي تتم متابعتها على مستوى لجنة التوجيه ولجنة الموافقات ولجان المتابعة ويتعلق الثاني بنسبة المشاريع الجديدة التي تم استكمال دراستها لعرضها على المجلس الاعلى للاستثمار مقارنة بالملفات الواردة.

تقديرات			توقعات 2017	إنجازات		الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015		
5	5	5	5	عدد المشاريع التي تم عرضها على اللجنة العليا للمشاريع الكبرى (بلغ عددها 19 مشروعا سنة 2015)		عدد	عدد المشاريع الكبرى التي تتم متابعتها على مستوى لجنة التوجيه ولجنة الموافقات ولجان المتابعة
100	100	100	80			%	نسبة المشاريع الجديدة التي تم استكمال دراستها لعرضها على المجلس الاعلى للاستثمار مقارنة بالملفات الواردة.

تقديم أنشطة البرنامج:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة	الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشرات 2018	المؤشرات	الأهداف
البرنامج الفرعي: تطوير الاستثمار الخارجي				
	<ul style="list-style-type: none"> - المساهمة في رسم التوجهات والسياسات الوطنية الرامية لتطوير مناخ الاستثمار والأعمال لدعم الاستثمار الخارجي - المساهمة في إعداد الملفات المتعلقة بالاستثمار في إطار التعاون مع الشركاء الأجانب من الدول والمنظمات العالمية وتمثيل الوزارة في الاجتماعات مع 	1593 م د	المؤشر: تطور حجم الاستثمار الخارجي في القطاعات خارج الطاقة والمحفظة المالية	الهدف تطوير الاستثمار الخارجي

	<p>الهيئات الإقليمية والدولية بخصوص الملفات المتعلقة بالاستثمار الخارجي ومناخ الأعمال والتنافسية</p> <p>- دراسة ملفات بعض مشاريع الاستثمار الخارجي وخاصة منها المشاريع التي تتطلب عناية ومعالجة خاصة ومساندة خصوصية</p> <p>- الإحاطة بالمؤسسات ومساعدتها على تذليل الإشكالات التي تواجهها وعلى تنفيذ برامجها الاستثمارية والتنسيق مع خلايا المساندة المحدثة على مستوى مختلف الهياكل العمومية ومع الغرف المشتركة التونسية الأجنبية،</p> <p>- معالجة الملفات الإدارية الخاصة بالمستثمرين والموظفين الأجانب وذلك بالتنسيق مع المصالح المعنية بوزارة الداخلية (التأشيرات، وتصاريح الإقامة...)</p>			
البرنامج الفرعي: الترويج والنهوض بالاستثمار الخارجي				
	<p>- تنظيم ملتقيات وأيام إعلامية حول مناخ وفرص الاستثمار في تونس.</p> <p>- المشاركة في الصالونات المتعددة القطاعات.</p> <p>- تنظيم ملتقيات وأيام إعلامية قطاعية</p> <p>- المشاركة في ملتقيات الشراكة والصالونات القطاعية</p> <p>- الاتصال المباشر بالشركات الأجنبية قصد حثها على الاستثمار بتونس</p>	60 %	<p>المؤشر: نسبة الاتصالات المثمرة مع المستثمرين الأجانب</p>	<p>الهدف: الترويج لتونس كموقع متميز للاستثمار</p>
البرنامج الفرعي: المشاريع الكبرى				

	<ul style="list-style-type: none"> - دراسة الملفات ومتابعتها. - تنظيم جلسات عمل مع الباعثين - إعداد مذكرات أو تقارير تلخص الدراسات المقدمة من قبل المستثمر. - تقديم المشاريع وعرضها على المجلس الأعلى للاستثمار لمناقشتها واخذ القرار في شأنها. - التنسيق بين مختلف الأطراف خاصة لتجاوز الإشكاليات. 	<p style="text-align: center;">5</p> <p style="text-align: center;">% 100</p>	<p>المؤشر 1 : عدد المشاريع الكبرى التي تتم متابعتها على مستوى لجنة التوجيه ولجنة الموافقات ولجان المتابعة.</p> <p>المؤشر 2: نسبة المشاريع الجديدة التي تتم دراستها تمهيدا لعرضها على المجلس الاعلى للاستثمار</p>	<p>الهدف: تسريع الملفات الخاصة بالمشاريع الكبرى</p>
--	--	---	--	--

نفقات البرنامج:

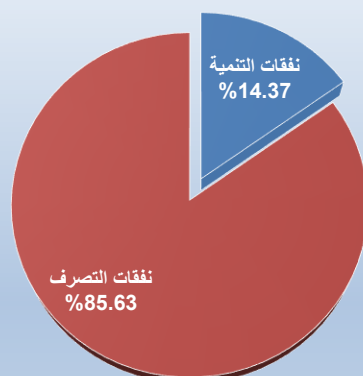
- ميزانية البرنامج :

تطور اعتمادات برنامج الإحاطة بالاستثمار

الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور		تقديرات		قانون المالية 2017 (1)	انجازات 2016	بيان البرنامج
(2018-2017)		2018				
النسبة (%)	المبلغ	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد			
(1)/(1)-(2)	(1)-(2)	(2)				
73.50%	4087	9647	9647	5560	5101	العنوان الأول: نفقات التصرف
77.14%	3294	7564	7564	4270	4729	التأجير العمومي
63 %	773	2000	2000	1227	327	وسائل المصالح
34.92%	20	83	83	63	45	التدخل العمومي
62%	620	1620	1920	1000	1000	العنوان الثاني: نفقات التنمية
0	0	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
62%	620	1620	1920	1000	1000	التمويل العمومي
62%	620	1620	1920	1000	1000	على الموارد العامة للميزانية
0%	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
71.75%	4707	11267	11567	6560	6101	مجموع البرنامج

توزيع مشروع ميزانية برنامج الاستثمار لسنة 2018 حسب طبيعة النفقة:
(مجموع البرنامج = 11092 الف دينار)



توزيع ميزانية برنامج الاستثمار لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية

اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار

المجموع حسب طبيعة النفقة	المشاريع الكبرى	الترويج والنهوض بالاستثمار الخارجي	تطوير الإستثمار الخارجي	البرامج الفرعية
				طبيعة النفقة
9647	3896	5452	299	نفقات التصرف
7564	2916	4349	299	التأجير العمومي
2000	960	1040	0	وسائل المصالح
83	20	63	0	التدخل العمومي
1620	920	700	0	نفقات التنمية
0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
1920	920	700	0	التمويل العمومي
11267	4816	6152	299	المجموع حسب البرامج الفرعية

تقديم إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 الخاص بالبرنامج حسب طبيعة النفقة:

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2017	إنجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
10965	10443	9946				-	نفقات التصرف
<u>10636</u>	<u>10129</u>	<u>9647</u>	<u>5560</u>	<u>5101</u>	<u>5209</u>	-	على موارد الميزانية
8339	7942	7564	4270	4729	4233	-	التاجير العمومي
2205	2100	2000	1227	327	976	-	وسائل المصالح
91	87	83	63	45	-	-	التدخل العمومي
<u>330</u>	<u>314</u>	<u>299</u>	<u>0</u>		-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
216	206	196	0		-	-	التاجير العمومي
110	105	100	0		-	-	وسائل المصالح
4	3	3	0		-	-	التدخل العمومي
<u>4103</u>	<u>3908</u>	<u>3722</u>	<u>1000</u>	<u>1000</u>	<u>1449</u>	-	نفقات التنمية
<u>1786</u>	<u>1701</u>	<u>1620</u>	<u>1000</u>		<u>1449</u>	-	على موارد الميزانية
0	0	0	0				الاستثمارات المباشرة
2117	2016	1920	1000	1000	1449	-	التمويل العمومي
<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>				على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0				الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0				التمويل العمومي
<u>2317</u>	<u>2207</u>	<u>2102</u>	<u>2000</u>				على الموارد الذاتية للمؤسسات
12422	11830	11267	6560	6101	6658		الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
15069	14351	13668	8560			-	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي تطوير الإستثمار الخارجي:

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2017	إنجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
							نفقات التصرف
<u>330</u>	<u>314</u>	<u>299</u>	<u>300</u>	<u>389</u>	<u>179</u>		على موارد الميزانية
330	314	299	300	389	179		التاجير العمومي
0	0	0	0	0			وسائل المصالح
0	0	0	0	0			التدخل العمومي
<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>			على الموارد الذاتية للمؤسسات
0	0	0	0	0			التاجير العمومي
0	0	0	0	0			وسائل المصالح
0	0	0	0	0			التدخل العمومي
<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>			نفقات التنمية
<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>			على موارد الميزانية
0	0	0	0	0			الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0			التمويل العمومي
<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>			على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0			الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0			التمويل العمومي
<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>			على الموارد الذاتية للمؤسسات
330	314	299	300	389	179		الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
330	314	299	300	389			الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي الترويج والنهوض بالاستثمار
الخارجي:

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2017	إنجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
6340	6038	5751					نفقات التصرف
<u>6011</u>	<u>5725</u>	<u>5452</u>	<u>5260</u>	<u>4712</u>			على موارد الميزانية
4795	4566	4349	3970	4340			التاجير العمومي
1147	1092	1040	1227	327			وسائل المصالح
69	66	63	63	45			التدخل العمومي
<u>330</u>	<u>314</u>	<u>299</u>	<u>0</u>				على الموارد الذاتية للمؤسسات
216	206	196	0				التاجير العمومي
110	105	100	0				وسائل المصالح
4	3	3	0				التدخل العمومي
<u>3089</u>	<u>2942</u>	<u>2802</u>	<u>3000</u>	<u>1000</u>			نفقات التنمية
<u>772</u>	<u>735</u>	<u>700</u>	<u>1000</u>				على موارد الميزانية
0	0	0	0	0			الاستثمارات المباشرة
772	735	700	1000	1000			التمويل العمومي
<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>			على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0			الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0			التمويل العمومي
<u>2317</u>	<u>2207</u>	<u>2102</u>	<u>2000</u>	<u>5712</u>			على الموارد الذاتية للمؤسسات
<u>6783</u>	<u>6460</u>	<u>6152</u>	<u>6260</u>	<u>5712</u>			الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
<u>9430</u>	<u>8981</u>	<u>8553</u>	<u>8260</u>				الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي المشاريع الكبرى:

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2017	إنجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
4295	4091	3896					نفقات التصرف
<u>4295</u>	<u>4091</u>	<u>3896</u>					على موارد الميزانية
3215	3062	2916					التاجير العمومي
1058	1008	960					وسائل المصالح
22	21	20					التدخل العمومي
<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>					على الموارد الذاتية للمؤسسات
0	0	0					التاجير العمومي
0	0	0					وسائل المصالح
0	0	0					التدخل العمومي
1014	966	920					نفقات التنمية
<u>1014</u>	<u>966</u>	<u>920</u>					على موارد الميزانية
							الاستثمارات المباشرة
1014	966	920					التمويل العمومي
							على موارد القروض الخارجية الموظفة
							الاستثمارات المباشرة
							التمويل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
5310	5057	4816					الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
5310	5057	4816					الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

برنامج القيادة والمساندة

رئيس البرنامج: السيدة نائلة بن خليفة الكاتبة العامة للوزارة

1- تقديم برنامج القيادة والمساندة وإستراتيجيته:

يضطلع برنامج القيادة والمساندة بدور أساسي في تحقيق أهداف وبرامج وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، باعتباره برنامجاً أفقياً لدعم برنامج "التنمية الجهوية" وبرنامج "التخطيط والتحاليل" وذلك من خلال تدعيم وتأهيل الموارد البشرية وضمان حسن التصرف والتسيير على مستوى جميع الهياكل ومصالح الإدارة.

ويتمثل الدور التسييري لبرنامج القيادة والمساندة في:

- الإشراف والتنسيق بين مختلف هياكل ومصالح الإدارة
- تأمين الجوانب الإدارية والقانونية والترتيبية المتعلقة بالبرنامج
- ترشيد التصرف في الموارد البشرية
- الإشراف على إعداد ميزانيات البرامج
- التحكم وترشيد التصرف في المعدات والوسائل
- تطوير النظم المعلوماتية والسهر على صيانة وحسن استغلال التجهيزات الإعلامية

وقد تم تحديد ثلاث برامج فرعية لبرنامج القيادة والمساندة :

- التصرف في الموارد البشرية
- التصرف في الموارد المادية
- النظام المعلوماتي

هذا وقد تم تحديد ثلاثة أهداف لبرنامج القيادة والمساندة والمتمثلة في:

1. تحسين التصرف في الموارد البشرية،
2. تحسين التصرف في الموارد المادية،

3. تطوير المنظومة المعلوماتية،

وفي المقابل تم ضبط ثلاث مؤشرات لقياس الأداء وذلك للعمل على تحقيقها في إطار البرنامج السنوي للقدرة على الأداء .

2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج :

الهدف 1-1-3: تنمية كفاءة الموارد البشرية.

- تقديم الهدف:تحسين التصرف في الموارد البشرية
- مرجع الهدف: البرنامج الفرعي التصرف في الموارد البشرية والمادية
- مبررات اعتماد المؤشرات: عدد المستفيدين من التكوين يمكن أن يترجم تطور مؤهلات الأعوان علاوة على توفر المعطيات على المدى المتوسط

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
%50	%50	%48	%46	%44	%40	%40	نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الأعوان	

الهدف 2-1-3: إحكام التصرف في الموارد المادية

تقديم الهدف:إحكام التصرف في الموارد المادية

مرجع الهدف: البرنامج الفرعي التصرف في الموارد البشرية والمادية

مبررات اعتماد المؤشرات: تطبيق قواعد النجاعة والإقتصاد والفاعلية وذلك بربط الصلة بين

الإعتمادات المتوفرة والإنجاز المادي للبرنامج حسب الررزنامة الزمنية للبرنامج السنوي للنفقات.

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
80	70	60	55	-	-	-	نسبة	تنفيذ حسب رزنامة البرمجة السنوية للنفقات

البرنامج الفرعي : النظام المعلوماتي

تقديم البرنامج الفرعي : تطوير النظام المعلوماتي للوزارة

أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

الهدف 3-1-1 : تطوير النظام المعلوماتي :

تقديم الهدف: دعم البنية التحتية وتجديد أسطول الحواسيب والأجهزة الإعلامية وتأمين سلامتها والعمل على تنفيذ التوصيات المنبثقة عن آخر تقرير للتدقيق في السلامة المعلوماتية فضلا عن دعم القدرات البشرية من خلال التكوين في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال. هذا إلى جانب توفير باقة من التطبيقات المعلوماتية لتطوير العمل الإداري بالتوازي مع تحيين وإثراء موقع واب الوزارة والترفيه في جودة الخدمات المسداة وسلامة تبادل المعطيات.

مرجع الهدف: البرنامج الفرعي للنظام المعلوماتي

مبررات اعتماد المؤشر: إبراز جهود الوزارة في تطوير البنية التحتية المعلوماتية، تأمين سلامة النظام

المعلوماتي، تنفيذ برنامج التكوين، توسيع مجال استعمال التطبيقات المعلوماتية

يتكون المؤشر من أربع مؤشرات فرعية:

✓ نسبة إنجاز الميزانية المخصصة لاقتناء تجهيزات إعلامية

✓ نسبة إنجاز التوصيات المنبثقة عن التدقيق في السلامة المعلوماتية

✓ نسبة إنجاز الميزانية المخصصة للتكوين في الإعلامية

✓ نسبة الأعوان الذين يستعملون تطبيقات إعلامية

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
77,5	68,0	58,3	46,5	25,1	-	-	نسبة	1-1-3 نسبة تطور النظام المعلوماتي

تقديم أنشطة البرنامج:

الإعتمادات	الأنشطة	تقديرات 2017	المؤشرات	الأهداف
	<ul style="list-style-type: none"> - الحرص على انجاز مخطط التكوين - برمجة دورات تكوينية في عدة مجالات مل جميع الأعوان بما فيهم العملة - السعي الى ابرام اتفاقيات مع مراكز تكوين ومؤسسات في مجالات متخصصة مثل المدرسة التابعة لوزارة المالية 		المؤشر 3-1-1-2:	الهدف 3-1-1: تنمية كفاءة الموارد البشرية.
	<ul style="list-style-type: none"> - ضبط عمليات التزود بمواد أو خدمات طلبات الأشغال الكبرى في إطار صفقات عمومية واستشارات - الحرص على توزيع عمليات التزود على كامل السنة - الإختيار الأمثل لتوقيت التنفيذ حسب مقتضيات العمل الإداري ودراسة أحوال السوق. 		المؤشر 3-1-2-1:	الهدف 3-1-2: إحكام التصرف في الموارد المادية.
	<ul style="list-style-type: none"> - وضع برامج سنوية لتجديد أسطول الحواسيب والأجهزة الإعلامية (تحديد الخاصيات الفنية، القيام بإجراءات الاقتناءات السنوية، تركيز البرمجيات الضرورية وتوزيع المعدات حسب معايير مطبوعة) - اقتناء البرمجيات الأساسية - صيانة المعدات والشبكة الداخلية 		المؤشر 3-1-2-1:	الهدف 3-1-2: تطوير النظام المعلوماتي

	<ul style="list-style-type: none"> - استغلال منظومات التراسل والتبادل الإلكتروني للوثائق - تأطير ومساندة المستعملين - اقتناء وتركيز الحلول المنبثقة عن توصيات تقرير التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي للوزارة (الواقى من الفيروسات، الجدار الناري، نظام مراقبة واستكشاف العطب على مستوى الأجهزة الحساسة، ...) - ضبط برنامج سنوي للتكوين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال (تحديد برامج التكوين ذات العلاقة بإدارة الشبكة الداخلية واكتساب المهارات في مجال السلامة وتطوير التطبيقات المعلوماتية، إعداد كراس الشروط الخاص بالتكوين، تنفيذ البرنامج) - تطوير التطبيقات وصيانتها، تكوين المستعملين وتأطيرهم - أرشفة المعطيات الهامة - صيانة وتطوير موقع واب الوزارة والبوابات الوطنية - استغلال التطبيقات الوطنية والأفقية والتطبيقات المتوفرة على الشبكة الإدارية المندمجة 			
--	--	--	--	--

3 نفقات البرنامج:

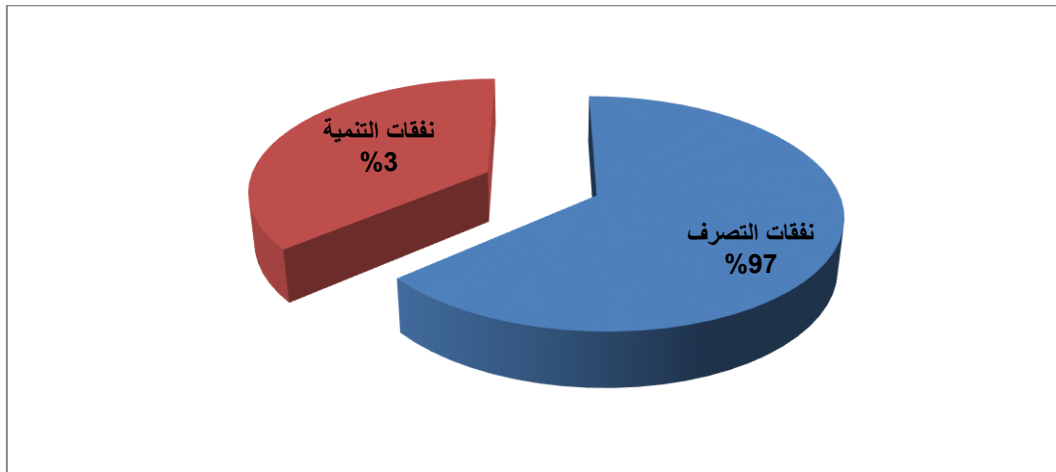
1.3-ميزانية البرنامج:

تطور إتمادات برنامج * القيادة والمساندة

بحساب الألف دينار

العنوان الأول	إنجاز 2016	ق م 2017	تقديرات 2018		الفارق النسبة
			المبلغ	النسبة	
العنوان الأول					
نفقات التصرف	7 320	8 261	7 520	- 741	-9%
التأجير العمومي	4 616	4 961	4 648	- 313	-6%
وسائل المصالح	2 289	2 811	2383	-428	-15%
التدخل العمومي	415	489	489	0	0%
العنوان الثاني					
نفقات التنمية	7 796	500	240	-260	-52%
الإستثمارات المباشرة					
على الموارد العامة لميزانية الدولة	7 796	500	240	-260	-52%
التمويل العمومي					
على الموارد العامة لميزانية الدولة					
على الموارد الخارجية الموظفة					
الجملة العامة	15 116	8 761	7760	-1001	-11%

توزيع مشروع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018 حسب طبيعة النفقة



توزيع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية

اعتمادات الدفع

البرنامج الفرعي 9-1 : التصرف في الموارد البشرية والمادية

بحساب الألف دينار					
الفارق		تقديرات 2018	ق م 2017	إنجاز 2016	
النسبة	المبلغ				
<u>العنوان الأول</u>					
-9%	- 656	6780	7 436	6 740	نفقات التصرف
-5%	- 224	4 235	4 459	4 224	التأجير العمومي
-17%	- 432	2 056	2 488	2 101	وسائل المصالح
0%	0	489	489	415	التدخل العمومي
<u>العنوان الثاني</u>					
-46%	-170	200	370	7 673	نفقات التنمية
<u>الإستثمارات المباشرة</u>					
-46%	-170	200	370	7 673	على الموارد العامة لميزانية الدولة
<u>التمويل العمومي</u>					
على الموارد العامة لميزانية الدولة					
على الموارد الخارجية الموظفة					
-10.6%	-826	6980	7 806	14 413	الجملة العامة

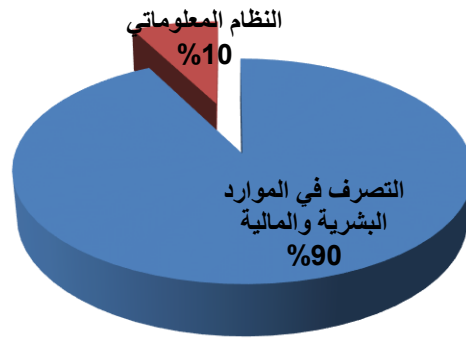
البرنامج الفرعي 9-2 : النظام المعلوماتي

بحساب الألف دينار					
الفارق		تقديرات 2018	ق م 2017	إنجاز 2016	
النسبة	المبلغ				
<u>العنوان الأول</u>					
<u>-10.4%</u>	<u>- 86</u>	<u>739</u>	<u>825</u>	<u>580</u>	<u>نفقات التصرف</u>
-17.7%	- 89	413	502	393	التأجير العمومي
1%	3	326	323	188	وسائل المصالح
<u>التدخل العمومي</u>					
<u>العنوان الثاني</u>					
<u>-69%</u>	<u>-90</u>	<u>40</u>	<u>130</u>	<u>122</u>	<u>نفقات التنمية</u>
<u>الإستثمارات المباشرة</u>					
-69%	-90	40	130	122	على الموارد العامة لميزانية الدولة
<u>التمويل العمومي</u>					
<u>على الموارد العامة لميزانية الدولة</u>					
<u>على الموارد الخارجية الموظفة</u>					
<u>-2%</u>	<u>-176</u>	<u>779</u>	<u>955</u>	<u>703</u>	<u>الجملة العامة</u>

تحليل للأرقام الموجودة بالجدول وتطورها وتبرير نصيب كل نفقة من البرنامج مع إضافة رسم

بياني لإثراء التحليل كما هو مبين:

توزيع إتمادات برنامج القيادة والمساندة حسب البرامج الفرعية



تقديرات			قانون المالية 2017	إنجازات			
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
8291	7896	7520	8 261	7 320	7 409		نفقات التصرف
8291	7896	7520	8 261	7 320	7 409		على موارد الميزانية
5124	4880	4648	4 961	4 616	4 910		التاجير العمومي
2627	2502	2383	2 811	2 289	2 007		وسائل المصالح
539	513	489	489	415	492		التدخل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
				-			التاجير العمومي
							وسائل المصالح
							التدخل العمومي
265	252	240	500	7 796	318		نفقات التنمية
265	252	240	500	7 796	318		على موارد الميزانية
265	252	240	500	7 796	318		الاستثمارات المباشرة
							التمويل العمومي
							على موارد القروض الخارجية الموظفة
				-			الاستثمارات المباشرة
							التمويل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
8555	8148	7760	8 761	15 116	7 727		الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
8555	8148	7760	8 761	15 116	7 727		الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 لبرنامج القيادة والمساندة:

حسب طبيعة النفقة

إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020

لبرنامج الفرعي التصرف في الموارد البشرية والمادية:

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2017	إنجازات			
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
7475	7119	6780	7 436	6 740	6 610		نفقات التصرف
7475	7119	6780	7 436	6 740	6 610		على موارد الميزانية
4669	4447	4 235	4 459	4 224	4 345		التأجير العمومي
2267	2159	2 056	2 488	2 101	1 773		وسائل المصالح
539	513	489	489	415	492		التدخل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
				-			التأجير العمومي
							وسائل المصالح
							التدخل العمومي
220	210	200	370	7 673	206		نفقات التنمية
220	210	200	370	7 673	206		على موارد الميزانية
220	210	200	370	7 673	206		الاستثمارات المباشرة
							التمويل العمومي
							على موارد القروض الخارجية الموظفة
				-			الاستثمارات المباشرة
							التمويل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
7695	7329	6980	7 806	14 413	6 816		الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
7695	7329	6980	7 806	14 413	6 816		الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020

لبرنامج الفرعي النظام المعلوماتي:

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2017	إنجازات			
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
816	777	740	825	580	799		نفقات التصرف
816	777	740	825	580	799		على موارد الميزانية
455	434	413	502	393	564		التاجير العمومي
361	343	327	323	188	235		وسائل المصالح
							التدخل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
				-			التاجير العمومي
							وسائل المصالح
							التدخل العمومي
44	42	40	130	122	112		نفقات التنمية
44	42	40	130	122	112		على موارد الميزانية
44	42	40	130	122	112		الاستثمارات المباشرة
							التمويل العمومي
							على موارد القروض الخارجية الموظفة
				-			الاستثمارات المباشرة
							التمويل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
860	819	780	955	703	911		الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
860	819	780	955	703	911		الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

الملاحق

بطاقات مؤشرات قياس الأداء
بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج التوازنات الجملية والإحصاء

بطاقة مؤشر قيس أداء - 1 -

رمز المؤشر: تسمية المؤشر: تاريخ تحيين المؤشر:	1-1-1 عدد الوثائق المنتجة بصفة دورية سنوي
---	---

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج:	التوازنات الجمالية والإحصاء
2. البرنامج الفرعي:	التخطيط والتوازنات الجمالية والدراسات
3. الهدف:	تطوير منظومة التقديرات والتحليل الاقتصادي والاجتماعية
4. تعريف المؤشر:	إبراز الوثائق
5. نوع المؤشر:	مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر:	مؤشر نجاعة

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:	عدد
2. وحدة المؤشر:	عدد
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	وثائق
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...):	وثائق
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	المعهد الوطني للإحصاء، المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، البنك المركزي التونسي، وزارة المالية، الوزارات القطاعية المعنية
6. تاريخ توفر المؤشر:	سنوي
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:	8
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	السيد رئيس هيئة التوازنات الجمالية والإحصاء.

III - قراءة في نتائج المؤشر

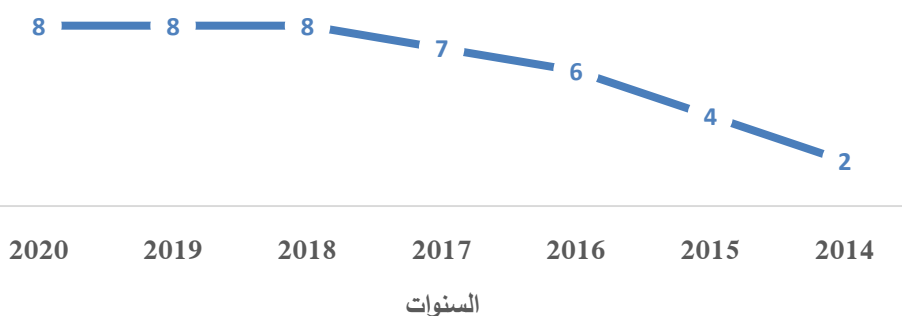
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإجازات			الوحدة	المؤشر:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
8	8	8	7	6	4	2	العدد	المؤشر 1-1-1: عدد وثائق المنتجة بصفة دورية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:
يتأثر المؤشر بالإمكانات البشرية المتاحة وبحجم الطلبات الإضافية وتوفر المعطيات

3. رسم بياني لتطور المؤشر

عدد وثائق المنتجة بصفة دورية



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إعداد وثيقة الظرف الاقتصادي الوطني والعالمي
- الوثيقة الاطارية للتقديرات الأولية لمنوال النمو (إعدادها في شهر جويلية)
- إعداد مشروع الميزان الاقتصادي (مشروع أولي في جويلية ومشروع نهائي في أكتوبر)
- مذكرات تحليلية (قانون المالية والسياسة الجبائية، تنفيذ ميزانية الدولة، متابعة القطاع المالي،)
- صعوبة تقييم جودة العمل بالاعتماد فقط على عدد المذكرات

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر قيس أداء -2-

رمز المؤشر : تسمية المؤشر: تاريخ تحيين المؤشر:	1-2-1 عدد الدراسات 2017-04-13
--	-------------------------------------

IV- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج:	التوازنات الجمالية والإحصاء
2. البرنامج الفرعي:	التخطيط والتوازنات الجمالية والدراسات
3. الهدف:	النجاعة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي
4. تعريف المؤشر:	عدد الدراسات
5. نوع المؤشر:	مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر:	مؤشر نجاعة

V- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:	يتم احتساب كل المنتوجات المنشورة بموقع المعهد للسنة المرجعية (تقارير، مذكرات تحليلية، لوحات قيادة، ...) وكذلك المساهمات التي تقوم بها الإطارات العليا بالمعهد في مختلف الأعمال المطلوبة من قبل وزارة الإشراف والهياكل والمنظمات الوطنية والدولية، ثم إجراء مطابقة بين كل هذه الأعمال وما يعادلها من دراسات.
2. وحدة المؤشر:	العدد
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الدراسات والأشغال المنشورة، الدراسات والمساهمات التي تقوم بها الإطارات العليا بالمعهد.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...):	تقرير.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الإدارات المركزية للدراسات.
6. تاريخ توفر المؤشر:	كل نهاية ثلاثية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:	25
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	الإدارات المركزية للدراسات ووحدة الرقابة على التصرف.

VI - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	المؤشر:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
25	25	25	25	25	19	20	العدد	1-2-1 عدد الدراسات

يتأثر المؤشر بالإمكانات البشرية المتاحة وبحجم الطلبات الإضافية ويتوفر المعطيات

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر

عدد الدراسات



2020 2019 2018 2017 2016 2015 2014
السنوات

القيام بمتابعة مستمرة من خلال الهيئة المديرية.

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

الافتقار إلى آلية تمكن من المصادقة على الدراسات المنجزة مع التأكد من أن هذه الآلية تتوفر فيها حد أدنى من الاستقلالية والموضوعية بما يضمن الجودة.

5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر قيس أداء -3-

رمز المؤشر : تسمية المؤشر: تاريخ تحيين المؤشر:	1-2-2 منظومة النشر والإتصال 2017-04-13
--	--

VII- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج:	التوازنات الجمالية والإحصاء
2. البرنامج الفرعي:	التخطيط والتوازنات الجمالية والدراسات
3. الهدف:	النجاعة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي
4. تعريف المؤشر:	منظومة النشر والاتصال
5. نوع المؤشر:	مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر:	مؤشر نجاعة

VIII- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:	عدد النشريات بموقع المعهد للسنة المرجعية بالإضافة إلى عدد الأنشطة الإعلامية والإتصالية والتشاركية الأخرى.
2. وحدة المؤشر:	العدد
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	النشريات الورقية، النشريات الإلكترونية، الملتقيات الإعلامية، العمليات الإتصالية.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...):	تقرير.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الإدارات المركزية، الإدارة العامة وموقع المعهد على الإنترنت.
6. تاريخ توفر المؤشر:	كل نهاية ثلاثية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:	75
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	إدارة النشر ووحدة الرقابة على التصرف.

IX- قراءة في نتائج المؤشر

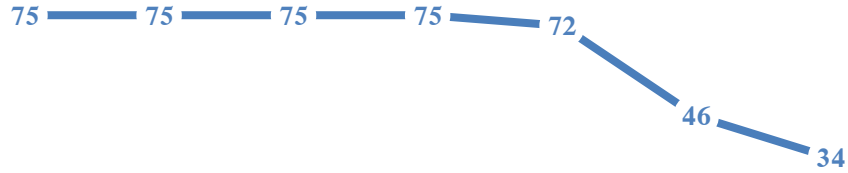
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	المؤشر:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
75	75	75	75	72	46	34	العدد	1-2-2 منظومة النشر والاتصال

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: يتواصل العمل على تطوير عمليات النشر والاتصال

3. رسم بياني لتطور المؤشر

عمليات النشر والاتصال



2020 2019 2018 2017 2016 2015 2014
السنوات

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للقيام بمتابعة مستمرة من خلال الهيئة المديرية. للمؤشر:

5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر: افتقار آلية تمكن من التعرف على عدد الدراسات التي تم تحميلها من الموقع.

بطاقة مؤشر قياس أداء -4-

1-2-3	رمز المؤشر :.
دعم المناهج وأطر العمل	تسمية المؤشر:
2017-04-13	تاريخ تحيين المؤشر:

X- الخصائص العامة للمؤشر

التوازنات الجمالية والإحصاء	1. البرنامج:
التخطيط والتوازنات الجمالية والدراسات	2. البرنامج الفرعي:
النجاحة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي	3. الهدف:
دعم المناهج وأطر العمل	4. تعريف المؤشر:
مؤشر نشاط	5. نوع المؤشر:
مؤشر نجاحة	6. طبيعة المؤشر:

XI- التفاصيل الفنية للمؤشر

عدد المهام والاجتماعات والملتقيات والندوات العلمية/ عدد الأعران.	1. طريقة احتساب المؤشر:
نسبة	2. وحدة المؤشر:
النشريات الورقية، النشريات الإلكترونية، الملتقيات الإعلامية، العمليات الاتصالية.	3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
تقارير المهام والزيارات والاجتماعات.	4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...):
الإدارات المركزية.	5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
كل نهاية ثلاثية.	6. تاريخ توفر المؤشر:
10 يوم للعون الواحد	7. القيمة المستهدفة للمؤشر:
إدارة التكوين ووحدة الرقابة على التصرف.	8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

XII - قراءة في نتائج المؤشر

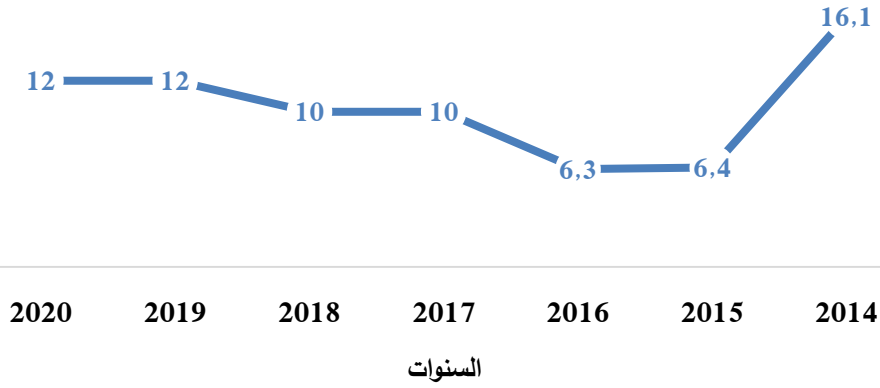
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	المؤشر:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
12	12	10	10	6.3	6.4	16.1	%	1-2-3: دعم المناهج وأطر العمل

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: تتطور أنشطة التعريف والتبادل بصفه منتظمة

3. رسم بياني لتطور المؤشر

دعم المناهج وأطر العمل (اليوم/شخص)



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: تطوير منظومة التبادل والمنهجيات.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: مؤشر كمي يتعلق بالعديد من الأنشطة المتنوعة.

بطاقة مؤشر قيس أداء -5-

2-1-1	رمز المؤشر:
نسبة انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة	تسمية المؤشر:
2017	تاريخ تحيين المؤشر:

XIII- الخصائص العامة للمؤشر

التوازنات الجمالية والإحصاء	1. البرنامج:
الإحصاء	2. البرنامج الفرعي:
تدعيم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي	3. الهدف:
آلية لقياس مدى تقدم إنجاز المسوحات المبرمجة	4. تعريف المؤشر:
مؤشر نشاط	5. نوع المؤشر:
مؤشر نجاعة	6. طبيعة المؤشر:

XIV- التفاصيل الفنية للمؤشر

عدد العمليات الإحصائية المنجزة في السنة الجارية على عدد العمليات المضمنة في البرنامج السنوي لنشاط المعهد	1. طريقة احتساب المؤشر:
نسبة مائوية	2. وحدة المؤشر:
عدد المسوحات المنجزة والمبرمجة	3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
التقرير السنوي لنشاط المعهد	4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...):
تقدم كل الإدارات المركزية للإحصائيات جدول مفصل للأشغال المنجزة طيلة السنة وأهم الملاحظات التي تهم الأشغال في طور الإنجاز	5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
31 ديسمبر 2018	6. تاريخ توفر المؤشر:
95%	7. القيمة المستهدفة للمؤشر:
المعهد الوطني للإحصاء.	8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

XV- قراءة في نتائج المؤشر

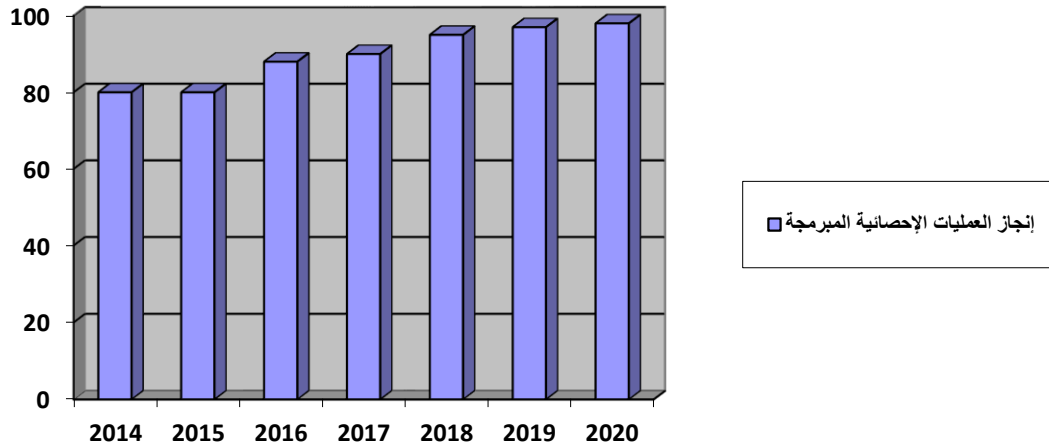
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	المؤشر:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
98	97	95	90	88	80	80	نسبة	المؤشر 1-1-2: انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة

عمل المعهد على الإيفاء بتعهداته تجاه المجموعة الوطنية ومستعملي المعلومة الإحصائية من خلال انجاز البرنامج المتوقع وخاصة الأنشطة المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية الظرفية والسنوية والمسوحات الاجتماعية. وسيواصل المعهد مجهوداته لتوسيع خارطة إنتاجه من المؤشرات، وذلك بالتنسيق مع كل الأطراف المتدخلة في المنظومة الوطنية للإحصاء والاستجابة قدر الإمكان للطلبات المتزايدة سواء كان ذلك من الهياكل العمومية أو المنظمات الدولية.

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر



عمل المعهد بالأساس على توفير كل الإمكانيات البشرية والمادية وتحسين ظروف العمل بمختلف الإدارات الجهوية مع التركيز على جانب التكوين والتحسيس لضمان إنجاز العمليات المبرمجة في أحسن الظروف وبالجودة المطلوبة. وكان للمجال

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

الفني واستغلال المصادر الإدارية وما تتيحه التقنيات المحمولة دورا هاما في تحسين جودة الإنتاج الإحصائي والعمل على تطويره تدريجيا.

تتمثل أهم النقائص المسجلة في هذا الباب في ضعف التنسيق بين مختلف المديرية المركزية ذات الطابع الفني والمديرية المركزية الأخرى المكلفة بأعمال المساندة كالمصالح المشتركة والاعلامية والإحصائيات الجهوية، بالإضافة إلى النقص المسجل في الزيارات الميدانية من قبل المسؤولين عن البحوث الميدانية. كما يمثل النقص المسجل على مستوى الموارد البشرية المختصة في مجالي الإحصاء والإعلامية من أكبر الاشكاليات التي حالت دون التمكن من انجاز المطلوب على أحسن وجه، وذلك رغم المجهودات المبذولة في هذا الخصوص من خلال إعادة توظيف الموارد المتاحة و استغلال ما تتيحه التقنيات الجديدة من فرص لترشيد الإمكانيات الموضوعية على ذمة المعهد.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر قياس أداء -6-

رمز المؤشر:	2-2-1
تسمية المؤشر:	نسبة احترام رزمة النشر
تاريخ تحيين المؤشر:	2017

XVI- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج:	التوازنات الجمالية والإحصاء
2. البرنامج الفرعي:	الإحصاء
3. الهدف:	تطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة
4. تعريف المؤشر:	أليه لقيس مدى إحترام رزمة نشر المعلومة الإحصائية
5. نوع المؤشر:	مؤشر منتج
6. طبيعة المؤشر:	مؤشر جودة

XVII- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:	عدد الأيام الفعلية للنشر / عدد الأيام المبرمجة للنشر
2. وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	تاريخ صدور الإصدارات
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...):	متابعة تنفيذ رزمة النشر من قبل الإدارة المركزية للنشر والإعلامية وإعداد تقرير في الغرض
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الإدارة المركزية للنشر والإعلامية والتنسيق
6. تاريخ توفر المؤشر:	31 ديسمبر 2018
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:	102%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	الإدارة المركزية للنشر والإعلامية والتنسيق

XVIII- قراءة في نتائج المؤشر

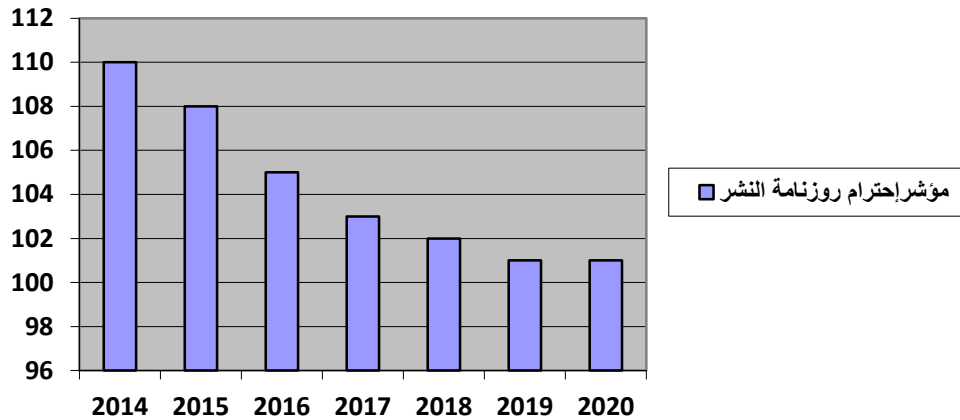
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	المؤشر:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
101	101	102	103	105	108	110	نسبة	المؤشر 1-2-2: احترام رزمة النشر

لئن قطع المعهد أشواطاً هامة في اتجاه احترام الرزمة المبرمجة في إعداد ونشر جمل المؤشرات وخاصة الظرفية منها الشهرية والثلاثية التي تحظى باهتمام بالغ من قبل الرأي العام، على غرار مؤشر الأسعار ونسبة البطالة ونسبة النمو الثلاثية، فإن بعض الإشكاليات ظلت مطروحة، وتتعلق أساساً بالمعطيات السنوية التي يتم تجميعها من قبل الهياكل العمومية للإحصاء لإعداد التقرير السنوي للإحصاء. وسيعمل المعهد في هذا الخصوص على تكثيف التنسيق مع الأطراف المعنية لتحسين نسب الإجابة وإصدار تقاريره في الإبان.

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر



تتمثل أهم الأنشطة المبرمجة في هذا المجال في تدعيم استغلال التقنيات الجديدة والنظم المعلوماتية في العملية الإحصائية من خلال استعمال اللوحات الالكترونية والهواتف الذكية في جمع المعطيات والاتجاه نحو تعميمها على كل البحوث الميدانية، اعتباراً لما توفره هذه التقنيات من ربح في الوقت والموارد وبالتالي جودة العملية الإحصائية برمتها. كما

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

يعمل المعهد في إطار شراكة مع منظمات دولية على استغلال هذه التقنيات لوضع النتائج على ذمة المستعملين بأيسر الطرق من خلال انجاز تطبيقات على الهواتف الذكية أو تطوير موقع واب المعهد.

تتمثل أهم النقائص في هذا الباب في ضعف الموارد البشرية المختصة والمدربة بالإضافة إلى الإشكاليات الفنية المسجلة على مستوى التعاون مع الوكالة التونسية للإنترنت.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر قياس أداء -7-

رمز المؤشر:	2-2-2
تسمية المؤشر:	نسبة الدورات التكوينية المنجزة
تاريخ تحيين المؤشر:	2017

XIX- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج:	التوازنات الجمالية والإحصاء
2. البرنامج الفرعي:	الإحصاء
3. الهدف:	تطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة
4. تعريف المؤشر:	آلية لقياس عدد الدورات التكوينية المنجزة
5. نوع المؤشر:	مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر:	مؤشر جودة.

XX- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:	عدد الدورات التكوينية المنجزة على مجموع الدورات التكوينية المبرمجة
2. وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	البرنامج السنوي للتكوين
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...):	وحدة متابعة التكوين
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	عدد الدورات التكوينية المنجزة والبرنامج السنوي للتكوين.
6. تاريخ توفر المؤشر:	31 ديسمبر 2018
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:	90%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	المديرية المركزية للإحصائيات الجهوية

XXI- قراءة في نتائج المؤشر

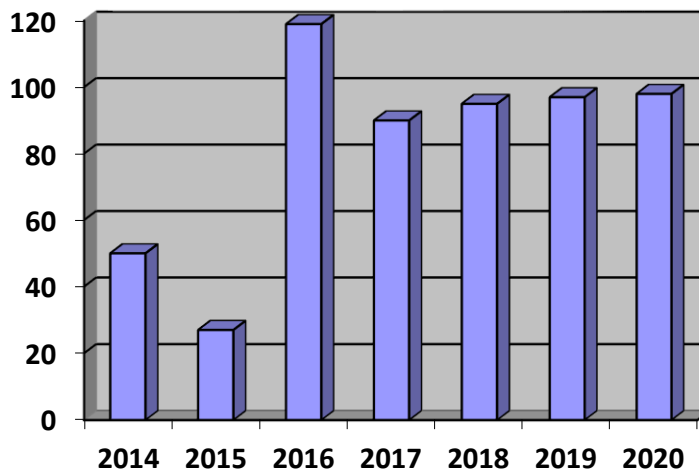
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	المؤشر:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
98	97	95	90	119	27	50	نسبة	المؤشر 2-2-2: الدورات التكوينية المنجزة.

عمل المعهد في نهاية سنة 2015 على انجاز برنامج هام في تكوين جل الأعوان بالجهات حول المنظومة التشريعية للمنظومة الوطنية للإحصاء والتراتب المنظمة لعمل المعهد الوطني للإحصاء، حيث تم في مرحلة أولى تكوين مكونين شمل بالأساس المسؤولين الجهويين الذين تولوا بدورهم في مرحلة ثانية تكوين الأعوان الراجعين لهم بالنظر. وقد عمل المعهد على تكوين الأعوان الذين تمت تسوية وضعيتهم إبان الثورة في مجالي الإحصاء والتواصل، بالإضافة إلى تكوين المسؤولين الجهويين في المجالات الإدارية والمالية، حيث كثف المعهد من إنجاز دورات تكوينية في الإحصاء أمنها مهندسو المعهد لفائدة كل العاملين بالجهات، بالإضافة إلى الاستفادة من برنامج التوأمة مع الاتحاد الأوروبي وتكوين النظار والمراقبين في تقنيات التواصل مع الأسر وكذلك مع المؤسسات.

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر



الدورات التكوينية المنجزة

<p>مواصلة انجاز برنامج التكوين لفائدة كل أعوان المعهد وتوسيع مجالاته ليشمل المسائل الإدارية والمالية والتواصل والإعلام، والاستفادة قدر الإمكان من الفرص المتاحة على الصعيد الدولي.</p> <p>ضعف الموارد المالية الموضوعة على ذمة المعهد في هذا المجال، بالإضافة إلى غياب هيكل صلب المعهد يعنى بالتكوين.</p>	<p>4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:</p> <p>5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:</p>
---	---

بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج التنمية القطاعية والجهوية

مؤشر قياس أداء -1-

رمز المؤشر : 1-1-1-2

تسمية المؤشر: 1-1-1-2 - تحسين التحكم في عدد عملة الحضائر
تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي الأول البرامج الجهوية للتنمية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: 1-1-2 - تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيذه
4. تعريف المؤشر: قياس نسبة تراجع عدد عملة الحضائر تنفيذًا لجملة الإجراءات المقررة في الغرض
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): حسب الجهات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

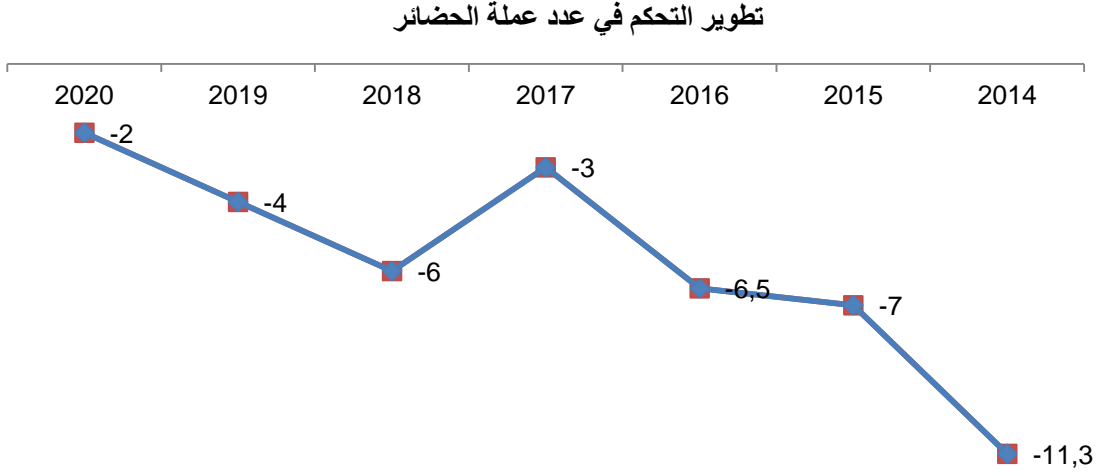
1. طريقة إحتساب المؤشر (Formule): نسبة تراجع عدد العملة: (عددالعملة في نهاية السنة الحالية - عدد العملة في نهاية السنة الماضية) / عدد العملة في نهاية السنة الماضية * 100
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: عدد العملة الجملي ولكل ولاية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: قوائم شهرية
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الادارة العامة للمصالح المشتركة والولايات
6. تاريخ توفر المؤشر: شهري وسنوي
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): -2 % لسنة 2020

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:
2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر: نسق تراكمي لتراجع عدد العملة

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
2-	4-	6-	3-	6.5-	7-	11.3-	%	المؤشر 1-1-1-2 - نسبة التحكم في عدد عملة الحضائر

3. رسم بياني لتطور المؤشر



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

طرح عملة الحضائر ممن لهم مورد رزق آخر

طرح عملة الحضائر الذين تم انتدابهم بالوظيفة العمومية

تسوية وضعية عملة الحضائر الذين تفوق أعمارهم 60 سنة.

إجراء تشخيص مدقق للمنتفعين بآلية الحضائر وحصص القوائم النهائية بالتنسيق مع السادة الولاية.

إعداد دراسة شاملة حول منظومة عملة الحضائر بالتنسيق مع الوزارات المعنية.

النظر في إمكانية تحويل التصرف في برنامج الحضائر لبعض الولايات في مرحلة أولى على أن يتم استكمال بقية

الولايات في السنة الموالية

5. تحديد أهم النقص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

عدم الالتزام بإيقاف الانتدابات على حساب البرنامج

تأخر عملية تسوية وضعية عملة الحضائر المعنيين بالتسوية والعملة ممن تجاوزوا سن 60 سنة والمعنيين بمنحة

العائلات المعوزة ومنحة الشيوخة

عدم التطبيق الدقيق لنتائج المراقبة المستمرة لقوائم العملة.

مؤشر قيس أداء -2-

رمز المؤشر : 2 - 1 - 1 - 2

تسمية المؤشر: نسبة فتح اعتمادات التعهد من قبل الوزارة
تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي الأول : البرامج الجهوية للتنمية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيذه
4. تعريف المؤشر: التسريع في فتح الاعتمادات المحالة لفائدة المجالس الجهوية بما يضمن تنفيذ المشاريع في آجالها
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإداوات الجهوية...): حسب الجهات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

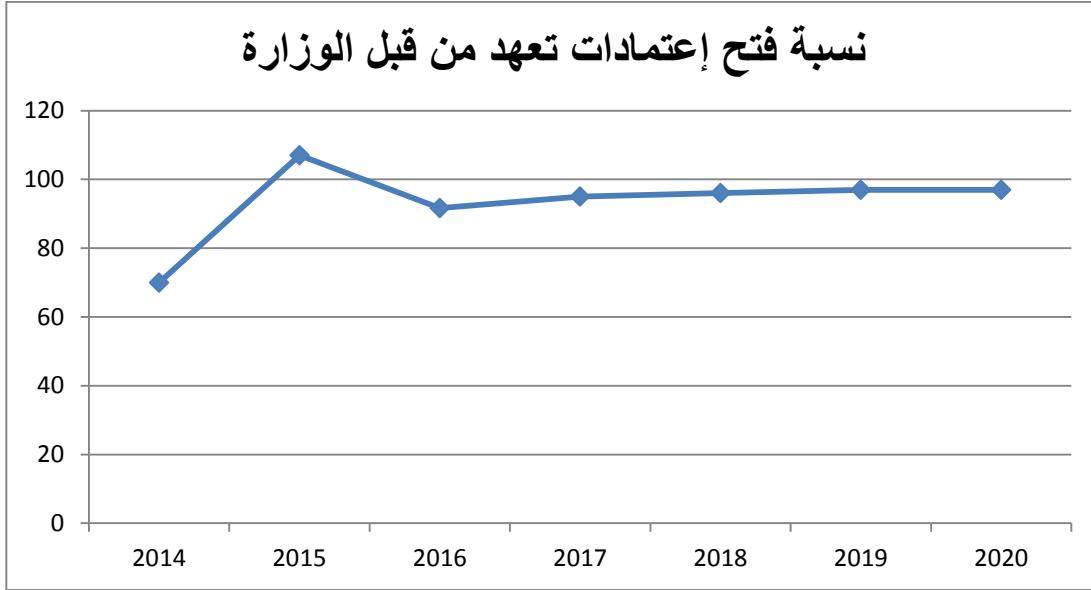
1. طريقة إحتساب المؤشر (Formule): نسبة فتح اعتمادات التعهد من قبل الوزارة: إعتامادات التعهد المفتوحة للجهات/اعتمادات التعهد المبرمجة *100
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الاعتمادات المفتوحة تعهدا من قبل الوزارة والاعتمادات المبرمجة لفائدة المجالس الجهوية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: كشف شهري للاعتمادات المفتوحة من قبل الوزارة
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي/ الادارة العامة للتنمية الجهوية والمجالس الجهوية
6. تاريخ توفر المؤشر: شهري
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 97% سنة 2020

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: نسق تراكمي لتقدم فتح اعتمادات التعهد من الوزارة لفائدة المجالس الجهوية
2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
97	97	96	95	91.7	107	70	%	المؤشر 2 - 1 - 1 - 2

3. رسم بياني لتطور المؤشر



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إعلام المجالس الجهوية بالمبالغ المرصودة لها بعنوان البرنامج وطلب مد الوزراء ببرنامج الاستعمال الخاص بها

- التسريع في دراسة الملفات الفنية الواردة من الولايات والمتعلقة ببرنامج استعمال الاعتمادات

- طلب فتح الاعتمادات وإعلام المجالس الجهوية بها

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- تأخر ورود برامج استعمال الاعتمادات المبرمجة لفائدة المجالس الجهوية للولايات

- عدم ارفاق برامج الاستعمال الواردة من الولايات بالمؤيدات والمعطيات الفنية اللازمة

- ضعف الامكانيات المادية والبشرية للجهات لإعداد الملفات الفنية لإتمام اجراءات الشروع في التنفيذ

مؤشر قيس أداء -3-

3-1-1-2 رمز المؤشر :

تسمية المؤشر: نسبة إستهلاك إتمادات التعهد المفتوحة لفائدة الجالس الجهوية.
تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي الأول: البرامج الجهوية للتنمية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيذه
4. تعريف المؤشر: يُمكن المؤشر من معرفة نسبة تقدم إنجاز مشاريع البرنامج الجهوي للتنمية
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الأدوات الجهوية...): حسب الجهات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

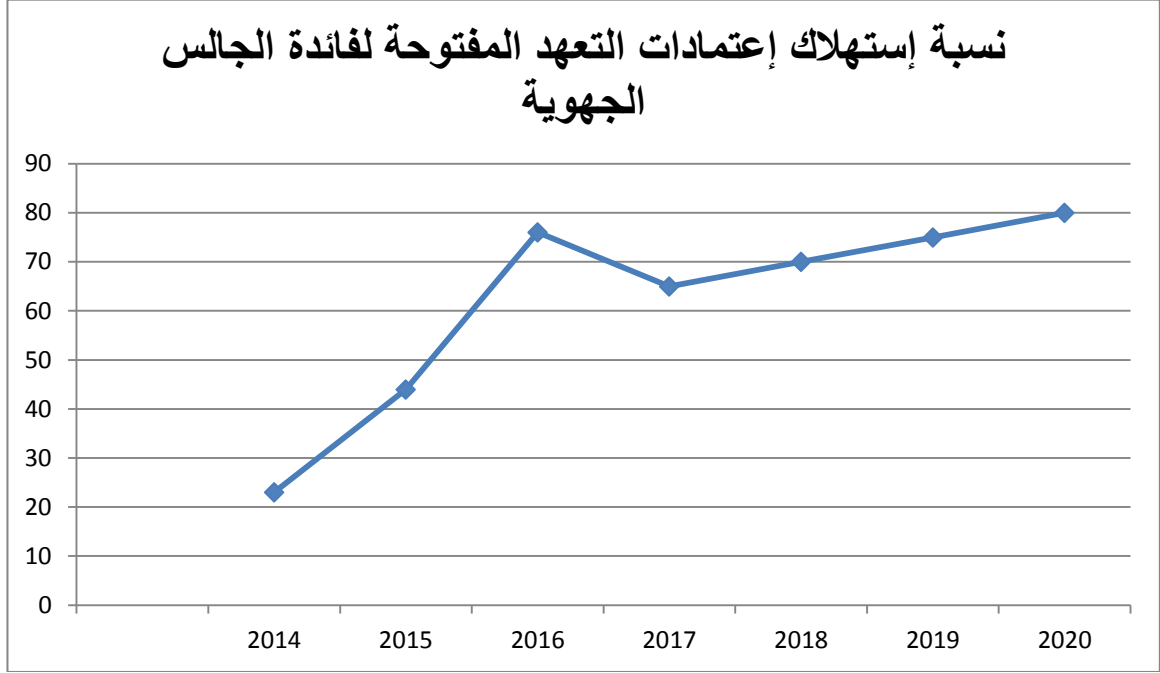
1. طريقة إحتساب المؤشر (Formule): نسبة إستهلاك إتمادات التعهد: إتمادات التعهد المستهلكة من قبل المجالس الجهوية/إتمادات التعهد المفتوحة للمجالس الجهوية *100
1. وحدة المؤشر: نسبة
2. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الإتمادات المستهلكة تعهدا والاعتمادات المفتوحة تعهدا من قبل المجالس الجهوية
3. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: كشف شهري للاعتمادات المستهلكة دفعا وتعهدا من قبل الوزارة للمجالس الجهوية
4. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: المجالس الجهوية
5. تاريخ توفر المؤشر: شهري
6. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 80 % سنة 2020

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: نسق تراكمي لتقدم استهلاك الاعتمادات دفعا من جملة الاعتمادات المتعهد بها من قبل المجالس الجهوية
2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
80	75	70	65	76	44	23	%	المؤشر 2 - 1 - 2 - 2 - بلوغ نسبة دفع على مستوى الاستهلاك الفعلي للاعتمادات المتعهد بها ضمن البرنامج الجهوي للتنمية

3. رسم بياني لتطور المؤشر



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- التسريع في فتح الاعتمادات تعهدا ودفعا
- تنظيم اجتماعات لحل الإشكاليات المتعلقة بالبرنامج
- القيام بزيارات ميدانية للمشاريع المدرجة ضمن البرنامج

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- تراكم مشاريع البرنامج من سنة إلى أخرى وتأخر انجاز صفقات المشاريع المبرمجة
- عدم ايفاء المقاولات بتعهداتها
- تعطل فتح الاعتمادات من طرف وزارة المالية

مؤشر قيس أداء -4-

14- رمز المؤشر : 4-1-1-2

تسمية المؤشر: إعداد تقارير متابعة سداسية
تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي الأول: البرامج الجهوية للتنمية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيذه
4. تعريف المؤشر: يُمكن المؤشر من معرفة نسبة تقدم إنجاز مشاريع البرنامج الجهوي للتنمية وتقييم النتائج المسجلة
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفرعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): حسب الجهات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

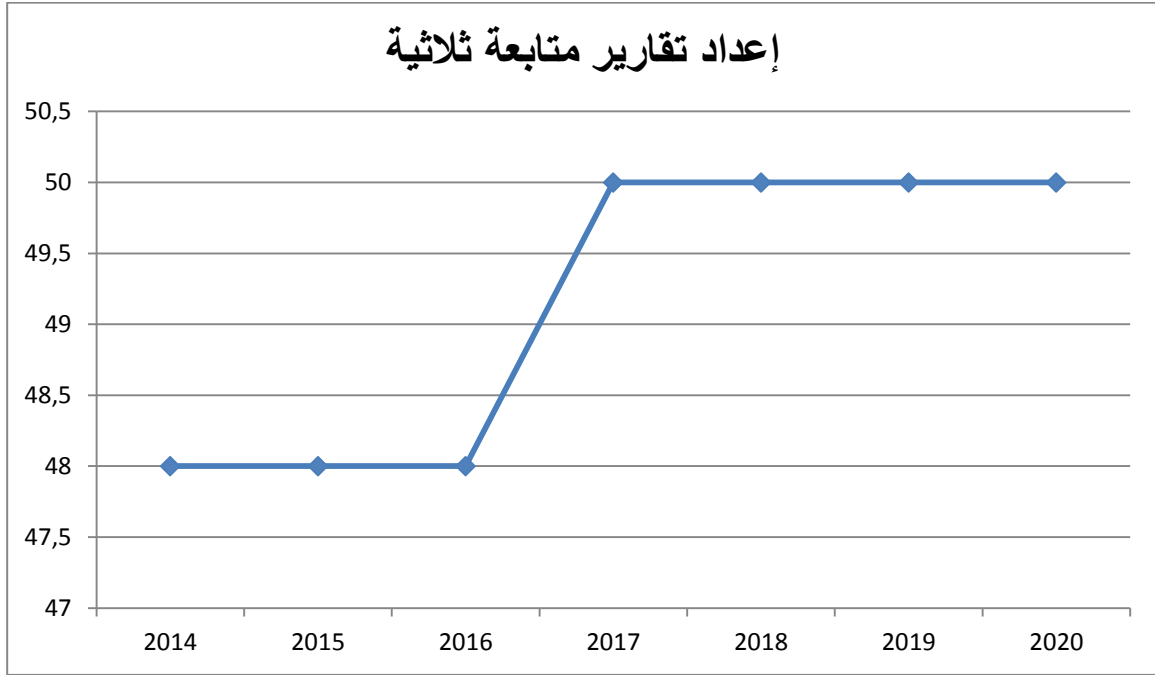
1. طريقة إحتساب المؤشر (Formule): عدد التقارير المنجزة في السنة
2. وحدة المؤشر: عدد
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: التقارير الشهرية حول تقدم الانجازات المالية والمادية للمشاريع الواردة من الولايات
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: التقارير الواردة من الولايات
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: المجالس الجهوية
6. تاريخ توفر المؤشر: شهري
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 50 تقرير سنة 2020

III- قراءة في نتائج المؤشر

4. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: نسق تراكمي لتقدم استهلاك الاعتمادات دفعا من جملة الاعتمادات المتعهد بها من قبل المجالس الجهوية
5. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
50	50	50	50	48	48	48	عدد	المؤشر 2 - 1 - 2 - 2 - إعداد تقارير متابعة سداسية

6. رسم بياني لتطور المؤشر



7. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- طلب مد الوزارة بتقارير شهرية حول تقدم الانجاز المالي والمادي للمشاريع
- انجاز تقرير تلخيصي كل ستة أشهر يبرز تقدم استهلاك الاعتمادات ونسبة الانجاز المالي والمادي للمشاريع إضافة إلى تقييم النتائج المسجلة

8. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- تأخر ورود تقرير متابعة الانجازات المادية والمالية من طرف الولايات
- عدم مدنا بتقارير المتابعة طبقا للمعطيات المطلوبة
- تضارب المعطيات الواردة من الولايات مع المعطيات المتوفرة بالوزارة

مؤشر قيس أداء -5-

رمز المؤشر: 5-2-1-2

تسمية المؤشر: انجاز دراسة تقييمية للبرنامج

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي الأول البرامج الجهوية للتنمية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيذه
4. تعريف المؤشر: يُمكن المؤشر من تشخيص النقائص ومن تقديم المقترحات اللازمة لتحسين نجاعة تدخلات البرنامج .
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficité socio-économique)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الأدوات الجهوية...): حسب الجهات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر (Formule): تقدم إنجاز الدراسة التقييمية للبرنامج
2. وحدة المؤشر: عدد
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: اكتمال انجاز الدراسة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر (إستمارة، تقرير، إستبيان...):
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: مكتب الدراسات المكلف بإنجاز الدراسة
6. تاريخ توفر المؤشر: سنوي
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): إكتمال انجاز الدراسة مع نهاية سنة 2018

III- قراءة في نتائج المؤشر

- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
		1					عدد	5-1-1-2 انجاز دراسة تقييمية للبرنامج

- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر: نسق تراكمي وتصاعدي في إستهلاك إتمادات الدفع

- رسم بياني لتطور المؤشر

- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر

مؤشر قيس أداء -6-

رمز المؤشر: 2-1-2-2

تسمية المؤشر: نسبة تقدم الإنجاز المالي لعناصر البنية الأساسية المنتجة

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي الأول البرامج الجهوية للتنمية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: بعث حركية إقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بالمعتمديات المتدخل بها برنامج التنمية المندمجة
4. تعريف المؤشر: يُمكن المؤشر من معرفة نسبة تقدم إنجاز المشاريع
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): حسب الجهات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

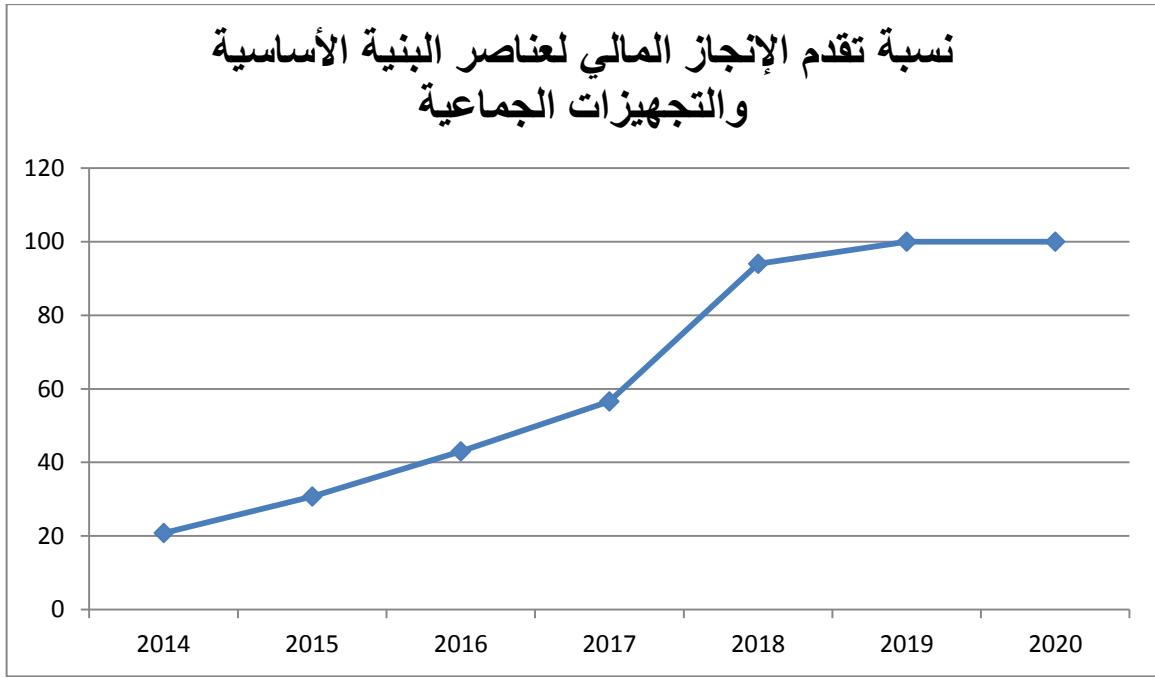
1. طريقة إحتساب المؤشر (Formule):
نسبة تقدم الإنجاز المالي لعناصر البنية الأساسية المنتجة=الإعتمادات المفتوحة دفعا/ التكلفة المحينة 100X
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الإعتمادات المفتوحة دفعا لفائدة المجالس الجهوية والتكلفة المحينة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر (إستمارة، تقرير، إستبيان...): كشوفات مالية
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: المندوبية العامة للتنمية الجهوية
6. تاريخ توفر المؤشر: آني
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): سنة 2019 (100 % من الإنجاز)

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: نسق تراكمي وتصاعدي في استهلاك اعتمادات الدفع
2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
	100,0	94,0	56,6	43,0	30,7	20,8	النسبة (%)	بلوغ نسبة تقدم الإنجاز المالي لعناصر البنية الأساسية المنتجة

3. رسم بياني لتطور المؤشر



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: إنجاز عناصر البنية الأساسية المنتجة: الآبار العميقة والسطحية والكهرباء وتهيئة المناطق السقوية والمناطق الحرفية والمناطق الصناعية والأسواق وبناء المحلات الصناعية ومراكز تجميع المنتجات الفلاحية والجزء الخاص بالدراسات والتسيير.

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

مؤشر قياس أداء -7-

رمز المؤشر: 2-2-1-2

تسمية المؤشر: نسبة تقدم الإنجاز المالي لعناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي الأول البرامج الجهوية للتنمية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: بعث حركية إقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بالمعتمديات المتدخل بها برنامج التنمية المندمجة
4. تعريف المؤشر: يُمكن المؤشر من معرفة نسبة تقدم إنجاز المشاريع
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): حسب الجهات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

2. طريقة إحتساب المؤشر (Formule):

نسبة تقدم الإنجاز المالي لعناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية = $\frac{\text{الإعتمادات المفتوحة دفعا} / \text{التكلفة المحيطة}}{\text{X100}}$

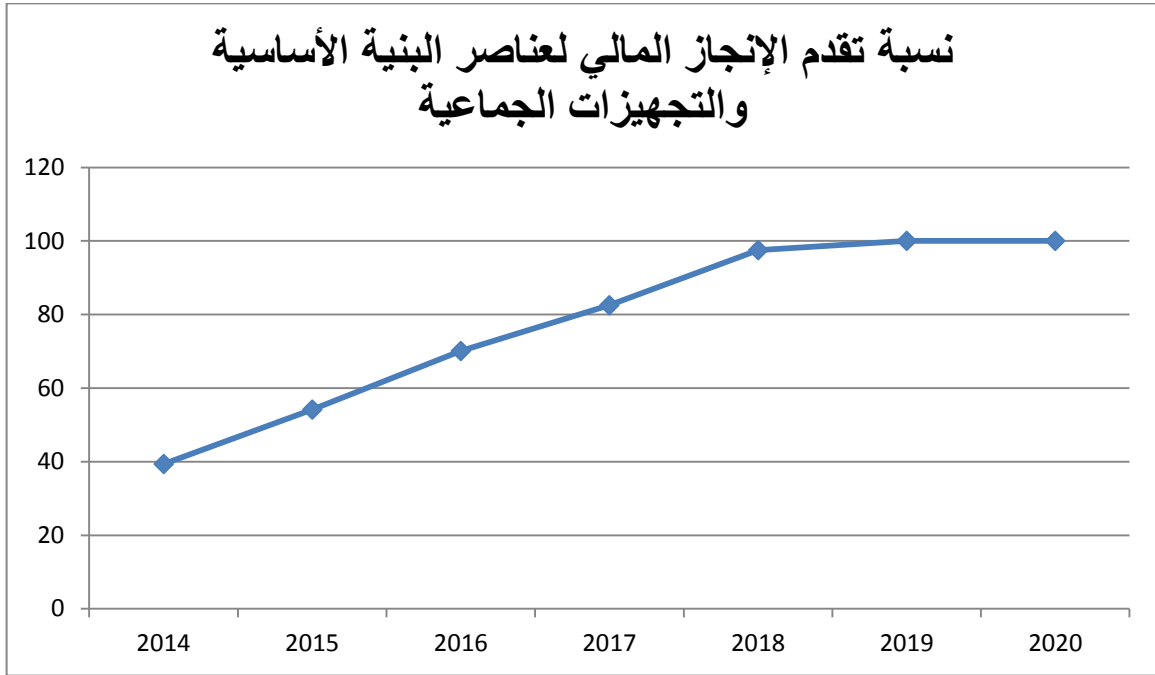
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الإعتمادات المفتوحة دفعا لفائدة المجالس الجهوية والتكلفة المحيطة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر (إستمارة، تقرير، إستبيان...): كشوفات مالية
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: المندوبية العامة للتنمية الجهوية
6. تاريخ توفر المؤشر: آني
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): سنة 2019 (100 % من الإنجاز)

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: نسق تراكمي وتصاعدي في إستهلاك الإعتمادات الدفع

2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
	100	97.5	82.5	70.1	54.2	39.4	النسبة (%)	بلوغ نسبة تقدم الإنجاز المالي لعناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: إنجاز عناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية: الطرقات والمسالك والتتوير والماء الصالح للشرب والتطهير والصحة والثقافة والشباب والرياضة والمنتزهات والمناطق الخضراء والتكوين والجزء الخاص بالدراسات والتسيير.

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

مؤشر قياس أداء -8-

رمز المؤشر : 3-2-1-2

تسمية المؤشر: عدد مواطن الشغل المحدثة سنويا

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي الأول البرامج الجهوية للتنمية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: بعث حركية إقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بالمعتمديات المتدخل بها برنامج التنمية المندمجة
4. تعريف المؤشر: يُمكن المؤشر من معرفة عدد مواطن الشغل المحدثة
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): حسب الجهات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر (Formule):
عدد مواطن الشغل المحدثة في إطار إحداث مشاريع فردية منتجة باعتماد معايير تقديرية تختلف باختلاف النشاط الإقتصادي.
2. وحدة المؤشر: عدد
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: المؤسسات والمشاريع المحدثة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر (إستمارة، تقرير، إستبيان...): تقارير
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: المندوبية العامة للتنمية الجهوية والجهة
6. تاريخ توفر المؤشر: أني
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 1500 مواطن شغل

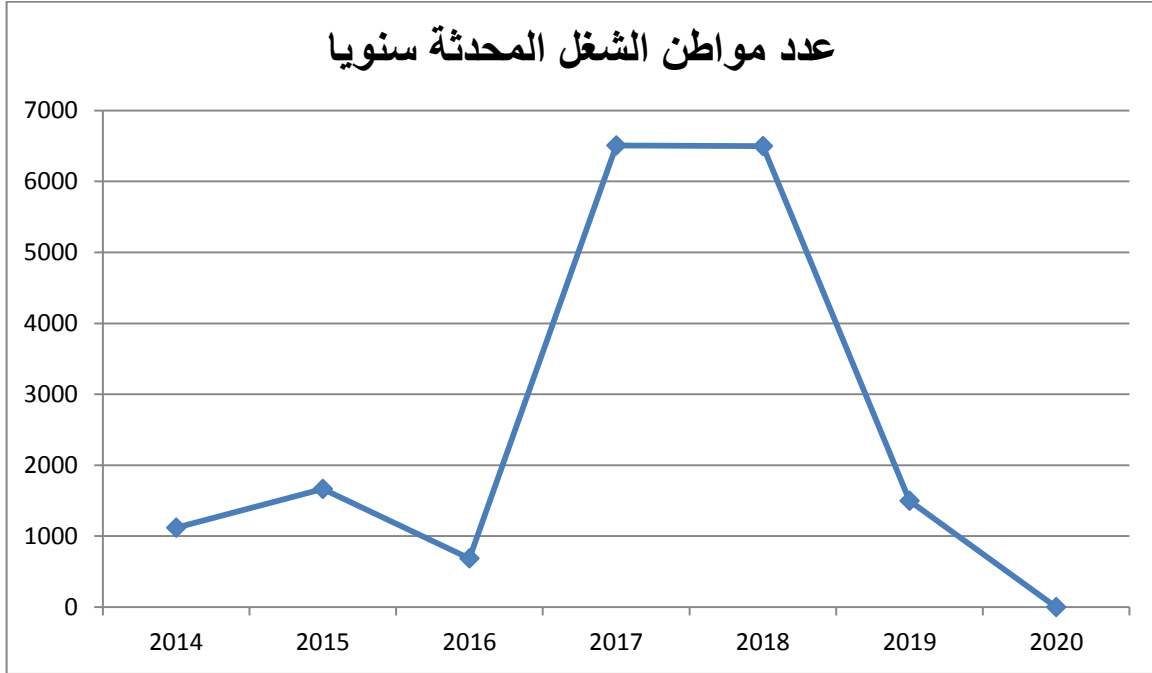
III- قراءة في نتائج المؤشر

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: نسق تراكمي وتصاعدي في عدد مواطن الشغل المحدثة

2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
	1500	6500	6505	688	1667	1117	عدد	عدد مواطن الشغل المحدث سنويا

3. رسم بياني لتطور المؤشر



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: بالإضافة إلى إنجاز عناصر البنية الأساسية المنتجة، إحداث المشاريع الفردية المنتجة.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

مؤشر قياس أداء -9-

رمز المؤشر: 1-1-2-2

تسمية المؤشر: إعداد تقرير سنوي لمتابعة تنفيذ المخطط القطاعي والمخطط الجهوي

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: اعداد ومتابعة المخطط الجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية
4. تعريف المؤشر: يقدم هذا المؤشر صورة واضحة حول تقدم انجاز المخطط كليا ونوعيا (من حيث تقدم انجاز المشاريع والبرامج وتنفيذ الاستراتيجيات على المستوى الجهوي)
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات : مؤشر جهوي اقليمي.

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): إعداد تقارير
2. وحدة المؤشر: تقرير.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات حول المشاريع التي بصدد الانجاز - معطيات جهوية حول الاستثمار الخاص والتشغيل والانتاج والتصدير.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير قطاعية - احصائيات محلية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: اعمال اللجان الجهوية للتنمية والمجاس الجهوية والمصالح الجهوية.
6. تاريخ توفر المؤشر : سنويا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 29 تقرير سنويا. إعداد تقرير خاص بكل ولاية يحوصل النتائج الحاصلة على مستوى الاستثمار والانتاج والتشغيل، وتقرير تألوفي لكل إقليم.

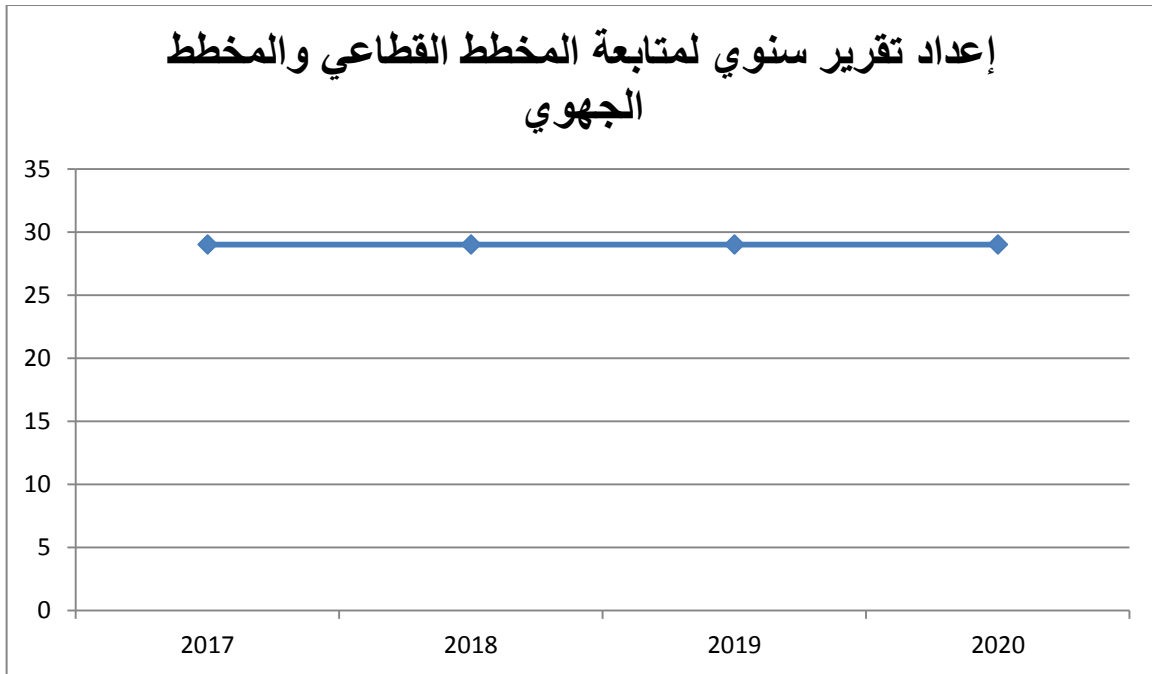
قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
29	29	29	29	-	-	-	إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط القطاعي والمخطط الجهوي	

(*) تطوير وتحسين الدليل

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- عقد جلسات دورية على مستوى المجالس المحلية والمجالس الجهوية للتنمية لمتابعة المخطط الجهوي بمشاركة المجتمع المدني والهيكل المهنية.
- اعداد تقارير محلية ترفع إلى المجلس الجهوي لمناقشتها وتبويبها وفق المنهجية المعدة من قبل وزارة التنمية.
- اعداد تقارير جهوية لكل مجلس جهوي.
- حوصلة هذه التقارير واعداد تقرير تاليفي لكل إقليم.

5. تحديد أهم النقص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- غياب أو محدودية الإحصائيات الجهوية المتعلقة بنسب النمو والاستهلاك والتصدير (قطاعيا) والتشغيل حسب القطاع.
- دقة ومصادقية المعطيات الإحصائية المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في القطاع الخاص.
- محدودية عدد الإطارات على المستوى الجهوي المختصة في تقييم الاستراتيجيات التنموية واقتراح التعديلات خلال فترة انجاز المخطط.
- المنظومة وطنية لمتابعة وتقييم المشاريع العمومية (لا تزال بصدد الانجاز).
- تتوزع التقارير السنوية لمتابعة المخطط إلى :
 - تقرير وطني
 - 2 تقارير إقليمية
 - 5 تقارير لديوان الشمال الغربي
 - 4 تقارير لديوان الوسط الغربي
 - 7 تقارير لديوان تنمية الجنوب
 - 13 تقريرا للمندوبية العامة للتنمية الجهوية

رمز المؤشر : 2-1-2-2

تسمية المؤشر: إ عداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم تنفيذ المشاريع العمومية

تاريخ تحيين المؤشر: كل ثلاثة اشهر.

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: إ عداد ومتابعة المخطط الجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية
4. تعريف المؤشر: يعطي هذا المؤشر صورة مفصلة عن تقدم انجاز المشاريع العمومية بالمشروع والقطاع والولاية ويبرز المشاريع التي تلاقي صعوبات ويحدد الاسباب ويقترح السبل لتسريع نسق الانجاز.
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات : مؤشر جهوي واقليمي.

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد وكلفة المشاريع المعطلة / نسبة تقدّم المشاريع مقارنة بالثلاثية السابقة
2. وحدة المؤشر: تقرير
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات خاصة بالمشاريع العمومية المدرجة بميزانية الدولة والجماعات المحلية.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : تقارير من الإدارات الجهوية المختلفة والجماعات المحلية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارات الجهوية والجماعات المحلية.
6. تاريخ توفر المؤشر : كل ثلاثة أشهر.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 116 تقرير سنة 2020.

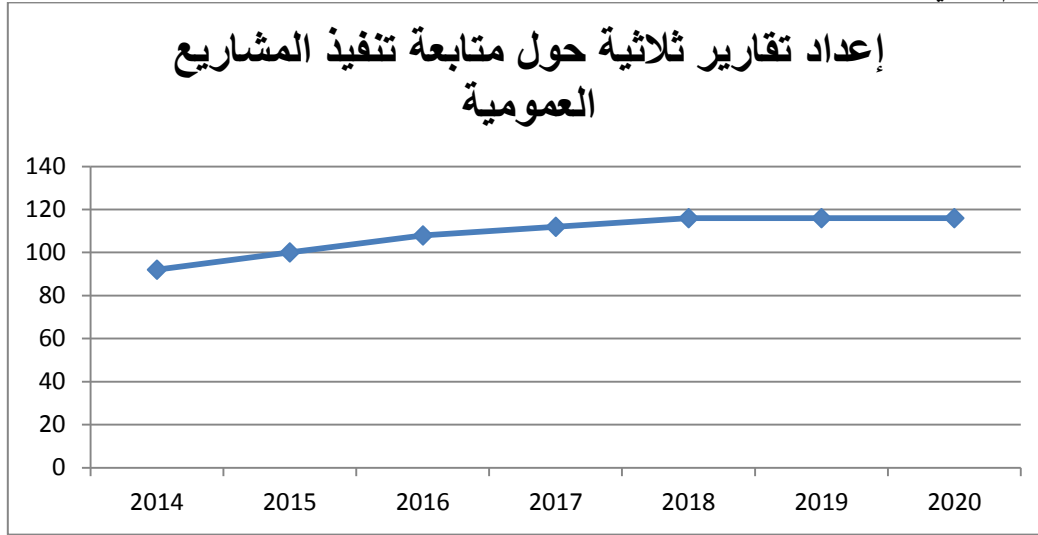
قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
116	116	116	112	108	100	92	تقرير	إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تنفيذ المشاريع العمومية

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- متابعة قطاعية من مختلف المصالح الفنية لتقدم إنجاز المشاريع العمومية.
- حوصلة مختلف الأعمال من قبل إدارة التنمية الجهوية.
- حوصلة هذه التقارير من قبل المندوبية العامة للتنمية الجهوية وتبويب المشاريع المضمنة بهذه التقارير حسب تقدم إنجازها أو الصعوبات التي تعترضها.
- اقتراح الحلول والآليات لسريع إنجازها وذلك في إطار تقرير تاليفي اقليمي بالإضافة إلى التقارير الجهوية.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم تفعيل المنظومة الوطنية لمتابعة وتقييم المشاريع العمومية.
- غياب معطيات حول المشاريع التي تنجز وطنيا.
- صعوبة الحصول على المعلومة في الوقت المناسب.

مؤشر قياس أداء -11-

رمز المؤشر : 3-1-2-2

تسمية المؤشر: إعداد تقارير سداسية حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي بالجهات

تاريخ تحيين المؤشر: كل ستة أشهر

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: إعداد ومتابعة المخطط الجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية
4. تعريف المؤشر: يعطي هذا المؤشر فكرة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجهة خلال فترة زمنية محددة (6 أشهر أو سنة)
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات: حسب الولاية والاقليم.

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): إعداد تقارير
2. وحدة المؤشر: تقرير (سداسي أو سنوي)
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المؤشرات الاقتصادية حول الإنتاج والتشغيل والاستثمار الخاص ومحيط الإنتاج وتقدم إنجاز المشاريع العمومية.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير من إدارات التنمية الجهوية ومن بعض الوزارات
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارات التنمية الجهوية، وكالات النهوض بالاستثمار الصناعي والفلاحي. الوكالة الوطنية للتشغيل، وزارة السياحة، المعهد الوطني للإحصاء.
6. تاريخ توفر المؤشر: جويلية وجانفي
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 58 تقرير سنة

2020

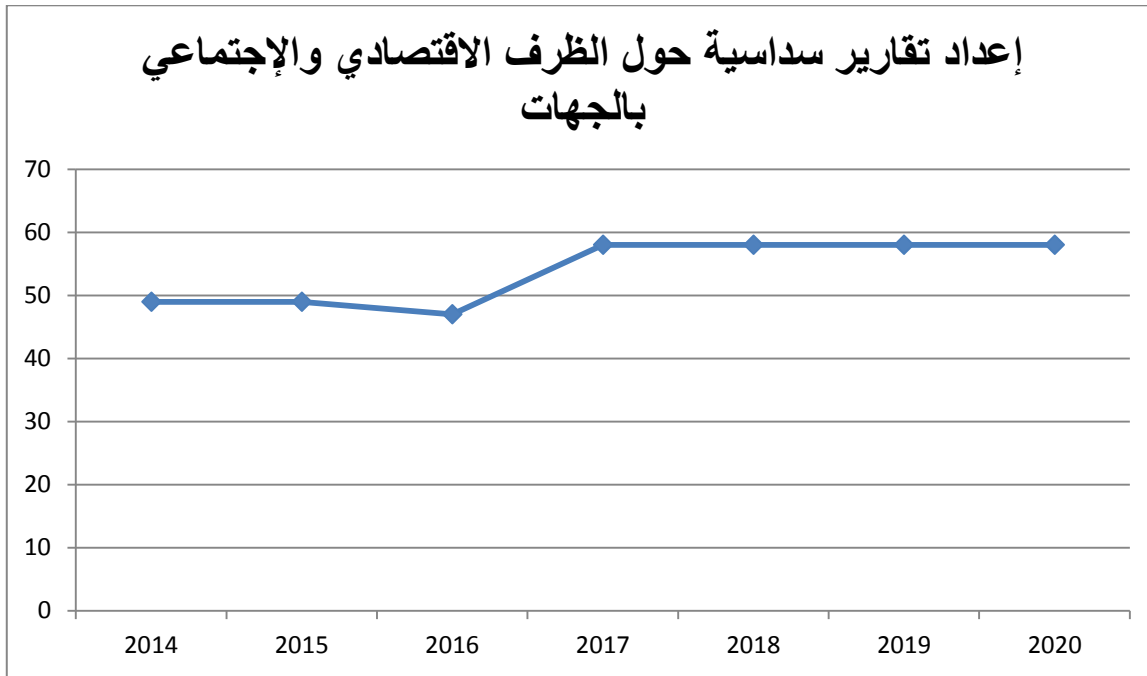
قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
58	58	58	58	47	49	49	تقرير	إعداد تقارير سداسية حول الظرف الاقتصادي والإجتماعي بالجهات

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



1. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تحسين التقرير من حيث الشكل بإدخال الرسوم البيانية والخرائط.
- تحسين التقرير من حيث المحتوى وذلك ب:
 - التحري في المعلومة بالاعتماد على مصادر متعددة والقيام بتقاطعات.
 - إضافة مؤشرات اقتصادية واجتماعية جديدة هادفة وذات جدوى.
 - تطوير عملية تحليل المعطيات.
 - الاستعانة بالنشریات الإحصائية التي تصدر على المستوى الوطني وتتعلق بالوضع التنموي بالجهات.

2. تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبات للحصول على المعلومة من المصالح القطاعية نظرا لغياب الإطار القانوني المنظم لطرق تبادل المعطيات الإحصائية.
- غياب الإحصائيات الجهوية المتعلقة بنسب النمو والاستهلاك والتصدير والدخل الفردي.

مؤشر قيس أداء -12-

رمز المؤشر : 4-1-2-2

تسمية المؤشر : إعداد نشریات إحصائية وتحليلية لكل جهة

تاريخ تحيين المؤشر : الإحصائيات الخاصة بسنة 2015 والمنشورة سنة 2016

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : إعداد ومتابعة المخطط الجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية
4. تعريف المؤشر : مجموعة من النشريات الإحصائية الجهوية تخص 24 ولاية تحتوي على إحصائيات ومؤشرات في مختلف الميادين (الاقتصادية ، الاجتماعية ...).
5. نوع المؤشر : لا يوجد
6. طبيعة المؤشر : لا توجد
7. التفرعات : حسب المعتمديات الترابية

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : إعداد نشریات
2. وحدة المؤشر : وثيقة سنوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : لا توجد
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : المعهد الوطني للإحصاء والإدارات الجهوية القطاعية والفنية
6. تاريخ توفر المؤشر : شهر أكتوبر من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر : 30 نشرية

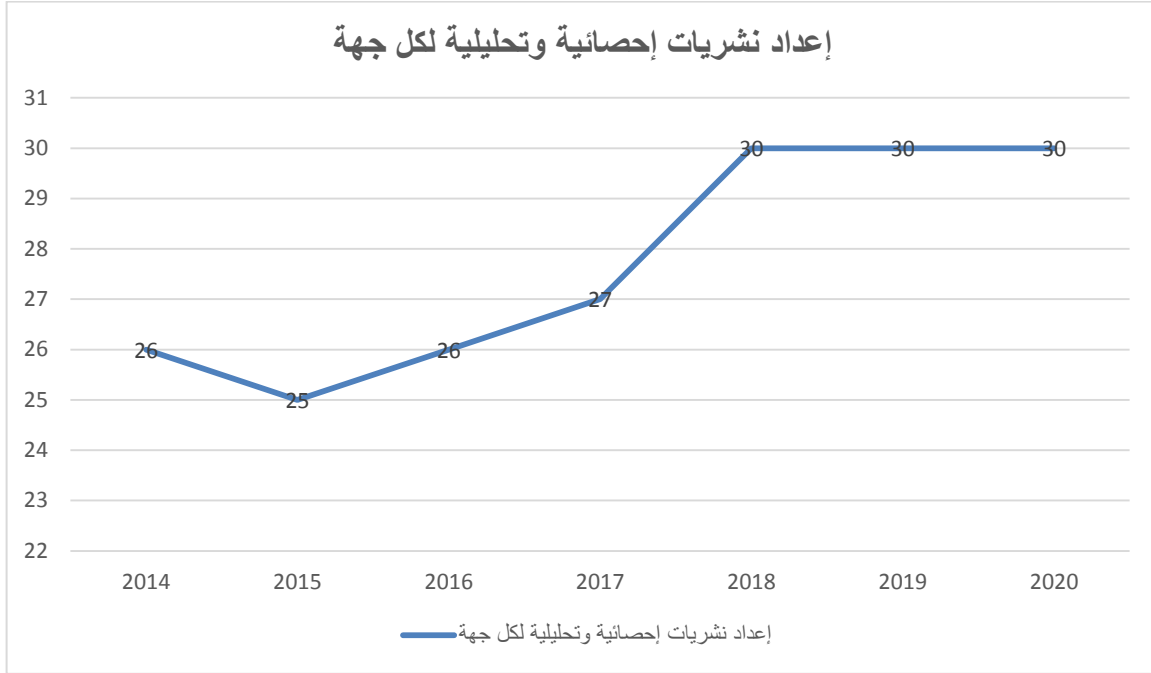
قراءة في نتائج المؤشر

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
30	30	30	27	26	25	26	نشرية	إصدار وثيقة ولاية في أرقام

2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- تحليل مؤشرات التنمية والتسريع بإرساء نظام المعلومات وقاعدة المعطيات الجهوية في إطار مرصد الجهة والتنمية الجهوية المزمع بعثه خلال الأشهر القادمة.
- ربط المندوبية العامة للتنمية الجهوية علاقات شراكة مع منتجي المعطيات الإحصائية الجهوية بهدف تجميعها ورقيا ثم إلكترونيا،
- احداث موقع إلكتروني يجمع الاحصائيات والمؤشرات ووضعها على ذمة مستحقيها.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- افتقار المنظومة إلى مؤشرات اقتصادية (إنتاج وتسويق ومبادلات اقتصادية بين الجهات)
- صعوبة الحصول على رؤيا ترايبية عامة لكامل ولايات الجمهورية لغياب منظومة متشابكة لتبادل المعطيات وتجميعها ونشرها.

بطاقة مؤشر قياس أداء -13-

رمز المؤشر: 5 . 1 . 2 . 2

تسمية المؤشر: اعداد قوائم مشاريع البنية الأساسية والتجهيزات العمومية المقترحة للترسيم بميزانية الدولة

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه: المؤشر التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: متابعة تنفيذ مخطط التنمية والرفع من نسق انجاز مشاريع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية المدرجة بميزانية الدولة وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية
4. تعريف المؤشر: قياس قياس عدد القوائم المعروضة
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: نجاعة
7. التفرعات: حسب القطاعات.

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر: دراسة قوائم المشاريع المقترحة.
2. وحدة المؤشر: عدد
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: عدد المشاريع
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تقدم دراسة المشاريع المقترحة
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: كل الوزارات القطاعية.
6. تاريخ توفر المؤشر: ماي 2018
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 100%
8. المسؤول عن المؤشر: كل الإدارات العامة.

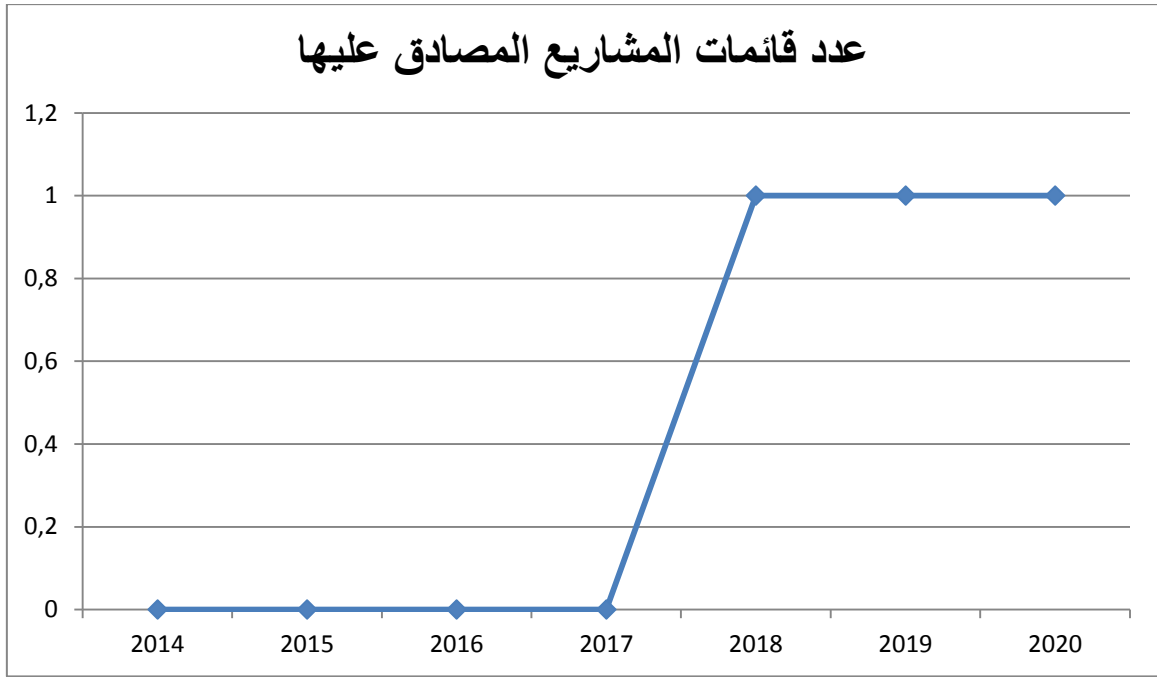
قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
1	1	1					العدد	المؤشر 5 . 1 . 2 . 2 . قوائم مشاريع البنية الأساسية والتجهيزات العمومية المقترحة للترسيم بميزانية الدولة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: معطى يمكن من معرفة:

3. الرسم البياني



4- الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة

- التنسيق مع الوزارات المعنية لتلقي المقترحات.
- دراسة مختلف المشاريع المعروضة من قبل اللجنة الوطنية للمرافقات.
- إحالة القائمة النهائية إلى رئاسة الحكومة للمصادقة.

100 دراسة جدوى اقتصادية وفنية لباعثين بولايات الشمال الغربي
تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

مدى انعكاس جاهزية المشاريع على نسق استهلاك ميزانية التنمية.

بطاقة مؤشر قياس أداء -14-

رمز المؤشر: 6.1.2.2

تسمية المؤشر: تجسيم أهداف التنمية المستدامة 2030 وإعداد التقرير الوطني

الخصائص العامة للمؤشر

8. البرنامج الذي يرجع إليه: المؤشر التنمية القطاعية والجهوية
9. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية
10. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: متابعة تنفيذ مخطط التنمية والرفع من نسق انجاز مشاريع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية المدرجة بميزانية الدولة وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية
11. تعريف المؤشر: قياس صياغة التقرير الوطني
12. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
13. طبيعة المؤشر: نجاعة
14. التفريعات: حسب الأهداف المرسومة.

التفاصيل الفنية للمؤشر

9. طريقة إحتساب المؤشر: مقارنة مؤشرات التنمية المحققة بالأهداف المنشودة.
10. وحدة المؤشر: عدد
11. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: التقارير القطاعية حسب أهداف التنمية المستدامة 2030
12. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تقدم إعداد التقارير الوطنية
13. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: كل الوزارات القطاعية.
14. تاريخ توفر المؤشر: جوان 2018
15. القيمة المستهدفة للمؤشر: 100%
16. المسؤول عن المؤشر: كل الإدارات العامة ذات العلاقة.

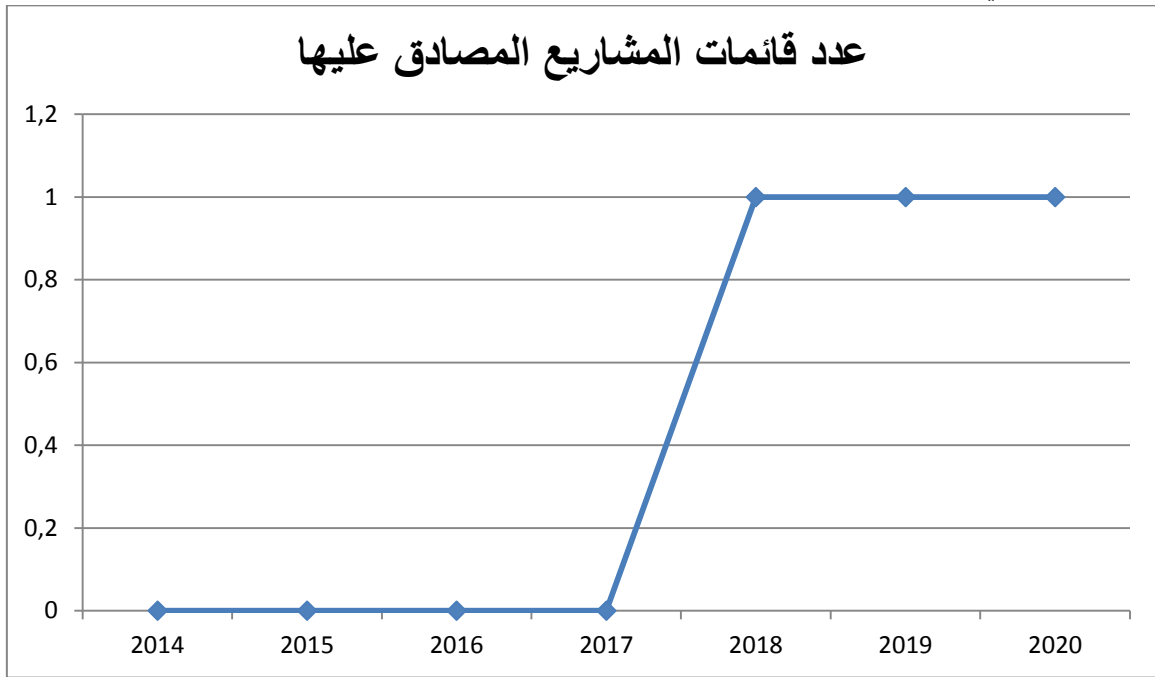
قراءة في نتائج المؤشر

4. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
1	1	1					العدد	المؤشر 6.1.2.2 حول إعداد التقرير الوطني متابعة تجسيم أهداف التنمية المستدامة 2030

5. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- صياغة التقرير الوطني حول متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
- عرض التقرير خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بنيويورك خلال شهر جويلية



5- الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة

تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر قيس أداء -15-

رمز المؤشر: 1 . 2 . 2 . 2

تسمية المؤشر: عدد المشاريع الخاصة المنجز لها دراسات الجدوى الاقتصادية

الخصائص العامة للمؤشر

15. البرنامج الذي يرجع إليه: المؤشر التنمية القطاعية والجهوية
16. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية
17. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار
18. تعريف المؤشر: قياس عدد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الخاصة المنجزة لفائدة باعثن خواص
19. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
20. طبيعة المؤشر: نجاعة
21. التفريعات: عدد الدراسات المنجزة حسب الولاية والقطاع.

التفاصيل الفنية للمؤشر

17. طريقة إحتساب المؤشر: مجموع دراسات الجدوى المنجزة بكل ولاية.
18. وحدة المؤشر: عدد
19. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: عدد الدراسات المنجزة في كل ولاية / سنة
20. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تقارير نشاط قاعدة البيانات الخاصة بالمشاريع
21. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تقرير نشاط، وثائق محاسبية - عقود إعداد الدراسات.
22. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر 2017
23. القيمة المستهدفة للمؤشر: 620 مشروع
24. المسؤول عن المؤشر: إدارات النهوض بالإستثمار الخاص بدواوين التنمية.

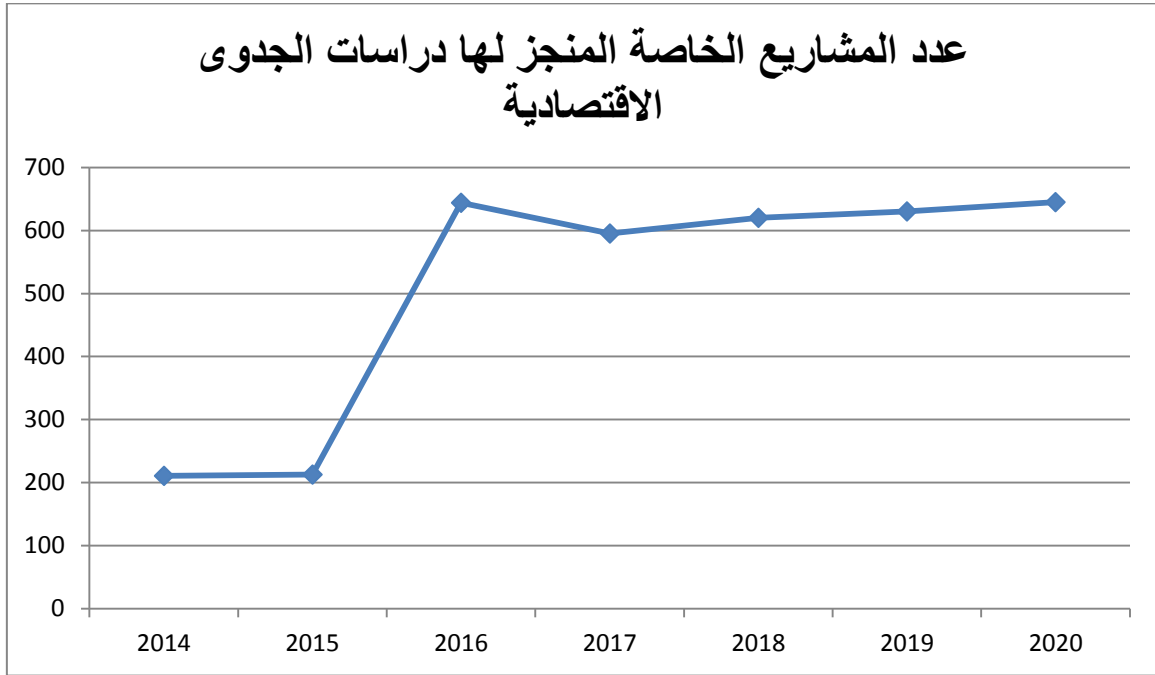
قراءة في نتائج المؤشر

7. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
645	630	620	595	644	213	211	العدد	المؤشر 1 . 2 . 2 . 2 . عدد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الخاصة،

8. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: معطى يمكن من معرفة:

- عدد الدراسات المنجزة بكل ولاية.
- عدد الدراسات المنجزة حسب القطاع.
- عدد مواطن الشغل المحدثة.
- عدد الدراسات حسب كلفة المشروع ومصادر التمويل.



3- الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة

إعداد:

-350 دراسة جدوى اقتصادية وفنية لباعثين بولايات الجنوب.

-150 دراسة لفائدة باعثين بولايات الوسط الغربي

-100 دراسة جدوى اقتصادية وفنية لباعثين بولايات الشمال الغربي

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

غياب قاعدة بيانات.

ضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين.

بطاقة مؤشر قياس أداء -16-

رمز المؤشر: 2 . 2 . 2 . 2

تسمية المؤشر: نسبة تقدم إعداد الدراسات التنموية بالجهات

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: 1 . 2 . 2 . مساندة التنمية والنهوض بالاستثمار .
4. تعريف المؤشر: قياس عدد الدراسات الاستراتيجية التي تم إنجازها سنة 2017
5. نوعية المؤشر: مؤشر نتائج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.
7. التفريعات: حسب تقسيم الوحدات الإدارية (إقليم، ولاية، معتمدية، عمادة).

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر: نسبة الدراسات الاستراتيجية ودراسات المنظومات الاقتصادية المنجزة خلال سنة 2017.
 2. وحدة المؤشر: نسبة (%)
 3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: نسبة الدراسات المنجزة (%).
 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تقارير .
 5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الوثائق المحاسبية.
 6. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر 2016.
 7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 50%.
- 1- المسؤول عن المؤشر: دواوين التنمية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

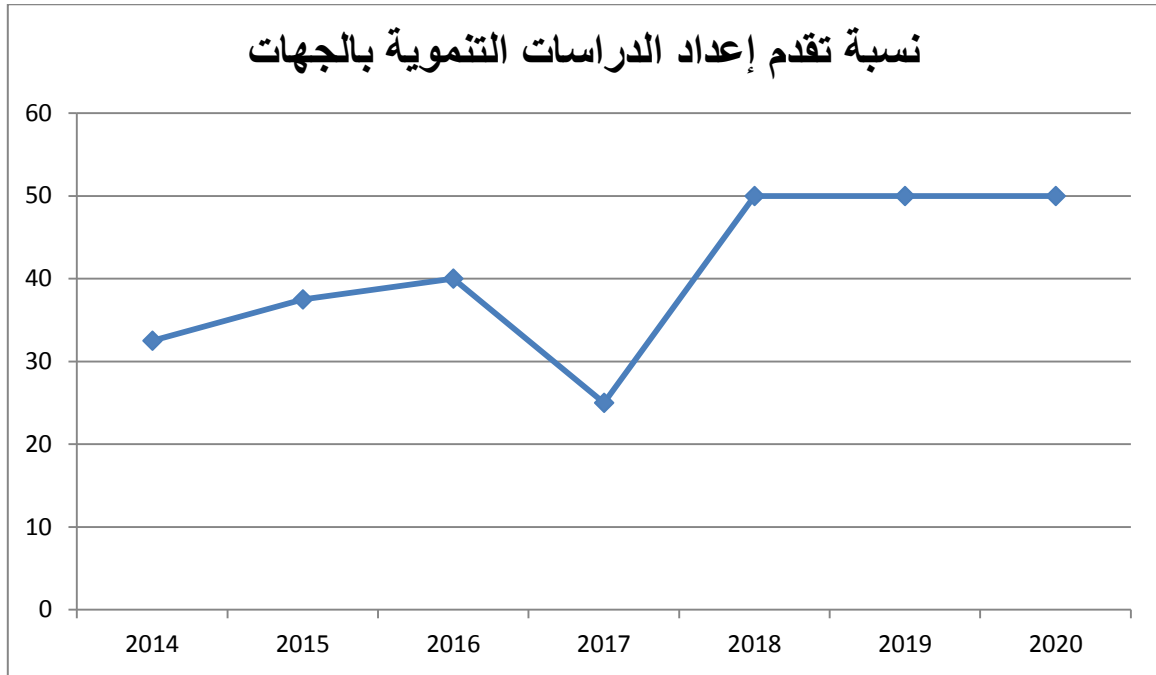
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر.

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
50	50	50	25	40	37.5	32.5	نسبة	المؤشر 2 . 2 . 2 . 2 إعداد الدراسات التنموية بالجهات

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- اعداد الدراسة .
- إعداد مخطط عملي للقطاع موضوع الدراسة.
- تحديد القطاعات الواعدة.
- تشخيص أفكار المشاريع الممكن إنجازها.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

اعدادالخطوط المرجعية.

مناقشة الخطوطة المرجعية

مناقشة كراس الشروط والمصادقة عليها

متابعة كفة مراحل انجاز الدراسة

مناقشة الدراسة والمصادقة عليها.

1- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

ضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين (وخصوصا إحترام الآجال).

بطاقة مؤشر قياس أداء -17-

رمز المؤشر: 3 - 2 - 2 - 2

تسمية المؤشر: أنواع محامل التسويق الجهوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية الجهوية والقطاعية.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التخطيط الجهوي ومساندة التنمية.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مساندة التنمية والنهوض بالاستثمار.
4. تعريف المؤشر: قياس أنواع المحامل الترويجية التي يعتمدها الدواوين والمندوبية.
5. نوعية المؤشر: مؤشر نتائج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.
7. التفريعات: حسب المجال والقطاع.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر: عدد أنواع المحامل الترويجية
2. وحدة المؤشر: عدد
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: المحامل
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: حصر عدد المحامل المروجة
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تقرير نشاط خلية الاتصال وإدارة مساندة التنمية ووثائق محاسبة
6. تاريخ توفر المؤشر: سنوي.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 6

2- المسؤول عن المؤشر: دواوين التنمية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

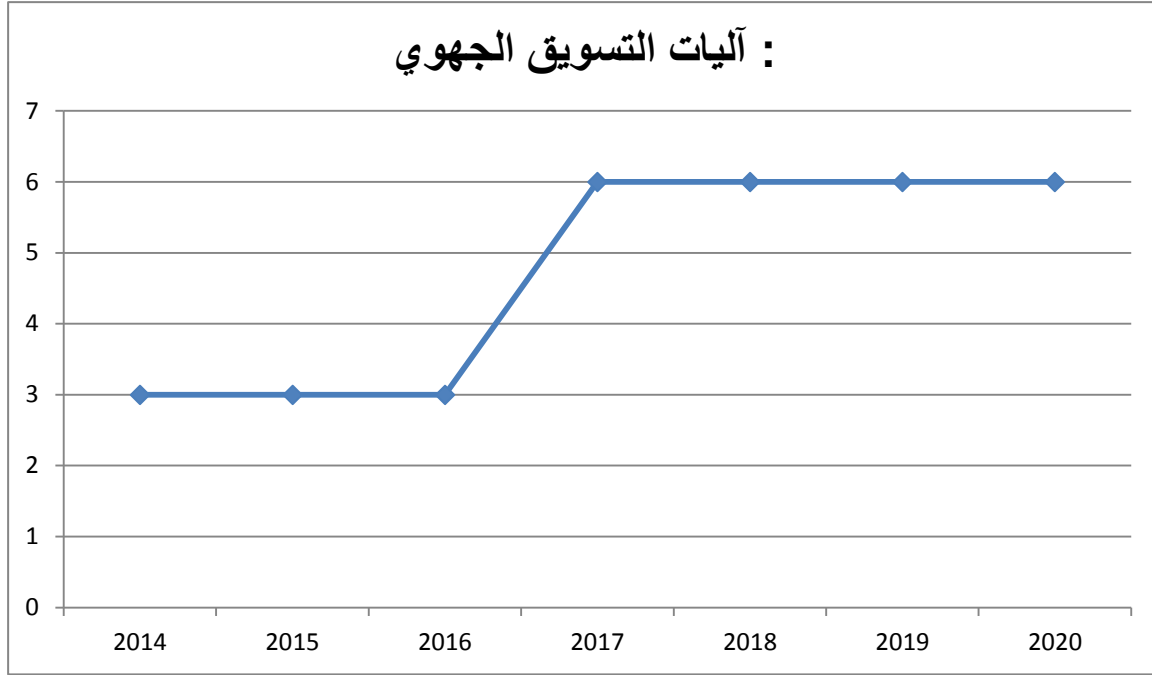
8. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر.

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
6	6	6	6	3	3	3	عدد	المؤشر 2 - 2 - 2 - 3 - عدد أنواع محامل التسويق الجهوي

9. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- عدد الحوامل التي تم انجازها واستغلالها
- الكمية التي تم توزيعها واستهلاكها بكل ولاية
- عدد الزيارات للموقع وطالبي المعلومة
- عدد الزيارات لجناح الدواوين والمندوبية بالمعارض
- عدد الندوات والتظاهرات التي تمن تنظيمها
- مدى ملائمة التظاهرات لمشاغل الجهة المعنية بالتدخل.

10. رسم بياني لتطور المؤشر:



11. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

مواصلة تحيين موقع الواب.

تحيين الوثائق الترويجية.

انتاج مطويات وبطاقات تعريفية جديدة.

اخراج الوثائق وطباعتها.

وضع مخطط اتصال يحدد طبيعة توزيع الوثائق.

وضع برنامج سنوي للمعارض.

2- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

عدد أنواع المحامل لا يعكس المجهود الترويجي في الجهة.

بطاقة مؤشر قياس أداء -18-

رمز المؤشر: 4 . 2 . 2 . 2

تسمية المؤشر: نسبة تقدم تنفيذ اتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار
4. تعريف المؤشر: قياس عدد الاتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفرعات: حسب مجالات التعاون

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر: نسبة تقدم الاتفاقيات الممضاة من طرف وزارة الاشراف والدواوين والمندوبية العامة.
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: نسبة تقدم الانجاز حسب الاتفاقية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: نسبة تقدم الانجاز حسب الاتفاقية
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الإدارة العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية
6. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر 2017
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 97.5%
8. المسؤول عن المؤشر: الادارة العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2017	انجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
97.5	92.5	91.2	87.5	70	60	نسبة	المؤشر 4 . 2 . 2 . 2 نسبة تقدم تنفيذ اتفاقيات التعاون الدولي والامركزي	

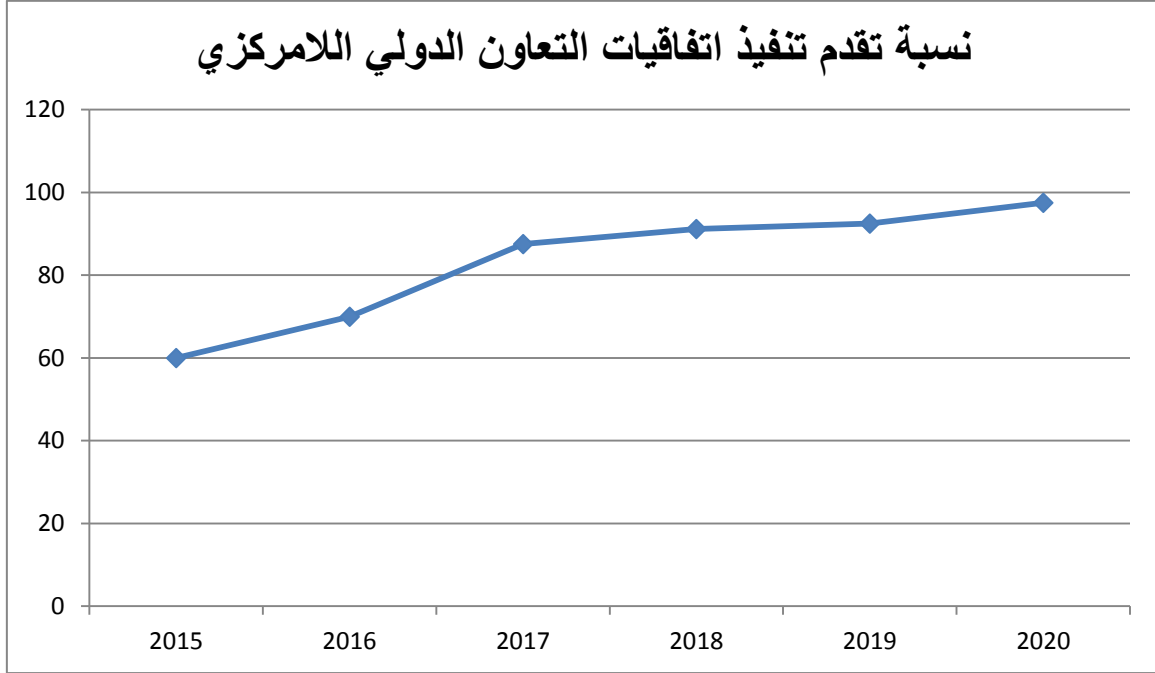
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

عدد الاتفاقيات ومجالات التعاون الدولي واللامركزي

نسبة انجاز مكونات الاتفاقية

نسبة انجاز الانشطة الممولة لكل إدارة ضمن الاتفاقية.

3. الرسم البياني :



4. الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة

- مزيد التنسيق بين الدواوين وسلطة الاشراف للبحث عن مجالات التعاون.
- السعي لإبرام اتفاقيات الشراكة في نطاق التعاون الدولي واللامركزي.
- تسهيل عملية تنفيذ مختلف البرامج والمشاريع المحددة بالاتفاقية.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

مدى إنعكاس وتأثير اتفاقيات التعاون الدولي المبرمة على الوضع التنموي بكل جهة معنية بالبرامج والمشاريع.

بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج التعاون الدولي

بطاقة مؤشر 1: حجم التعهدات المالية المبرمة

رمز المؤشر: 1/ 1 / 3/ 1

تسمية المؤشر: حجم التعهدات المالية المبرمة.

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التعاون الدولي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التعاون المالي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير تعبئة الموارد المالية الخارجية لتحقيق أهداف التنمية.
4. تعريف المؤشر: القيمة الجملية للتمويلات الخارجية المبرمة في إطار الاتفاقيات الموقعة مع الأطراف الممولة خلال السنة الجارية لتمويل البرامج الإصلاحية والمشاريع التنموية.
5. نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي
7. التفريعات: الإدارات المركزية التابعة للوزارة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: جملة التمويلات التي تم إبرام اتفاقيات بشأنها
2. وحدة المؤشر: مليون دينار
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مبلغ القروض أو الهبات المبرمة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: اتفاقيات التمويل الممضاة
6. تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة كلثوم الحمزاوي

III- قراءة في نتائج المؤشر

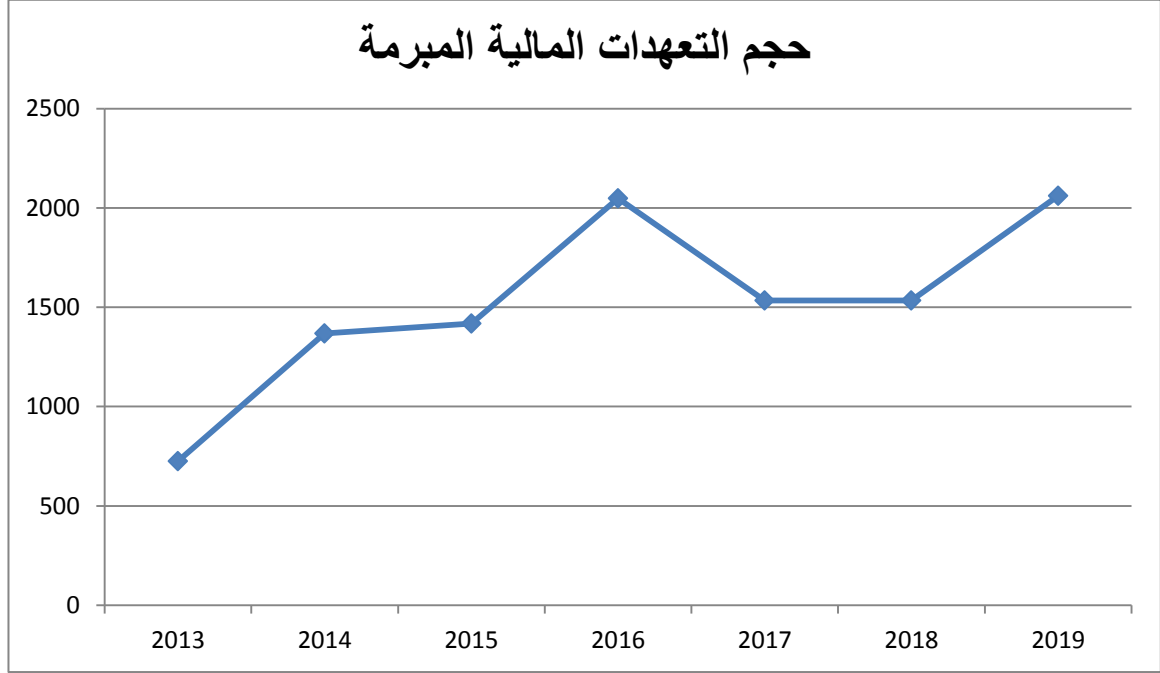
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
2061	1534	1534.6	2048.6	1417.95	1368.6	724.41	مليون دينار	حجم التعهدات المالية المبرمة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يشهد حجم التعهدات نسقا مرتفعا نظرا لكثافة المشاريع والبرامج التي تواجه حاجيات تمويل لا يمكن توفيرها في اطار ميزانية الدولة ونظرا للطبع الاستعجالي لتنفيذها، كما تتضمن هذه التعهدات موارد هامة تمت تعبئتها في شكل دعم مباشر لميزانية الدولة لمساندة الاصلاحات التي انطلقت الحكومة في تنفيذها.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تقديم طلبات التمويل على الأطراف الممولة بعد دراسة الأولوية التي يحظى بها المشروع أو البرنامج موضوع طلب التمويل والتشاور المسبق مع جميع الهياكل المعنية.
- متابعة طلبات التمويل بتوفير المعلومات المستوجبة لدراسته من طرف الممول في الأجال المطلوبة.
- متابعة مهمات الخبراء المتعلقة بتقييم وتشخيص مكونات المشاريع والبرامج والعمل على التوافق بين كافة المتدخلين في المشروع حول الهيكلية النهائية.
- الإشراف على تسيير المفاوضات حول إبرام اتفاقيات التمويل والعمل على التأكد من جميع الالتزامات والشروط المالية والإدارية
- التنسيق بين جميع الإدارات العامة لحسن تعبئة الموارد المالية وحسن استعمالها.
- التنسيق بين جميع الإدارات العامة لحسن تمويل المشروع أو البرنامج من طرف أكثر من ممول أجنبي.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة ضبط التقديرات بدقة نظرا لتنوع مصادر التمويل وخصوصية البرمجة مع كل طرف.

بطاقة مؤشر 2: نسبة السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة

رمز المؤشر: 2/ 1 /1 /3

تسمية المؤشر: حجم السحوبات السنوية

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التعاون الدولي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التعاون المالي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير سبل التنسيق والمتابعة لضمان النجاعة في استعمال الموارد الخارجية
4. تعريف المؤشر: مدى استهلاك الموارد بعنوان التعهدات المالية المبرمة.
5. نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي
7. التفريعات: الإدارات المركزية التابعة للوزارة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

6. طريقة احتساب المؤشر: جملة السحوبات السنوية
7. وحدة المؤشر: مليون دينار
8. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مبلغ السحوبات الجملي خلال السنة الجارية
9. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات
10. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جداول متابعة السحوبات
11. تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة
12. القيمة المستهدفة للمؤشر: 1579 مليون دينار
13. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة كلثوم الحمزاوي

III- قراءة في نتائج المؤشر

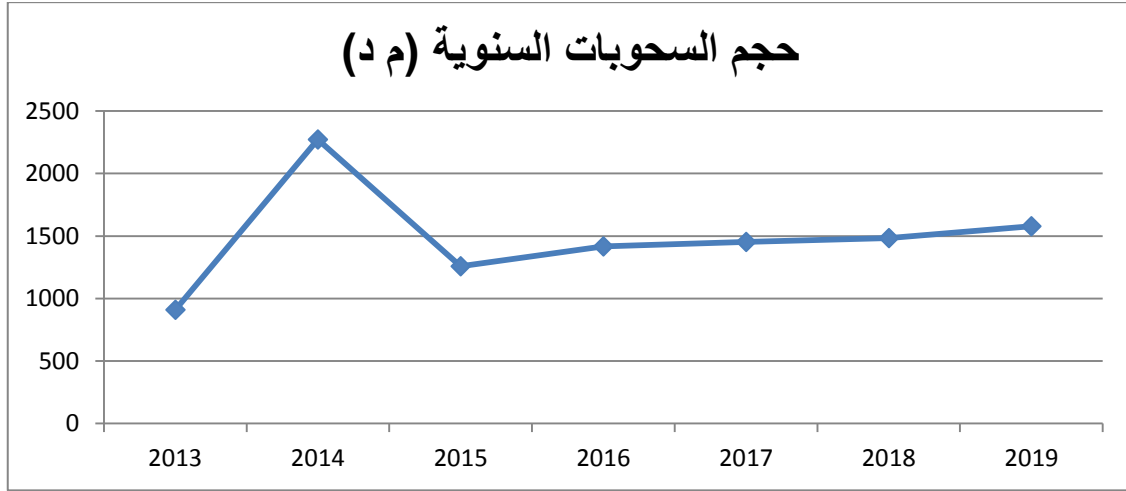
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
1579	1484	1454	1417	1257.8	2272.3	911.22	نسبة السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يشهد نسق استعمال الوارد الخارجية المتاحة تباطؤا نظرا للظروف التي تشهدها البلاد وطول الإجراءات المتعلقة بدخول الاتفاقيات حيّز التنفيذ (المصادقة، الفتوى القانونية...) وتعطّل انطلاق بعض المشاريع وبالتالي التأخير في القيام بأول عملية سحب وطول الإجراءات المتعلقة بإبرام الصفقات العمومية. ومن المنتظر التسريع في هذا النسق بتكثيف المتابعة وحل الاشكاليات التي تعترض المشاريع المعنية.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- العمل على إتمام الشروط الأولية للاتفاقيات المالية حيز التنمية (إعداد ملف المصادقة على الاتفاقية وملف طلبات السحب)
 - متابعة نسق انجاز المشاريع مع التنسيق بين كافة المتدخلين لتقادي التأخير في انجازه وبالتالي عدم سحب الموارد المخصصة له.
 - الاتصال المتواصل مع الهياكل الإدارية والفنية للممولين لمدهم بكافة الملفات والمعلومات التي من شأنها ان تدفع نسق السحب.
 - تقديم طلبات تأخير آخر آجال السحب على الموارد الخارجية لتقادي إلغاء المبالغ الغير مستعملة.
 - حضور جميع الاجتماعات والتظاهرات المنظمة حول كل ما يتعلق بالمشروع والمشاركة في لزيارات الميدانية لمواقع المشروع.
 - عقد اجتماعات دورية لمتابعة نسق السحوبات مع الهياكل المستفيدة.
 - العمل على ايجاد الحلول للإشكاليات التي تعيق تقدّم بعض المشاريع وبالتالي الرّفْع من نسق السحوبات.
 - ضبط قائمة المشاريع التي تشكو صعوبات في الانجاز وإيجاد الحلول لتجاوزها.
- ## 5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:
- صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة المتعلقة خاصة بالتقديرات.

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 1/ 1/ 2/ 1

تسمية المؤشر: تطور عدد المتعاونين سنويا

تاريخ تحيين المؤشر: 2015/12/31

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التعاون الدولي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التعاون الفني
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج
4. تعريف المؤشر: مستوى التطور السنوي للتوظيف بالخارج
5. نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي
7. التفريعات: الوكالة التونسية للتعاون الفني

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: المتعاونون الذين تم انتدابهم خلال السنة / عدد المتعاونين بالسنة السابقة
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المتعاونون الذين تم انتدابهم خلال السنة و عدد المتعاونين بالسنة السابقة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة انتداب المتعاونين
6. تاريخ توفر المؤشر : في نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: زيادة سنوية ب 3%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد محمد البلبيدي

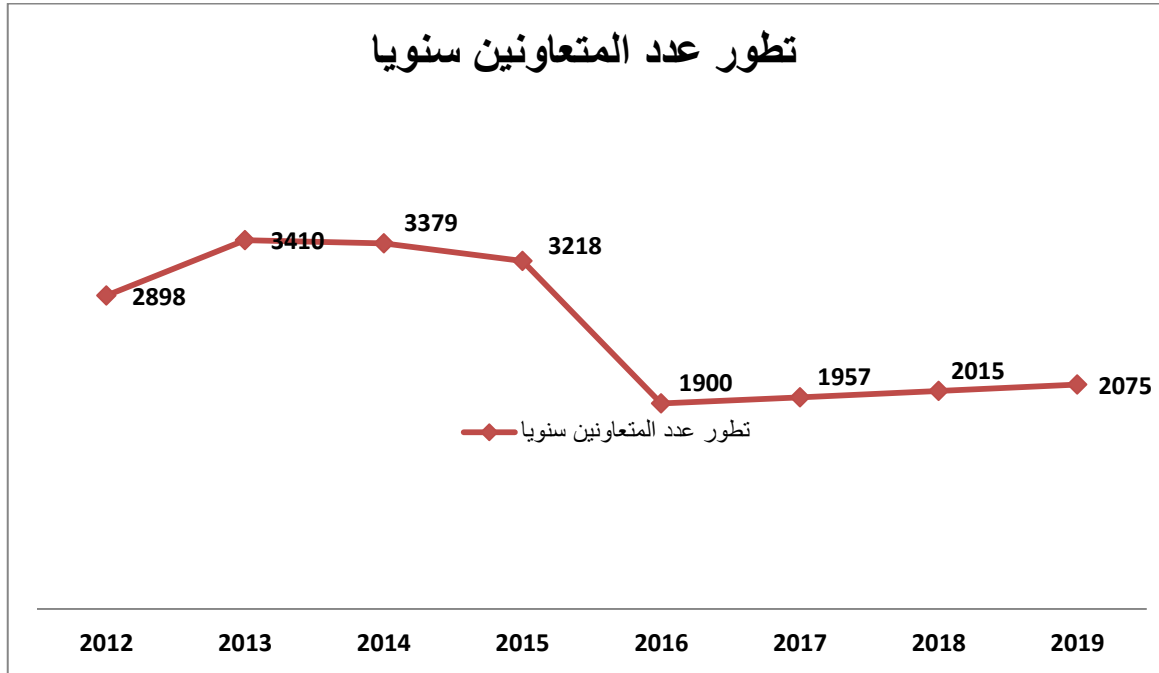
III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			إنجازات					الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012		
3	3	3	41-	4.8-	0.9-	17.6	25.6	%	
2075	2015	1957	1900	3218	3379	3410	2898	تطور عدد المتعاونين سنويا	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تنظيم أيام إعلامية بكل من مكنتي السعودية و عمان للتعريف بالكفاءات التونسية في هذه المجالات،
- تنظيم زيارات استكشافية لكل من البحرين والنيجر لمزيد تطوير التعاون مع المشغلين الأجانب بهذه البلدان،

- دعوة بعض المسؤولين من البلدان الخليجية لزيارات عمل لتونس للإطلاع على الكفاءات التونسية وبرامج تكوينها،
- المشاركة في بعض الزيارات التي تنظمها الهياكل الأخرى على غرار الزيارات متعددة الاختصاصات التي ينظمها مركز النهوض بالصادرات mission (multisectorielle)، أو اللجان المشتركة.
- متابعة لفرص الانتداب بالمنظمات الدولية والإقليمية وخاصة منها التي لها برامج خصوصية كبرامج المساعدة الفنية أو البرامج التطوعية أو غيرها،
- تكثيف الحملات التحسيسية لتسجيل أصحاب الاختصاصات المطلوبة بينك معطيات الوكالة من خلال المشاركة في المعارض والملتقيات المختصة، تنظيم ايام اعلامية بالمراكز المختصة وغيرها ،
- تنظيم دورات تأهيلية خاصة في الانقليزية والانقليزية الطبية،
- تسهيل عمليات التسجيل وتفعيل مشروع إعداد مصمم السيرة الذاتية على الخط.
- تنظيم زيارات استكشافية للبلدان المستهدفة خاصة منها البلدان الافريقية كإفريقيا الجنوبية والغابون والكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية والبلدان الأوروبية كإيطاليا والنمسا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وكذلك كندا..
- تأمين المقابلات عن بعد بين المشغلين الأجانب والمترشحين من خلال تركيز قاعة مجهزة بتقنيات الاتصال الحديثة.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- رغم أهميته لقياس أداء مصالح الوكالة فإن هذا المؤشر يخضع لعوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها على مستوى الوكالة والتي يمكن أن تؤثر فيه كالوضع الاقتصادي والأمني بدول الانتداب وكذلك بتونس، كعدم قبول جهات الانتداب لأنواع معينة من الشهادات الجامعية التونسية وغيرها (الاجازة بالنسبة للأساتذة ، شهادة الفني السامي...).
- هذا المؤشر هو مؤشر كمي لا يأخذ بعين الاعتبار النتائج الكيفية (qualitative) التي تحققها الوكالة والتي تعكس أداء فعليا كالقيام بانتدابات نوعية لها مردودية كبيرة على المستوى الاقتصادي (التحويلات بالعملة الصعبة) أو على مستوى الاشعاع

والقرب من مراكز القرار ببلدان الانتداب والتي تهتم الفئة العليا من الاطارات (أساتذة جامعيين، أطباء إختصاص، مهندسين، خبراء استشاريين، قضاة...).

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 1/ 2 / 2 / 1

تسمية المؤشر: عدد مشاريع التعاون جنوب-جنوب

تاريخ تحيين المؤشر: 2015/12/31

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التعاون الدولي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التعاون الفني
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تنمية نشاط التعاون جنوب-جنوب
4. تعريف المؤشر: عدد مهمات المعونة الفنية وعدد مشاريع تنمية القدرات المنجزة
5. نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي
7. التفريعات: الوكالة التونسية للتعاون الفني

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد مهمات المعونة الفنية وعدد مشاريع تنمية القدرات المنجزة
2. وحدة المؤشر: عدد كمي
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد مهمات المعونة الفنية + عدد مشاريع تنمية القدرات
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ادارة البرامج والمشاريع
6. تاريخ توفر المؤشر : في نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: زيادة سنوية ب 10%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد محمد البليدي

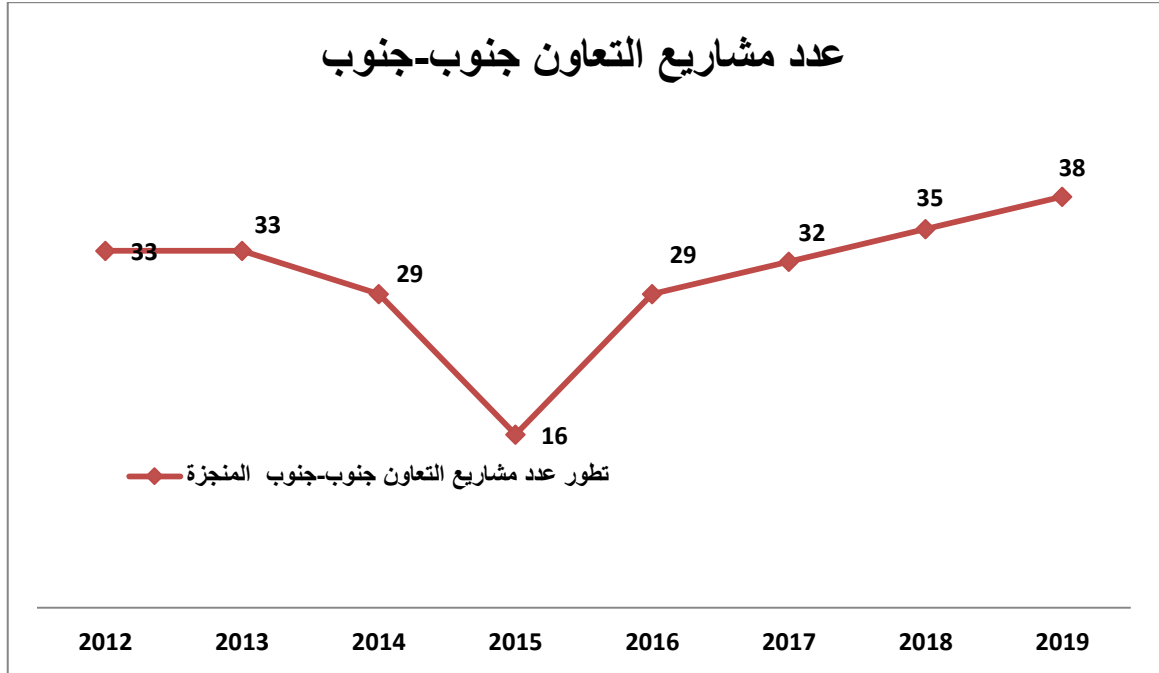
III- قراءة في نتائج المؤشر

- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			إنجازات					الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012		
10	10	10	10	44.8-	12-	0	32	%	عدد مشاريع التعاون جنوب-جنوب
38	35	32	29	16	29	33	33	عدد	

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

• رسم بياني لتطور المؤشر:



• أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- مشاركة الوكالة في الاجتماعات الخاصة بالتعاون جنوب-جنوب التي تنظمها المنظمات الدولية والإقليمية وأجهزة التعاون الدولي لبعض البلدان : مكتب الأمم المتحدة للتعاون جنوب-جنوب، البنك الاسلامي للتنمية، الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية.
- إعداد مشاريع تعاون جنوب-جنوب في القطاعات التي تحظى بدعم الجهات المانحة كالحكومة الرشيدة والتصرف في المديونية والتصرف في المياه وتمويل المؤسسات الصغرى والصحة الأساسية ومقاومة التصحر.
- تنظيم زيارات لاستكشاف احتياجات بعض البلدان المستهدفة بإفريقيا ومساعدتها على اعداد طلباتها وعلى ايجاد الدعم المالي لها في إطار التعاون الثلاثي أو متعدد الأطراف : الكوت ديفوار والسودان.
- تنظيم أيام إعلامية - بالاشتراك مع المؤسسات التونسية الأخرى كمرکز النهوض بالصادرات - ببعض البلدان المستهدفة للتعريف بنشاط الوكالة في مجال التعاون جنوب-جنوب وخاصة في مجال تقديم المعونة الفنية وتنمية القدرات ،

- تنظيم ملتقيات مع مراكز الخبرة التونسية لمزيد ربط الصلة معها في مجال إنجاز برامج المعونة الفنية وتنمية القدرات،
- اثناء قاعدة بيانات خاصة للمتريشحين للعمل في مجال المعونة الفنية في الاختصاصات المطلوبة.
- متابعة لفرص المعونة الفنية التي تتيحها المنظمات الدولية والاقليمية وخاصة منها التي لها برامج خصوصية كبرامج المساعدة الفنية أو البرامج التطوعية أو غيرها.
- دعوة مسؤولين للإطلاع على التجربة التونسية في مجال التعاون جنوب-جنوب: الصحة، الفلاحة ، التصرف في الموارد المائية ، التكوين المهني، البيئة.
- العمل على تطوير آليات الشراكة مع بعض الجهات المانحة كالبنك الاسلامي للتنمية ومنظمة الايسسكو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

• تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- رغم أهميته لقياس أداء مصالح الوكالة في مجال التعاون جنوب - جنوب فإن هذا المؤشر يخضع في جانب منه لعوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها على مستوى الوكالة والتي يمكن أن تؤثر فيه كالوضع الاقتصادي والأمني بالدول المعنية وكذلك بتونس، وكذلك تغير سياسات بعض الشركاء الداعمين لهذا النوع من التعاون .
- هذا المؤشر هو مؤشر كمي لا يأخذ بعين الاعتبار النتائج الكيفية (qualitative) التي تحقّقها الوكالة في مجال الترويج للخبرة التونسية في مختلف الملتقيات الدولية والاقليمية وانضمامها للعديد من المبادرات التي تطلقها بعض المنظمات الدولية والاقليمية كمبادرة التعريف بالنجاحات التونسية في مجالات التنمية (SUCCESS STORY) على موقع واب مكتب الأمم المتحدة لتنمية التعاون جنوب-جنوب أو مبادرة التعاون جنوب-جنوب في مجال التنمية الزراعية التي أطلقها هذا المكتب بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيرها من الأنشطة الهامة على مستوى دعم موقع تونس كبلد محوري في مجال التعاون جنوب-جنوب.

بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج الإحاطة بالاستثمار

بطاقة مؤشر قيس أداء: تطور حجم الاستثمار الخارجي في القطاعات خارج قطاع الطاقة
والمحفظة المالية

رمز المؤشر: 1/ 1 /1 /4

تسمية المؤشر: تطور حجم الاستثمار الخارجي في القطاعات خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية.
تاريخ تحيين المؤشر: 2017/06/09

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الإحاطة بالإستثمار
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير الاستثمار الخارجي.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تعزيز الاستثمارات الخارجية في القطاعات خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية.
4. تعريف المؤشر: حجم الاستثمار الخارجي المنجز خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية.
5. نوع المؤشر: مؤشر قيس نتائج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: حجم الاستثمار الخارجي المنجز سنويا دون اعتبار قطاع الطاقة والمحفظة المالية.
2. وحدة المؤشر: مليون دينار.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: حجم الاستثمارات الخارجية سنويا في القطاعات المعنية.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات يتم تجميعها في إطار لجنة تضم ممثلين عن مختلف القطاعات والهياكل الوطنية المعنية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصادر مختلفة حسب القطاع والنشاط.
6. تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 1176 مليون دينار سنة 2017 و 1593 مليون دينار سنة 2018.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة عزيزة الزغواني.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات 2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
2101	1793	1593	1176	1097	956	938	مليون دينار	تطور حجم الاستثمار الخارجي في القطاعات خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية

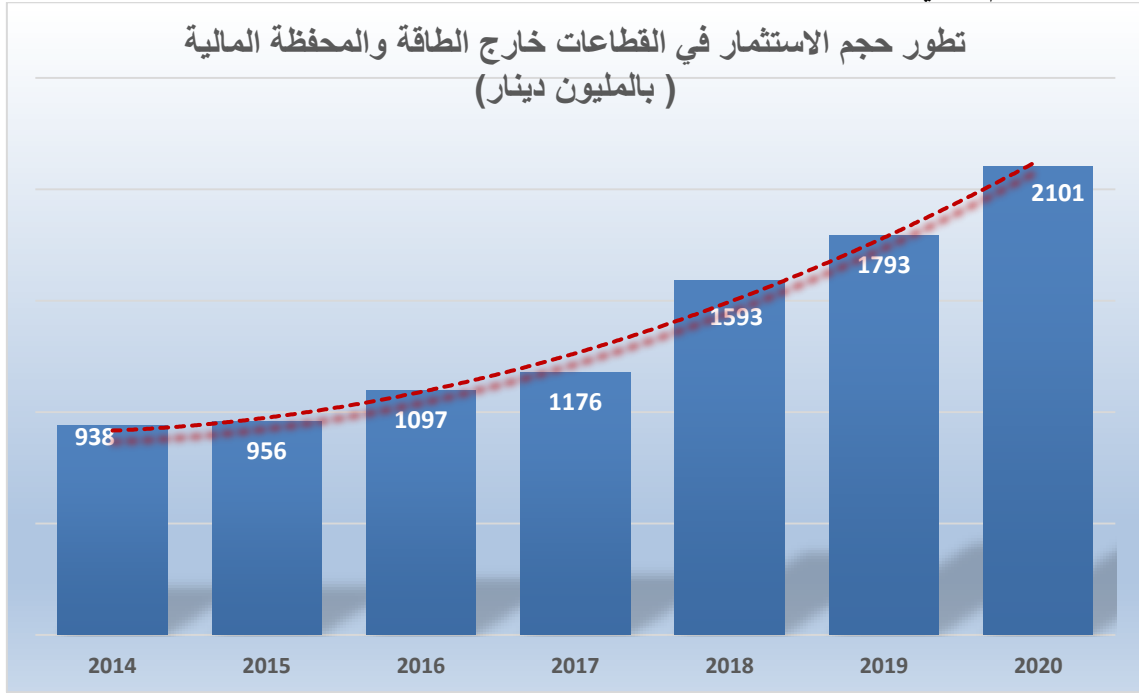
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغ الحجم الجملي للاستثمارات الخارجية سنة 2016 مبلغا قدره 2145 مليون دينار مقابل 2363 مليون دينار سنة 2015 مسجلا بذلك تراجعا قدره 10%.

وقد بلغ حجم الاستثمارات الخارجية المنجزة خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية 1097 مليون دينار سنة 2016، اي ما يعادل نسبة 51 % من الحجم الجملي للاستثمارات الخارجية المسجلة مقابل 956 مليون دينار سنة 2015 اي ما يعادل نسبة 40 % من الحجم الجملي للاستثمارات الخارجية.

واعتبارا للأهداف المدرجة ضمن المخطط الخماسي للتنمية والتي تهدف الى بلوغ الاستثمارات الخارجية الجمالية ما يناهز 2530 مليون دينار سنة 2017، فانه ينتظر ان يبلغ حجم الاستثمارات الخارجية المنجزة خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية لسنة 2017 ما يقارب 1176 مليون دينار اي بنسبة 46 % من الحجم الجملي للاستثمارات الخارجية.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- التطور المرتقب لمناخ الأعمال عبر تجسيم التوجهات والاصلاحات الجديدة
- حسن إعداد الملفات المتعلقة بالاستثمار في إطار التعاون مع الشركاء الأجانب من الدول والمنظمات العالمية وتمثيل الوزارة في الاجتماعات مع الهيئات الإقليمية والدولية بخصوص الملفات المتعلقة بالاستثمار الخارجي ومناخ الأعمال والتنافسية
- المساهمة في الملتقيات والتظاهرات الوطنية والدولية ذات العلاقة بمناخ الأعمال والاستثمار.
- دراسة المشاريع الجديدة للاستثمار الخارجي وخاصة منها المشاريع التي تتطلب عناية ومعالجة خاصة ومساندة خصوصية
- الإحاطة بالمؤسسات ومساعدتها على تذليل الإشكالات التي تواجهها وعلى تنفيذ برامجها الاستثمارية والتنسيق مع مختلف الهياكل العمومية ومع الغرف المشتركة التونسية الأجنبية،
- تسريع معالجة الملفات الإدارية الخاصة بالمستثمرين والموظفين الأجانب وذلك بالتنسيق مع المصالح المختصة

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

يبقى ضبط اهداف دقيقة بخصوص هذا المؤشر مرتبطا بعدة عوامل اخرى خارجية في علاقة بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المسجلة على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الإقليمي والعالمي وتأثيراتها على مناخ الاستثمار والأعمال بصفة عامة.

بطاقة مؤشر: نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب

رمز المؤشر: 1/ 1 /2 /4

تسمية المؤشر: نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب

تاريخ تحيين المؤشر: 2017/06/09

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الإحاطة بالإستثمار
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الترويج للاستثمار
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الترويج لتونس كموقع متميز للاستثمار
4. تعريف المؤشر: نسبة الاتصالات الهامة (Contact intéressant) المنجزة مع المستثمرين الأجانب مقارنة بعدد الاتصالات الهامة المبرمجة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي
7. التفريعات: وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب مقارنة بعدد الاتصالات الهامة المبرمجة.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الاتصالات الهامة المبرمجة وعدد الاتصالات الهامة المنجزة.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة إعلامية لمتابعة النشاط (FIPANET)
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدة التدقيق الداخلي ومراقبة التصرف.
6. تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 %.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد محمد خميس بن معاوية

6. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			توقعات 2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
70	65	60	55	44	52	72	%	نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الاجانب (*)

(*): الاتصالات الهامة: هي كل اتصال مع مستثمر أجنبي ويكون موضع متابعة منتظمة وذلك بمناسبة:

- إجراء أول اتصال مع المستثمر الأجنبي خلال التنظيم أو المشاركة في الصالونات أو الملتقيات الإعلامية وعبر المستثمر على إثره عن رغبته في الحصول على معلومات إضافية وتم هذا الطلب بصفة رسمية (مراسلة، بريد إلكتروني...)
 - كل موافقة صادرة عن مستثمر أجنبي لإجراء لقاء معه وكان نتيجة لعملية الاتصال المباشر (Démarchage direct) التي تم انجازها بناء على قائمة أولية في المستثمرين المحتملين المحددة مسبقا من طرف الوكالة.
 - كل زيارة يقوم بها مستثمر أجنبي بصفة تلقائية إلى مقر الوكالة بتونس أو إلى أحد المكاتب بالخارج وتكون هذه الزيارة محل فكرة لانجاز مشروع.
- (*): شرعت الوكالة في اعتماد هذا المفهوم (الاتصالات الهامة) بداية من سنة 2014، حيث كان يعتمد سابقا على تقدير إطارات الوكالة لهذه الاتصالات وتبويبها إما عادية أو هامة. وتم لهذا الغرض تحديد هدف سنوي لهذا المؤشر في إطار منظومة الجودة المعمول بها في الوكالة.

7. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

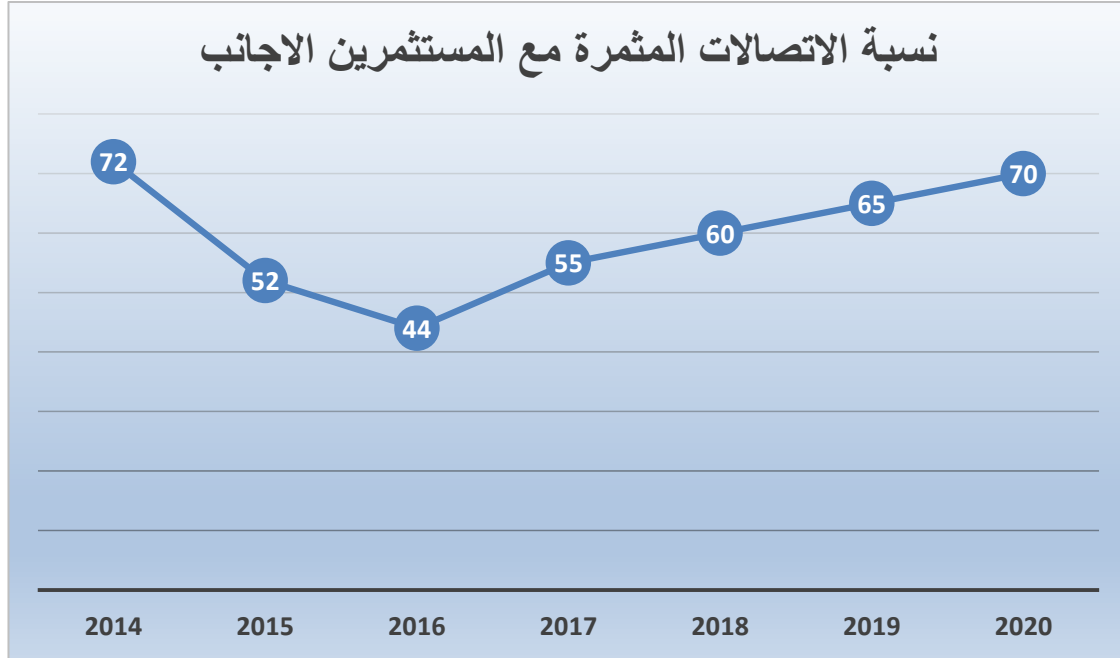
1.2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

باعتبار أن مفهوم الاتصالات الهامة يعتبر جديدا بالنسبة للوكالة فإن النتائج المسجلة كانت موزعة كما يلي:

السنة	عدد الاتصالات الهامة المبرمجة	عدد الاتصالات الهامة المنجزة	النسبة
2013	480	203	42 %
2014	207	150	72 %
2015	197	100	52 %
2016	172	77	44 %

أما من حيث التقديرات لسنوات 2020/2017 فالمتوقع أن تشهد عدد الاتصالات الهامة تطورا ملحوظا خاصة بعد صدور قانون الاستثمار الجديد والأوامر التطبيقية له والمتعلقة بالامتيازات الجبائية والمالية إضافة إلى وضوح الرؤية فيما يتعلق بالمخطط التنموي 2020/2016.

2.2. رسم بياني لتطور المؤشر :



8. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- تنظيم ملتقيات وأيام إعلامية بالخارج.
- التنظيم والمشاركة في الصالونات القطاعية ذات الأهمية العالمية.
- تدعيم الأنشطة الإعلامية والإشهارية.
- الاتصال المباشر بالمستثمرين.

مع الإشارة أن الوكالة شرعت في تنفيذ أنشطة الترويج العام من خلال تحديد نوع المشاركة في الملتقيات والأيام الإعلامية حسب أهميتها ومضاعفة العلاقات مع الكفاءات التونسية بالخارج التي يمكن التعويل عليها في دعم الوكالة قصد القيام بعمليات ترويجية لصورة تونس. كما تعمل الوكالة على تنفيذ كافة أنشطة الترويج القطاعي من خلال تحسين طريقة مشاركتها بالصالونات الدولية الهامة وتنظيم أيام إعلامية قطاعية.

9. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- ارتباط هذا المؤشر بالوضع الاقتصادي العام للبلاد وبالوضع الأمني والاجتماعي
- ارتباط هذا المؤشر بالوضع الاقتصادي العالمي

بطاقة مؤشر 3 قيس أداء: المشاريع الكبرى

رمز المؤشر 4-3-1-1

تسمية المؤشر: عدد المشاريع التي تتم متابعتها على مستوى لجنة التوجيه ولجنة الموافقات ولجان المتابعة الأخرى.

تاريخ تحيين المؤشر: 2017/06/09

أ. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الإحاطة بالاستثمار.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: المشاريع الكبرى.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تسريع الملفات الخاصة بالمشاريع الكبرى.
4. تعريف المؤشر: عدد المشاريع الكبرى التي تتم متابعتها على مستوى لجنة التوجيه ولجنة الموافقات ولجان المتابعة الأخرى وهي مشاريع سبق امضاء اتفاقيات ومذكرات تفاهم وتعهدات بشأنها.
5. نوع المؤشر: مؤشر قيس نتائج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي.
7. التفريعات: مؤشر نسبة الموافقة على المشاريع من العدد الجملي للمشاريع المعروضة.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

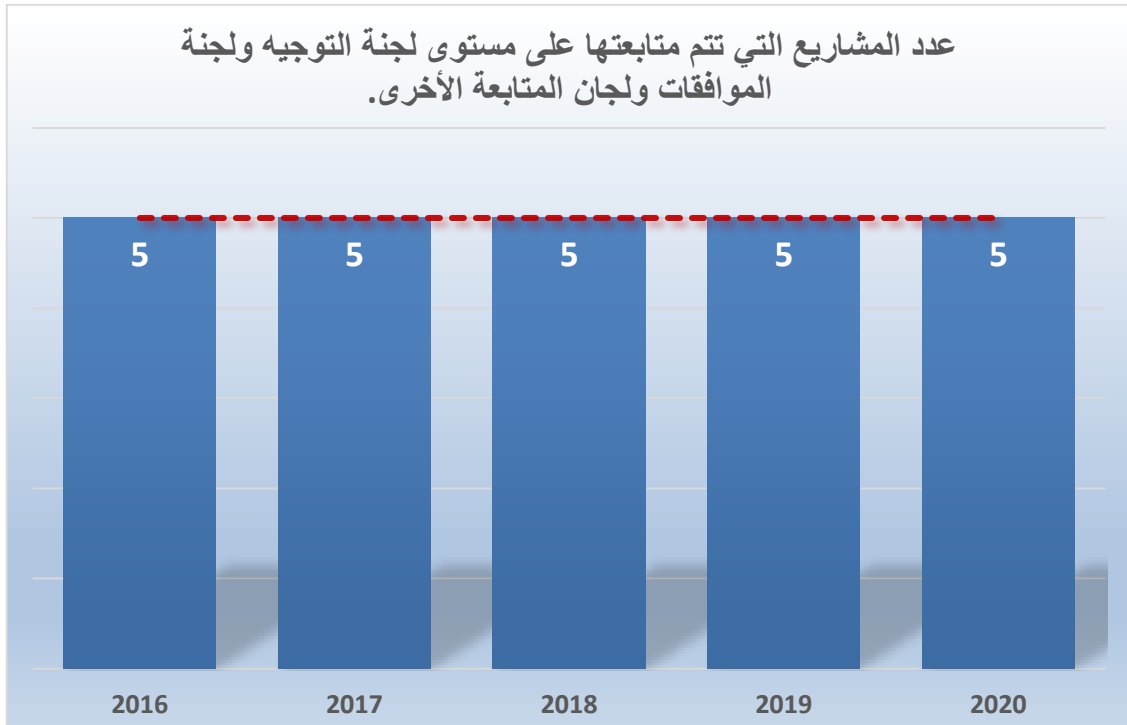
1. طريقة احتساب المؤشر يتم احتساب المؤشر بعدد ملفات المشاريع الكبرى التي تتم متابعتها على مستوى لجنة التوجيه ولجنة الموافقات ولجان المتابعة الأخرى.
2. وحدة المؤشر: عدد ملفات المشاريع.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الملفات الخاصة بالمشاريع ومحاضر جلسات اللجنة العليا للمشاريع الكبرى.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ملفات المشاريع المعنية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمشاريع الكبرى بالوزارة.
6. تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 5 ملفات.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد الساسي عثماني.

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2017	2016	2015		
5	5	5	5	5	-	-	عدد	عدد المشاريع التي تتم متابعتها على مستوى لجنة التوجيه ولجنة الموافقات ولجان المتابعة الأخرى.

يهدف العمل في هذا الإطار بالخصوص الى توفير الظروف الملائمة لإنجاز هذه المشاريع وفض الإشكاليات التي تعترضها

2- رسم بياني:



3- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تساهم المشاريع الكبرى خاصة منها المهيكلة والمندمجة في تحقيق الأولويات الوطنية من حيث متطلبات التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي. ويتطلب تجسيم هذه الأولويات معالجة الإشكاليات المتعلقة خاصة بالمشاريع الكبرى التي تم ابرام اتفاقيات ومذكرات والتزامات أخرى بشأنها مع الدولة التونسية. وباعتبار حجم هذه المشاريع وتعدد مكوناتها فان متابعتها تتطلب الكثير الجهود للتنسيق مع مختلف الأطراف المهنية في إطار التقيد بالالتزامات مع المستثمرين باعني هذه المشاريع.

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- الالمام بالملفات والاتفاقيات والتعهدات الخاصة بهذه المشاريع
- تنظيم جلسات عمل مع ومتابعة في إطار لجان التوجيه ولجن الموافقات وهياكل المتابعة الأخرى
- اعداد تقارير دورية خاصة بمتابعة كل مشروع
- التنسيق بين مختلف الاطراف خاصة لتجاوز الاشكاليات.

5- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- الصبغة المعقدة أحيانا للاتفاقيات المبرمة والالتزامات المحمولة على الدولة والاختلاف في التأويل بين المستثمر والادارة
- المتطلبات الهامة لهذه المشاريع خاصة على مستوى البنية التحتية الخارجية
- صعوبة التنسيق بالشكل المطلوب أحيانا مع مختلف الهياكل المعنية.

بطاقة مؤشر 3 قيس أداء: المشاريع الكبرى

رمز المؤشر 4:-3-1-2

تسمية المؤشر: نسبة المشاريع الجديدة التي تمت دراستها.

تاريخ تحيين المؤشر: 2017/06/09

I- الخصائص العامة للمؤشر

8. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الإحاطة بالاستثمار.
9. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر المشاريع الكبرى.
10. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تسريع الملفات الخاصة بالمشاريع الكبرى.
11. تعريف المؤشر: نسبة المشاريع الجديدة التي تمت دراستها تمهيدا لعرضها على المجلس الاعلى للاستثمار مقارنة بالملفات الواردة.
12. نوع المؤشر: مؤشر قيس نتائج.
13. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي.
14. التفرعات: مؤشر نسبة المشاريع الجديدة التي تتم دراستها من العدد الجملي للمشاريع الواردة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر يتم احتساب المؤشر: نسبة المشاريع الجديدة التي تمت دراستها تمهيدا لعرضها على المجلس الاعلى للاستثمار مقارنة بالملفات الواردة.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الملفات الخاصة بالمشاريع الجديدة الواردة على الإدارة العامة للمشاريع الكبرى.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: نسبة ملفات المشاريع الكبرى الواردة.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمشاريع الكبرى بالوزارة.
6. تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 80 %.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد نبيل عجينة

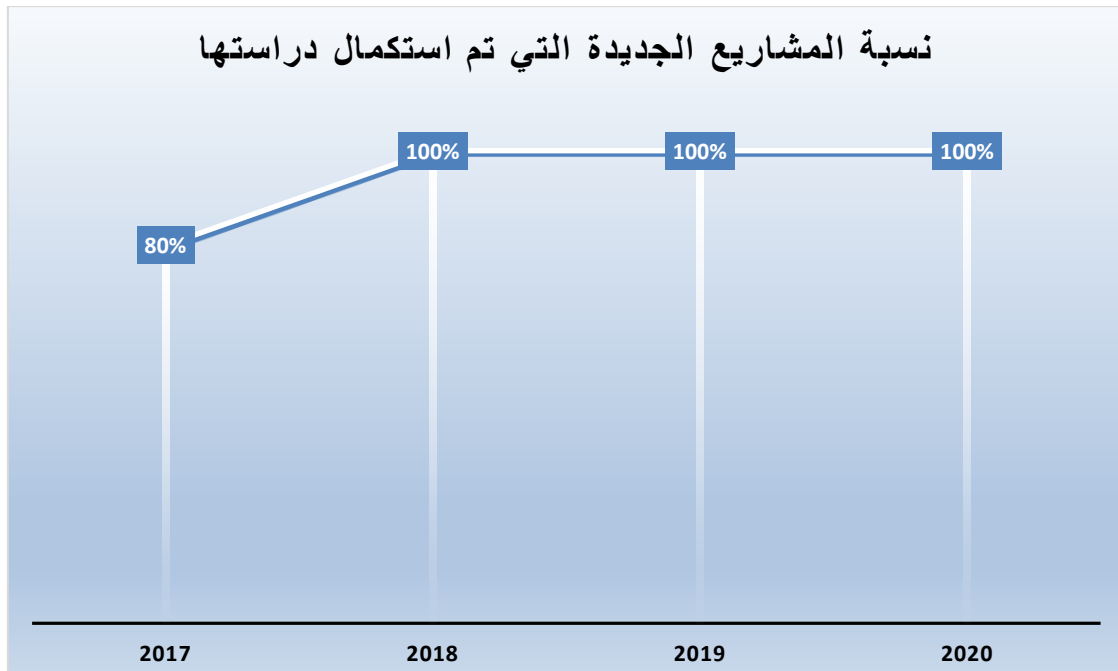
III- قراءة في نتائج المؤشر

ترتكز استراتيجية تنمية الاستثمارات الكبرى كما تم ادراجها ضمن المخطط الخماسي 2016-2020. في هذا الإطار تم افراد المشاريع الكبرى والمشايخ ذات الأهمية الوطنية بمحور خاص ضمن المنظومة الجديدة للاستثمار. ويهدف النشاط في هذا الإطار الى تسهيل انتصاب هذه المشاريع اعتبارا لمساهمتها المرتقبة في تحقيق اهداف واولويات الاقتصاد الوطني خاصة عبر الترفيع في القيمة المضافة والقدرة التنافسية واحداث مواطن شغل.

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات 2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
100	100	100	80	-	-	-	نسبة مئوية	نسبة المشاريع الجديدة التي تم استكمال دراستها.

2- رسم بياني:



3- اهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- عقد جلسات عمل مع باعثي هذه المشاريع
- التنسيق مع الهياكل العمومية المعنية بخصوص متطلبات هذه المشاريع وإمكانية الاستجابة لها
- اعداد ملفات المشاريع لرفعها للمجلس الأعلى للاستثمار

4- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر تصورات وخارطة استثمارية مسبقة يتم عرضها على باعثي هذه المشاريع لتقادي الإشكاليات والصعوبات المتعلقة بالجانب العقاري خاصة.

بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة

بطاقة مؤشر 1 نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الاطارات

رمز المؤشر : 1 / 1 / 9

تسمية المؤشر:نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الاطارات

تاريخ تحيين المؤشر : 2017/07/31

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة و المساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في الموارد البشرية و المادية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية كفاءة الموارد البشرية
4. تعريف المؤشر: تنمية الكفاءات و تحسين جودة الأداء
5. نوع المؤشر: نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي
7. التفريعات: ادارة الشؤون الادارية و المالية/ مصلحة الأعوان و التكوين

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد المشاركين في الدورات التكوينية والتربصات بالخارج/ العدد الجملي للإطارات*100
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مخطط التكوين/ تقرير انجاز مخطط التكوين
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:مجموع الأعوان / مخطط التكوين
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ادارة الشؤون الادارية و المالية / مصلحة الأعوان و التكوين
6. تاريخ توفر المؤشر: موفى كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 50 %
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الادارة الفرعية للشؤون الادارية/ مصلحة التكوين

III - قراءة في نتائج المؤشر

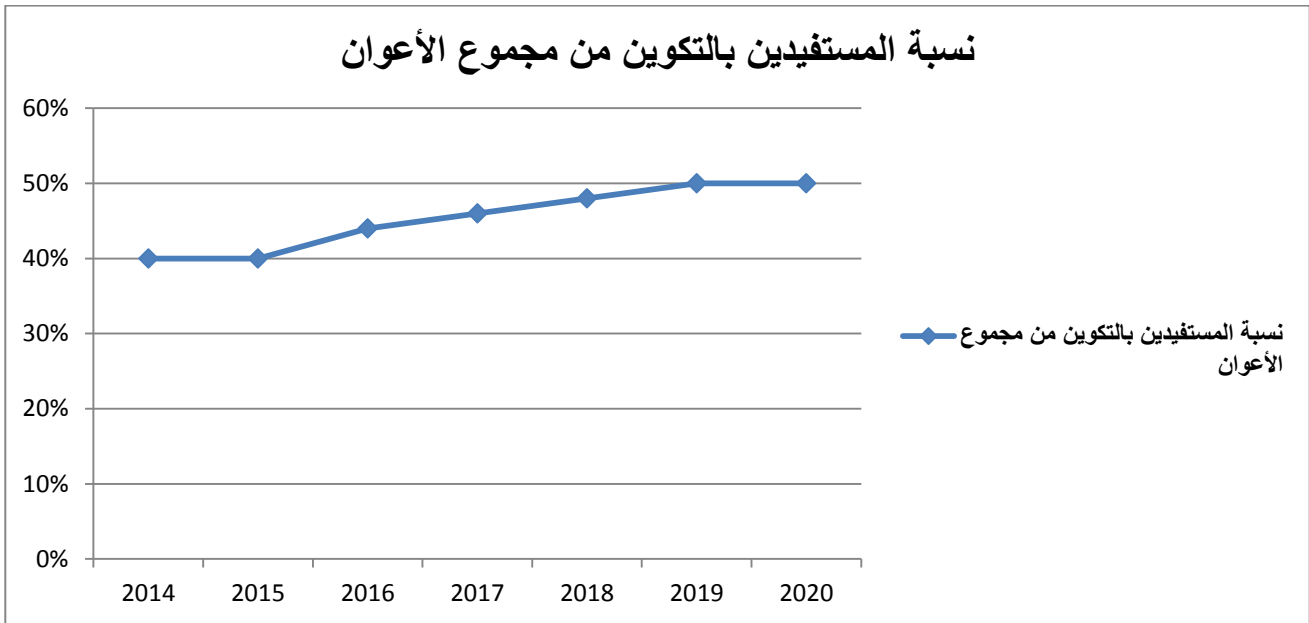
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
%50	%50	%48	%46	%44	%40	%40	نسبة	نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الأعوان

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تطور عدد المشاركين مرتبط بتطور عدد الدورات والتربصات المبرمجة بالبرنامج السنوي للتكوين. ويشمل هذا العدد المشاركين في مختلف الدورات التكوينية المنظمة من قبل مدارس التكوين الوطنية بالإضافة إلى المشاركين في الدورات التكوينية والتربصات بالخارج. وتجدر الإشارة أنه بالنسبة لسنة 2016 تم الأخذ بعين الاعتبار عدد المشاركين في الدورات التكوينية خلال الخمسة أشهر الأولى من السنة

2. رسم بياني لتطور المؤشر:



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- الحرص على انجاز مخطط التكوين
- برمجة دورات تكوينية في عدة مجالات مل جميع الأعوان بما فيهم العملة
- السعي الى ابرام اتفاقيات مع مراكز تكوين و مؤسسات في مجالات متخصصة مثل المدرسة التابعة لوزارة المالية

4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

عدم وجود دورات تكوينية في بعض المجالات التقنية الخاصة بنشاط الوزارة

بطاقة مؤشر 2: التقيد بالبرمجة السنوية للنفقات

رمز المؤشر: 1/2/1/9

تسمية المؤشر: التقيد بالبرمجة السنوية للنفقات

تاريخ تحيين المؤشر: 2017/07/31

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في الموارد البشرية والمادية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: إحكام التصرف في الموارد المادية
4. تعريف المؤشر: التقيد بالبرمجة السنوية للنفقات
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نتائج
7. التفريعات: الادارة الفرعية للوسائل والمعدات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: نسبة عدد الإستشارات وطلبات العروض المنجزة حسب رزنامة البرمجة السنوية للنفقات مع مقبولية خمسة عشر يوما من التأخير في الإعلان على أقصى تقدير
2. وحدة المؤشر: : نسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد عمليات التزود المبرمجة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الجداول المرفقة للبرمجة السنوية للنفقات (جداول طلبات العروض والشراءات خارج نطاق الصفقات)
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: احصائيات
6. تاريخ توفر المؤشر : في نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: -
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الشؤون المالية والمعدات

III- قراءة في نتائج المؤشر

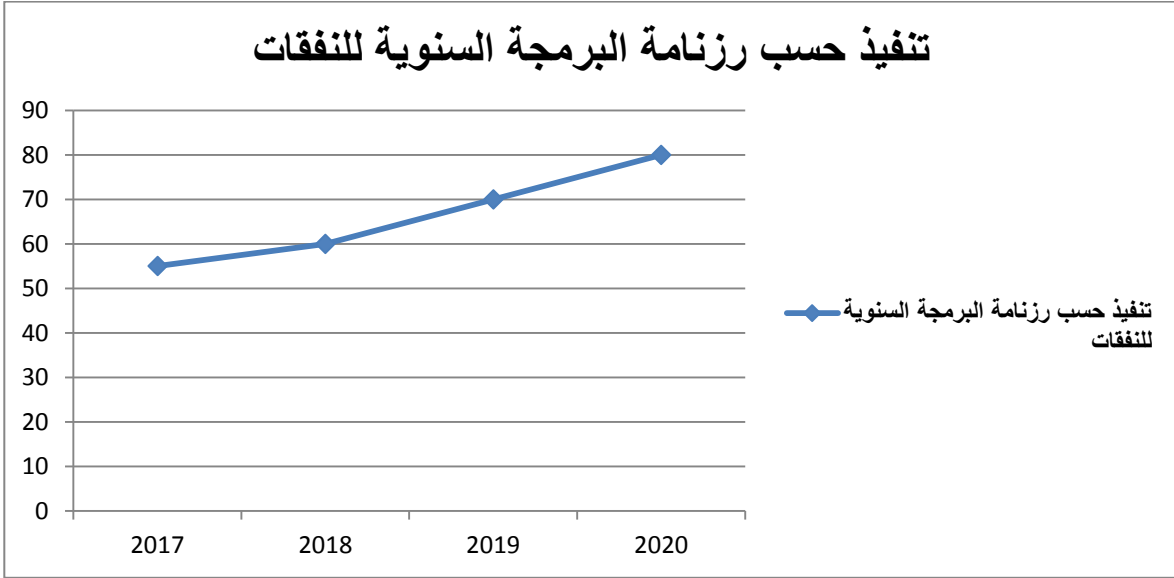
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
80	70	60	55	-	-	-	نسبة	تنفيذ حسب رزنامة البرمجة السنوية للنفقات

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يهدف هذا المؤشر إلى ترشيد نفقات الصيانة من خلال تنظيم التدخلات حسب الأولوية وتحسين صيانة المعدات والتجهيزات الإدارية وبرمجتها على مدار السنة خاصة في إطار الصفقات العمومية.

2. رسم بياني لتطور المؤشر:



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- ✓ ضبط عمليات التزود بمواد أو خدمات طلبات الأشغال الكبرى في إطار صفقات عمومية واستشارات
- ✓ الحرص على توزيع عمليات التزود على كامل السنة
- ✓ الإختيار الأمثل لتوقيت التنفيذ حسب مقتضيات العمل الإداري ودراسة أحوال السوق.

4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- ✓ مدى استجابة الموردين للطلبات موضوع التزود
- ✓ التغيير في صبغة وكميات التزود نتيجة لظروف غير متوقعة

رمز المؤشر 9 / 2 / 1 / 1

تسمية المؤشر: نسبة تطور النظام المعلوماتي

تاريخ تحيين المؤشر: 2017/07/31

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة و المساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: النظام المعلوماتي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير النظام المعلوماتي
4. تعريف المؤشر: مؤشر يحدد نسبة تطور النظام المعلوماتي ويتكون من أربع مؤشرات فرعية:

- ✓ نسبة إنجاز الميزانية المخصصة لاقتناء تجهيزات إعلامية
- ✓ نسبة إنجاز التوصيات المنبثقة عن التدقيق في السلامة المعلوماتية
- ✓ نسبة إنجاز الميزانية المخصصة للتكوين في الإعلامية
- ✓ نسبة الأعوان الذين يستعملون تطبيقات إعلامية

5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

7. التفرعات: لا توجد تفرعات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (نسبة إنجاز ميزانية التجهيزات الإعلامية + نسبة إنجاز التوصيات المنبثقة عن التدقيق في السلامة المعلوماتية + نسبة إنجاز ميزانية التكوين في الإعلامية + نسبة الأعوان الذين يستعملون تطبيقات إعلامية)/4
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية (%)
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الميزانية، توصيات تقرير التدقيق الخاص بسلامة النظام المعلوماتي، عدد مستعملي التطبيقات الإعلامية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ميزانية الوزارة / تقرير مهمة التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي / الإدارة العامة للأنظمة المعلوماتية

6. تاريخ توفّر المؤشر: نهاية السنة

7. القيمة المستهدفة للمؤشر: نسبة تظاهي 100%

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للأنظمة المعلوماتية

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
77,5	68,0	58,3	46,5	25,1	-	-	نسبة	1-1-3 نسبة تطور النظام المعلوماتي

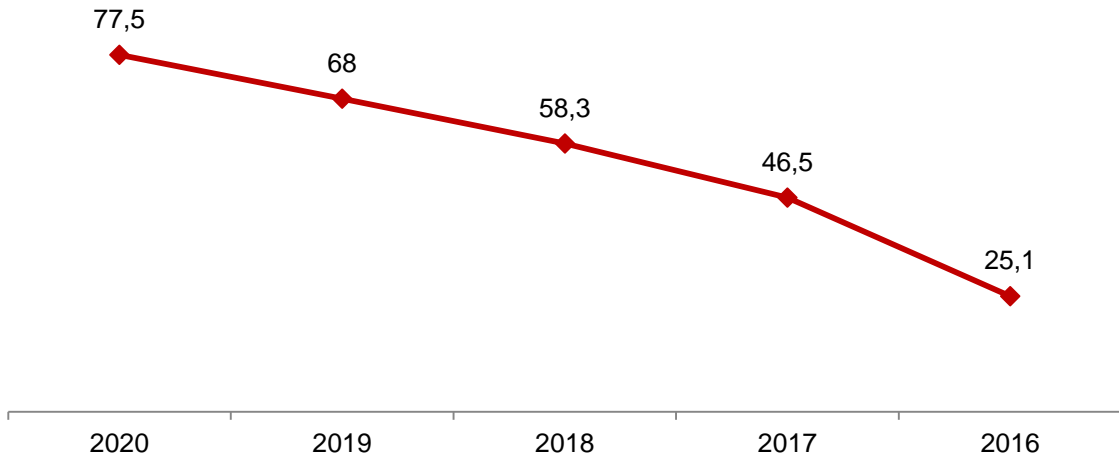
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهد مؤشر تطور النظام المعلوماتي تطورا بين سنتي 2016 و 2017 وذلك باعتبار انطلاق تنفيذ توصيات تقرير التدقيق في السلامة المعلوماتية خلال سنة 2017 وتركيز واستغلال منظومة التصرف في المراسلات الجديدة GEC ومنظومة التصرف في العطل السنوية لأعوان الوزارة.

وسيشهد مؤشر تطور النظام المعلوماتي تطورا ملحوظا خلال السنوات القادمة من خلال العمل على تنفيذ البرامج السنوية لتطوير البنية التحتية والتكوين والتكثيف في استعمال التطبيقات الإعلامية وتركيز أسس السلامة المعلوماتية وتنفيذ برنامج الإدارة الإلكترونية.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

نسبة تطور النظام المعلوماتي



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:
2. وضع برامج سنوية لتجديد أسطول الحواسيب والأجهزة الإعلامية (تحديد الخصائص الفنية، القيام بإجراءات الاقتناءات السنوية، تركيز البرمجيات الضرورية وتوزيع المعدات حسب معايير مطبوعة)
3. اقتناء البرمجيات الأساسية
4. صيانة المعدات والشبكة الداخلية
5. استغلال منظومات التراسل والتبادل الإلكتروني للوثائق
6. تأطير ومساندة المستعملين
7. اقتناء وتركيز الحلول المنبثقة عن توصيات تقرير التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي للوزارة (الواقى من الفيروسات، الجدار الناري، نظام مراقبة واستكشاف العطب على مستوى الأجهزة الحساسة، ...)
8. ضبط برنامج سنوي للتكوين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال (تحديد برامج التكوين ذات العلاقة بإدارة الشبكة الداخلية واكتساب المهارات في مجال السلامة وتطوير التطبيقات المعلوماتية، إعداد كراس الشروط الخاص بالتكوين، تنفيذ البرنامج)
9. تطوير التطبيقات وصيانتها، تكوين المستعملين وتأطيرهم
10. أرشفة المعطيات الهامة
11. صيانة وتطوير موقع واب الوزارة والبوابات الوطنية
- استغلال التطبيقات الوطنية والأفقية والتطبيقات المتوفرة على الشبكة الإدارية المندمجة
5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

لاشيء

**بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية التي لا
تكتسي صبغة إدارية المتدخلة
في برنامج التوازنات الجمالية والإحصاء**

المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

1. البرنامج : التخطيط والتحليل

التعريف

1. النشاط الرئيسي : الدراسات والتحليل الكمية
2. ترتيب المنشأة : أ
3. مرجع الإحداث : قانون المالية عدد 57 لسنة 1967 المؤرخ في 30 ديسمبر المتعلق بتصرف سنة 1968 كما تم تنقيحه بقانون المالية عدد 87 لسنة 1972 المؤرخ في 27 ديسمبر 1972 المتعلق بتصرف سنة 1973.
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي : الأمر عدد 2134 المؤرخ في 2 نوفمبر 1998 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق سير المعهد كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 2474 لسنة 2008 المؤرخ في 1 جويلية 2008.
5. تاريخ امضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة : 2007.

إطار القدرة على الأداء

1. الاستراتيجية العامة : انجاز الدراسات والتحليل بما يتوافق مع أهداف مخططات التنمية وأولويات المرحلة.
2. تحديد المساهمة في اهداف البرنامج : مساهمة مباشرة
3. أهم الأولويات والاهداف : النجاعة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.
4. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة :
 - مؤشر 1 : إعداد ثلاث تقارير سنوية
 - التقرير السنوي حول اقتصاد المعرفة،
 - التقرير السنوي حول القدرة التنافسية ومناخ الأعمال،
 - التقرير السنوي حول الانتاجية.
 - مؤشر 2 : استكمال الدراسات التي هي في طور الانجاز على غرار الاستثمار والتحولات الاجتماعية وغيرها،
 - مؤشر 3 : تقييم السياسات وإعداد الافاق المستقبلية عبر مزيد تطوير الاليات (النمذجة)
 - مؤشر 4: انجاز دراسات جديدة تندرج ضم انشغالات المجموعة الوطنية والتحديات المطروحة على الاقتصاد التونسي.
5. الإجراءات المصاحبة :
 - تحيين التنظيم الاداري،

- تحيين الهيكل التنظيمي،
- تدعيم الهيكل بالموارد البشرية الضرورية.

الميزانية

ميزانية سنة 2018 : 5226 أ د

نفقات التصرف: 4936 أ د

- التأجير: 4101 أ د
- التسيير: 742 أ د
- التخل: 93 أ د

نفقات التنمية: 290 أ د

2. البرنامج : التخطيط والتحليل

التعريف:

6. **النشاط الرئيسي :** إعداد الدراسات والمسوحات الإحصائية، بما في ذلك تجميع المعلومة الإحصائية ومعالجتها وتحليلها ونشرها وذلك بالتنسيق مع الهياكل الإحصائية العمومية المختصة الأخرى، إلى جانب تنظيم التوثيق الإحصائي الوطني المتعلق بالنشاط التنموي وذلك بتجميع المعطيات المنتجة من قبل مختلف مكونات المنظومة الوطنية للإحصاء.
7. **ترتيب المنشأة :** أ
8. **مرجع الإحداث :** الفصل 21 من قانون المالية عدد 64 لسنة 1969 المؤرخ في 31 ديسمبر 1969.
9. **مرجع التنظيم الإداري والمالي :** المر عدد 2408 لسنة 2000 المؤرخ في 17 ديسمبر 2000.
10. **تاريخ امضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة :** جوان 2010.

إطار القدرة على الأداء

1. **الاستراتيجية العامة :** ستتركز استراتيجية العمل خلال الفترة المقبلة أساسا على المحاور التالية :
 - دعم جودة المعلومة الإحصائية في كل المجالات وفق المناهج والطرق المتعارف عليها على الصعيد الدولي والاستفادة مما تتيحه التكنولوجيات الجديدة في هذا المجال،
 - الاستجابة إلى الطلبات المتزايدة من الإحصائيات وخاصة على المستوى الجهوي والمحلي،
 - تمهين كل العاملين في الميدان الإحصائي ودعم قدراتهم العلمية والتطبيقية،
 - دعم التنسيق والتشاور مع كل المتدخلين في العمل الإحصائي والاستفادة قدر الامكان من الفرص المتاحة في مجال التعاون الدولي،
 - تطوير آليات التواصل والإعلام ونشر الثقافة الإحصائية،
 - مزيد إحكام التصرف المالي والإداري بالمعهد وتعصيرها في اتجاه الارتقاء بها إلى معايير الحوكمة.
2. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج :** غير مباشر
3. **أهم الأولويات والاهداف :** تدعيم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي وتطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة.
4. **مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة :**
 - **مؤشر 1 :** انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة،
 - **مؤشر 2 :** احترام رزنامة النشر،

- مؤشر 3 : الدورات التكوينية المنجزة.

5. الإجراءات المصاحبة :

- مساندة مالية : ميزانية الدولة،
- المصادقة على النصوص التنظيمية : تحيين الهيكل التنظيمي وإعداد قانون أساسي خاص،
- تدعيم الهيكل بالموارد البشرية الضرورية : انتداب 10 مهندسين و 10 تقنيين في الإحصاء.

الميزانية

تقدر الاعتمادات المقترحة لميزانية المعهد الوطني للإحصاء لسنة 2018 ب 25166 أ د مقابل 25936 أ د سنة 2017 مسجلة بذلك نقص بحوالي 770 أ د أي ما يعادل 3%.

وتتوزع الميزانية المقترحة كالاتي :

- نفقات التصرف : 21929 أ د مقابل 19736 د سنة 2017 بنسبة زيادة تتاهز 11.11%.
- نفقات التنمية : 3237 أ د مقابل 6200 أ د سنة 2017 أي نسبة إنخفاض تقدر ب 47.8%.

بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية التي لا
تكتسي صبغة إدارية المتدخلة
في برنامج التنمية القطاعية والجهوية

بطاقة عدد 1: المندوبية العامة للتنمية الجهوية

البرنامج : التنمية الجهوية

1- التعريف

1. النشاط الرئيسي : التنمية والتخطيط ومساندة الاستثمار الجهوي
2. ترتيب المنشأة : أ
3. مرجع الأحداث : قانون عدد 82 لسنة 1994 مؤرخ في 18 جويلية 1994
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي : أمر عدد 3364 لسنة 2006 مؤرخ في 25 ديسمبر 2006
5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/ المؤسسة (إذا وجد) :

II – إطار القدرة على الأداء:

1. الإستراتيجية العامة :

- المساهمة في ضبط الإستراتيجيات والسياسات التنموية الجهوية بالولايات مرجع نظر المندوبية لتستجيب لمشاكل التنمية بالجهات،
 - توفير المعطيات الإحصائية والدراسات القطاعية لاعتمادها في إعداد المخطط
- #### 2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج
- تطوير آليات التخطيط الجهوي بما يساهم في تحسين القدرة على إستشراف السياسات والبرامج التنموية على المستويين المحلي والجهوي،
 - إعداد إستراتيجيات تنموية لكل ولايات إقليم الشمال الشرقي والوسط الشرقي باعتماد الطريقة التشاركية،
 - تطوير المنظومة الإحصائية الجهوية والرفع من جودة المعلومة الإقتصادية والإجتماعية،

- مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار الخاص،
- إتمام تنفيذ برنامج التنمية المندمجة في قسطيه الأول والثاني وتقييم إنجازاته،
- تطوير النظام المعلوماتي وتحسينه،
- تعزيز مؤشرات الموارد البشرية وتحسين الإنتاجية.

3. أهم الأولويات والأهداف:

1. بعث حركية اقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بمناطق تدخل برنامج التنمية المندمجة.
2. إعداد ومتابعة المخطط الجهوي و تطوير آليات نشر و تحليل المعلومات الإحصائية:
3. مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار

4. مؤشرات قياس الأداء واهم الأنشطة :

الأنشطة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الهدف
إنجاز عناصر البنية الأساسية المنتجة: الآبار العميقة والسطحية وكهربية وتجهيز الآبار وتهيئة المناطق السقوية والمناطق الحرفية والمناطق الصناعية والأسواق وبناء المحلات الصناعية والإقتصادية وفضاءات ترويح ومراكز تجميع المنتوجات الفلاحية والجزء الخاص بالدراسات والتسيير .	- نسبة تقدم الانجاز المالي لعناصر البنية الأساسية المنتجة	بعث حركية اقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية و دعم التشغيل بمناطق تدخل برنامج التنمية المندمجة
إنجاز عناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية: الطرق والمسالك والماء الصالح للشرب والتطهير والتزوير العمومي والصحة والثقافة والشباب والرياضة والمنترهات والمناطق الخضراء والتكوين والجزء الخاص بالدراسات والتسيير .	- نسبة تقدم الانجاز المالي لعناصر البنية الأساسية و التجهيزات الجماعية	1
إحداث المشاريع الفردية المنتجة	- عدد مواطن الشغل المحدثة سنويا	
- إعداد مذكرات منهجية حول كيفية متابعة وتقييم الاستثمار الخاص والعمومي على المستوى الجهوي	دليل منهجي للتخطيط الجهوي	إعداد و متابعة المخطط

<ul style="list-style-type: none"> - إعداد مذكرات منهجية حول كيفية متابعة وتقييم الإنتاج والتشغيل على المستوى الجهوي. - تقييم مدى التقدم في تجسيم إستراتيجية التنمية على المستوى الجهوي خلال السنة المعنية (تطور الاستثمار الخاص والعمومي، التشغيل، الإنتاج ومحيط الإنتاج، مدى تجسيم الحوكمة الرشيدة، مدى تحسن الأوضاع البيئية...) - اقتراح الإجراءات والتدابير للحد من الإشكاليات المطروحة وتسريع نسق التنمية والنمو. 		<p>الجهوي و تطوير آليات نشر و تحليل المعلومات الإحصائية</p>	
<ul style="list-style-type: none"> - متابعة قطاعية من مختلف المصالح الفنية لتقدم انجاز المشاريع العمومية. - حوصلة مختلف الأعمال من قبل إدارة التنمية الجهوية. - حوصلة هذه التقارير من قبل المندوبية العامة للتنمية الجهوية وتبويب المعطيات المضمنة بهذه التقارير بإحصاء المشاريع حسب وضعية تقدمها او الصعوبات التي تعترضها. - اقتراح الحلول والآليات لتسريع انجازها وذلك في إطار تقرير تاليفي اقليمي بالإضافة إلى التقارير الجهوية. 	<p>إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم تنفيذ المشاريع العمومية</p>		
<ul style="list-style-type: none"> - تحسين التقارير من حيث الشكل بإدخال الرسوم البيانية والخرائط. - تحسين التقارير من حيث المحتوى وذلك ب: - التحري في المعلومة بالاعتماد على تعدد مصادر ها والقيام بتقاطعات. - إضافة مؤشرات اقتصادية واجتماعية جديدة هادفة وذات جدوى - تطوير عملية تحليل المعطيات. - الاستعانة بالنشريات الإحصائية التي تصدر على المستوى الوطني وتعلق بالوضع التنموي بالجهات 	<p>إعداد تقارير سداسية حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي بالجهات</p>		
<ul style="list-style-type: none"> - تحليل مؤشرات التنمية وإتمام إرساء نظام المعلومات وقاعدة المعطيات الجهوية. - ربط المندوبية العامة للتنمية الجهوية علاقات شراكة مع منتجي ومزودي المعطيات الإحصائية الجهوية بهدف تجميعها ورقيا ثم تدريجيا إلكترونيا، ووضعها على ذمة مستحقيها في فضاء موحد شأنه تيسير عملية البحث والولوج والاستعمال. 	<p>إعداد نشريات إحصائية وتحليلية لكل جهة</p>		
<ul style="list-style-type: none"> - 	<p>نسبة تقدم إعداد دراسة تنمية المعتمدات الداخلية لإقليم الوسط الشرقي</p>	<p>مساندة التنمية والنهوض</p>	<p>3</p>
<ul style="list-style-type: none"> - 	<p>نسبة تقدم إعداد دراسة استراتيجية (بنزرت-منوبة- زغوان-المهدية)</p>	<p>بالإستثمار</p>	

<p>- نسبة تقدم إعداد دراسة استراتيجية (سوسة-المنستير) - نابل-تونس-بن عروس- صفاقس-أريانة)</p>	
<p>- وضع الوثيقة الترويجية على ذمة المستثمرين في المواقع الالكترونية للولايات المعنية و هيكل مساندة التنمية. - تحسين نوعية وجودة الوثيقة وتدعيمها برسوم بيانية وخرائط - تنظيم تظاهرات هادفة والمشاركة في تظاهرات دولية لها علاقة بالمجال.</p> <p>التحيين الدوري للمعطيات والمعلومات الواردة بالوثيقة مع السعي إلى توفير أخرى جديدة تتماشى وحدثة المستجدات ومتطلبات الظرف الاقتصادي والاجتماعي السائد.</p>	<p>آليات التسويق الجهوي</p>

5. الإجراءات المصاحبة : يتطلب تجسيم الأهداف المرسومة إتخاذ جملة من الإجراءات الرامية إلى تحسين التصرف الإداري وإضفاء المزيد من النجاعة والفاعلية عليه.

وتتمثل أهم الإجراءات في :

- المصادقة على الهيكل التنظيمي وتفعيله،

- تحيين دليل الإجراءات وبطاقات المهام.

- إعداد قانون الإطار،

- تنقيح النظام الأساسي لأعوان المندوبية.

III.الميزانية:

تمّ تقدير ميزانية التصرف والتنمية للمندوبية العامة للتنمية الجهوية المقترحة لسنة 2018 بـ **32,049** م.د (منها **22,049** م.د من موارد ميزانية الدولة و **10** م.د كتمويل خارجي وذلك دون اعتبار فواضل الإعتمادات والتي سيتواصل استهلاكها والمقدرة بـ **21,145** م.د) تتوزع كما يلي:

الوحدة: أ.د

اعتمادات الدفع				العنوان
المجموع	موارد خارجية	فواضل إعتمادات	موارد الميزانية	
8149	-	313	7836	العنوان الأول
23900	10000	40	13860	نفقات التنمية
410			410	الإستثمار المباشر
17950	10000		7950	برنامج التنمية المندمجة القسطين 2+1
1000			1000	برنامج التنمية الحضرية المتكاملة
4500			4500	برنامج التنمية المندمجة قسط 3
32049	10000	353	21696	المجموع العام

بطاقة عدد2: ديوان تنمية الوسط الغربي

البرنامج : التنمية الجهوية

البرنامج الفرعي الثاني : التخطيط الجهوي و مساندة التنمية

التعريف :

1. النشاط الرئيسي: التنمية الجهوية.
2. ترتيب المنشأة: صنف ب
3. مرجع الإحداث: القانون عدد84 لسنة 1994 المؤرخ في 18 جويلية 1994
4. مرجع التنظيم الإداري و المالي:الأمر عدد 421 لسنة 1998 المؤرخ في 18 فيفري 1998
5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة و ديوان تنمية الوسط الغربي :
(2007-2011) بتاريخ 27 أوت 2010 تحت عدد 1739

إطار القدرة على الأداء :

1. الإستراتيجية العامة:

تتمثل الإستراتيجية العامة للديوان في:

- المساهمة في إرساء رؤية تنموية قادرة على تجاوز الصعوبات و الإستجابة للتطلعات كما أن إرساء الدعامة المؤسساتية للبلاد إطار ملائم لبلورة منوال تنموي قادر على الحد من الفوارق الجهوية و إحكام إستغلال الطاقات والثروات المتوفرة بالجهات.
 - إحداث مواطن شغل قارة وتدعيم القدرة الشرائية.
 - إعتداد اللامركزية كعنصر أساسي على درب وضع إستراتيجية وطنية للتنمية الجهوية.
2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة.
 3. أهم الأولويات والأهداف :

أهداف الديوان :

- السهر على متابعة تنفيذ مخطط التنمية 2016-2020.
- إضفاء النجاعة اللازمة علي أنشطة مساندة التنمية المتعلقة بدفع الإستثمار وتسويق التراب الجهوي وتثمين آلية التعاون الدولي وذلك بإدراجها ضمن برنامج عمل مترابط.

- إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط الجهوي.
- إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم إنجاز المشاريع العمومية.
- إعداد تقارير سداسية حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي بالجهات.
- إعداد نشریات إحصائية وتحليلية لكل جهة.

4. مؤشرات قياس الأداء و أهم الأنشطة:

يشمل الهدفين المرسمين للبرنامج الفرعي " التخطيط ومساندة التنمية " علي 08 مؤشرات لقيس الأداء تم إختيارها بالإعتماد على التجارب المكتسبة في تنفيذ أنشطة الديوان من ناحية ، وبالأخذ بعين الإعتبار ضرورة إرساء مقاييس موضوعية وعملية لتقييم النتائج المحققة ومدى توظيف الإعتمادات حسب البرامج والأنشطة من ناحية أخرى.

الهدف : إعداد ومتابعة المخطط الجهوي وتطوير آليات تقرير وتحليل المعلومات الجهوية.

المؤشر : إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط الجهوي.

الأنشطة : إعداد تقارير سنوية لمتابعة المخططات لكل جهة- تقرير إقليمي .

نسبة الإنجاز (100%) .

المؤشر : إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم إنجاز المشاريع العمومية.

الأنشطة : إعداد تقارير ثلاثية لمتابعة إنجاز المشاريع العمومية.

نسبة الإنجاز (100%) .

المؤشر : إعداد تقارير سداسية حول الظرف الإجتماعي والإقتصادي بالجهات.

الأنشطة : صياغة تقارير سداسية للظرف الإقتصادي والإجتماعي لولايات الإقليم.

نسبة الإنجاز (100%) .

المؤشر : إعداد نشریات إحصائية وتحليلية لكل جهة.

الأنشطة : إصدار النشريات والمصادقة عليها.

نسبة الإنجاز (100%) .

الهدف : مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار.

المؤشر : عدد دراسات الجدوى الإقتصادية للمشاريع.

الأنشطة : - إنجاز 165 دراسة 100% .

نسبة الإنجاز 80% .

المؤشر : نسبة تقدم إعداد الدراسات التنموية بالجهات.

الأنشطة :- منظومة السياحة البديلة.

- منظومة الطين.

نسبة الإنجاز 75% لكل منظومة.

المؤشر : أليات التسويق الجهوي.

الأنشطة : - تحيين موقع الواب.

- تحيين وتوزيع الوثائق الترويجية.

- تنظيم ندوات للتعريف بالمنظومات الإقتصادية.

نسبة الإنجاز 100% .

المؤشر : عدد إتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي.

- مواصلة برامج التعاون الدولي مع :

* الوكالة الألمانية للتعاون الفني.

* الإتحاد الأوروبي.

* الجانب السويسري (الأنشطة المتعلقة بالمائدة المستديرة).

5.الإجراءات المصاحبة:

- مراجعة الهيكل التنظيمي لديوان تنمية الوسط الغربي.

- مراجعة النظام الأساسي لأعوان ديوان تنمية الوسط الغربي.

- مراجعة تموقع الديوان ودوره في المجال التنموي.

الميزانية :

1 - تقديم عام لميزانية ديوان تنمية الوسط الغربي لسنة 2018

1-1- ميزانية التصرف لسنة 2018

تتوزع الإعتمادات المقترحة لنفقات التصرف بعنوان سنة 2018 لديوان تنمية الوسط الغربي على النحو

التالي :

مقترح 2018				البيانات
الجملة	الفواضل	الموارد الذاتية	منحة الدولة	
109				عدد الأعوان
2284			2284	نفقات التأجير
255			255	نفقات وسائل المصالح
85		30	55	التدخل العمومي
2624		30	2594	الجملة

1-2- ميزانية التنمية لسنة 2018

تتوزع الإعتمادات المقترحة لنفقات التنمية بعنوان سنة 2018 لديوان تنمية الوسط الغربي على النحو التالي :

نفقات التنمية بالدينار			البيانات
مقترح 2018		مرسم 2017	
مشاريع جديدة			
الدفع 2018	التعهد 2018		
40	100	84	الدراسات والندوات
20	70	50	* البرامج الإعلامية
20	50	20	* التجهيزات المختلفة
0	0	70	إقتناء وسائل النقل
10	30	-	التعاون الفني
800	1000	1000	بناء المقر الإجتماعي للديوان
400	623	823	بناء مقر الإدارة الجهوية للتنمية بسيدي بوزيد
1290	1873	2047	المجموع

بطاقة عدد 3 : ديوان تنمية الشمال الغربي

1. برنامج التنمية الجهوية / ديوان تنمية الشمال الغربي

التعريف :

1. النشاط الرئيسي:

- جمع كل المعلومات اللازمة والقيام بالدراسات الضرورية واقتراح التدابير التي من شأنها أن تمكّن من تحديد السياسات في ميدان التنمية بصفة عامة واختيار برامج الإستثمار العمومي ودفع الإستثمار الخاص بمناطق تدخل الديوان (ولايات سليانة، باجة، جندوبة والكاف) ومتابعة وتقييم نتائج هذه السياسات.
- مساعدة السلط الجهوية على إستنباط وإعداد وتنفيذ مخططات وبرامج التنمية بكل ولاية ومعاضدتها في ميدان التنسيق بين مختلف المتدخلين ومتابعة إنجاز وتقييم المخططات والبرامج.
- العمل على تحقيق التناسق بين المخططات والبرامج في مناطق تدخل الديوان
- المساهمة في إعداد برامج وخطط العمل الهادفة إلى دفع وتنشيط الإستثمار الخاص بالجهات المعنية ومتابعة مراحل إنجازها، وذلك بالتعاون مع الهياكل الفنية والمصالح الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية.
- دعم عمل الهياكل الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية في ميدان النهوض بالإستثمار الخاص.

2. ترتيب المنشأة: مؤسسة عمومية ذات صبغة صناعية وتجارية

3. مرجع الأحداث: تم إحداث ديوان تنمية الشمال الغربي بمقتضى القانون عدد 85 لسنة 1994 مؤرخ

في 18 جويلية 1994

4. مرجع التنظيم الإداري والمالي:

- الأمر عدد 420 لسنة 1998 المؤرخ في 18 فيفري 1998 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق سير ديوان تنمية الشمال الغربي.
- الأمر عدد 29 لسنة 1999 المؤرخ في 04 جانفي 1999 المتعلق بضبط الهيكل التنظيمي لديوان تنمية الشمال الغربي.

- الأمر عدد 1736 لسنة 1999 المؤرخ في 09 أوت 1999 المتعلق بالمصادقة على النظام الأساسي الخاص بأعوان ديوان تنمية الشمال الغربي.

إطار القدرة على الأداء

1. الإستراتيجية العامة:

* في مجال التخطيط

- متابعة وتقييم إنجازات المخطط (2016-2020): إعداد تقارير تأليفية حول متابعة إنجازات المخطط خلال سنة 2016 وتوقعات سنة 2017 على صعيد كل ولاية وعلى مستوى الإقليم وتتضمن هذه التقارير تقييم الإنجازات على مستوى حجم الإستثمارات والإنجاز المادي والإنتاج والتشغيل وتطور أهم المؤشرات التنموية ذات العلاقة بظروف عيش المواطن إلى جانب تقييم مدى تجسيم المحاور الأساسية للتنمية بالنسبة لولايات الشمال الغربي.
- المنظومة الإعلامية لمتابعة المشاريع: إستغلال المنظومة الإعلامية التي سيتم تركيزها بالتعاون الوثيق مع المركز الوطني للإعلامية لمتابعة مدى تقدم إنجاز المشاريع العمومية من حيث العدد وكذلك حجم الإستثمارات في القطاعات فضلا عن إبراز المشاريع التي تلاقي الصعوبات في الإنجاز.
- المخططات التشاركية لتنمية المعتمديات: سيقع العمل خلال الفترة القادمة إلى التأسيس لثقافة العمل التشاركي مع الأطراف ذات العلاقة بالشأن المحلي من أجل تنمية محلية ديناميكية تتبع من المواطن وتتجز بمشاركته الفاعلة في كل المراحل بدءا بالتشخيص والتصور إلى الإنجاز والمتابعة، وفي هذا الإطار سيتم إعداد مخططات تنموية تشاركية لبعض معتمديات الإقليم بدءا بالمعتمديات الحدودية والمعتمديات الأقل نمو.

* في مجال الإحصائيات

- الوثائق الإحصائية: إعداد الوثائق الإحصائية الولايات بالأرقام لسنة 2015 (باجة وجندوبة والكاف وسليانة) ووثيقة الإقليم بالأرقام لسنة 2015 وتتضمن هذه الوثائق معطيات عامة ومعطيات حول البنية الأساسية وظروف عيش المواطن وكذلك معطيات حول إمكانات وواقع قطاعات الإنتاج (الفلاحة، الصناعة، الخدمات...) والهدف هو مزيد توفير معطيات جهوية ومحلية لإستغلالها في إعداد الدراسات القطاعية والدراسات الإقتصادية للمشاريع...
- بنك المعطيات الجهوي: حرصا على توفير المعلومة الإحصائية ومختلف البيانات الجهوية تم تركيز منظومة قاعدة معلومات بالديوان "Statistic Data" وذلك بالتعاون مع وكالة التعاون الفني الألماني GIZ وحاليا فإن مختلف الإدارات الجهوية للتنمية بالشمال الغربي بصدد إدراج

البيانات في شتى المجالات والقطاعات، وفي مرحلة ثانية سيتم إستخدام المعلومات المخزنة في منظومة المؤشرات الجهوية والتي يتم حاليا العمل على تصميمها من قبل ففني مختص وإستعماله لاحقا كأداة إعلام وتقييم للوضع الحالي من خلال جملة المؤشرات والتقاييم الدورية التي سيعمل على نشرها.

- المذكرات الإحصائية: إعداد تقرير حول المؤشرات المتعلقة بالبنية الأساسية بإعتماد تقرير صادر عن المعهد الوطني للإحصاء وذلك بغية توفير المعطيات مقارنة بالوطني فضلا عن وضعها على ذمة مستعملي المعلومات على المستوى المحلي والجهوي والوطني.

* في مجال النهوض بالإستثمار الخاص

• مرافقة أصحاب المشاريع:

- تشخيص فكرة المشروع

- الإحاطة والتأطير بالباعث

- تكوين ملف دراسة المشروع

- إعداد الدراسة الفنية والإقتصادية للمشروع

- المساعدة على الحصول على التمويل والمنح

• إعداد الوسائل الترويجية:

- في إطار التعريف بالإمكانات التي يزخر بها إقليم الشمال الغربي يتولى الديوان

إعداد الكتب والمطويات والأقراص الليزرية لوضعها على ذمة المستثمرين

• تنظيم التظاهرات:

لمزيد إستقطاب المستثمرين للإنتصاب بولايات الشمال الغربي ينظم الديوان تظاهرات

تحسيسية للتعريف بالميزات التفاضلية للجهة وكذلك أيام شراكة تمكن أصحاب نوايا

الإستثمار وأصحاب المؤسسات من ربط علاقات شراكة في المجالات الواعدة إضافة

إلى تمكين الباعثين من التفاوض مع ممثلي هياكل التمويل خلال هذه التظاهرات.

* في مجال مساندة التنمية والتعاون الدولي

تعريف وتثمين القطاعات الواعدة بالإقليم وإبراز فرص الإستثمار المتاحة من خلال الدراسات

القطاعية والمنظومات الإقتصادية المنجزة من قبل الديوان وذلك عبر الندوات والأيام الدراسية

وكذلك يرمي التوجه المستقبلي إلى ضرورة تمشي إعداد دراسات المنظومات الإقتصادية لما لها

من أهمية في دفع الحركية التنموية بالإقليم

وسيتم في هذا الصدد التركيز على 3 عناصر:

• مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بسليانة (PDAA III) في مرحلته الثالثة:

- متابعة تنفيذ بعض العناصر المبوبة بالدراسات التي قام بها الديوان وتخص بالذكر منها دراستي الحليب والزيتين بالتنسيق مع برنامج FIDA، إضافة إلى مد المكتب المعني بتقارير حول المنظومات الاقتصادية المتعلقة بالخضر والغلال على غرار : منظومة الطماطم ومنظومة التين ومنظومة الهندي ومنظومة حبة الملوك بكسرى
- تشخيص المنظومات الواعدة بالإقليم من قبل البنك العالمي (BM) بالتنسيق مع مصالح الديوان والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية. وتتمثل هذه المنظومات مبدئياً في : منظومة الطماطم ومنظومة الزيتون ومنظومة المواد الطبية والعطرية (PAM)
- التنسيق على مستوى تدخلات في مجالات اللامركزية والتنمية في إطار برنامج مع الإتحاد الأوروبي

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

- جمع المعلومات اللازمة والقيام بالدراسات الضرورية واقتراح التدابير التي من شأنها أن تمكن من تحديد السياسات في ميدان التنمية بصفة عامة واختيار برامج الإستثمار العمومي ودفع الإستثمار الخاص بمناطق تدخل الديوان وتقييم نتائج هذه السياسات.
- مساعدة السلط الجهوية على إستنباط وإعداد وتنفيذ مخططات وبرامج التنمية بكل ولاية ومعاضدتها في ميدان التنسيق بين مختلف المتدخلين ومتابعة إنجاز وتقييم المخططات والبرامج.
- العمل على تحقيق التناسق بين المخططات في مناطق تدخل الديوان.
- المساهمة في إعداد برامج وخطط عمل تهدف إلى دفع وتنشيط الإستثمار الخاص بمناطق التدخل ومتابعة مراحل الإنجاز وذلك بالتعاون مع المصالح الجهوية المختصة والهياكل الفنية والجماعات العمومية والمحلية...
- دعم عمل الهياكل الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية في ميدان النهوض بالإستثمار الخاص.
- إعداد دراسات قطاعية و جهوية لإبراز فرص الإستثمار ووضعها على ذمة الباعثين.
- إعداد الدراسات الفنية والإقتصادية للمشاريع الجديدة أو لعمليات التوسيع ومساعدة الباعثين في إعداد الوثائق الضرورية الخاصة بالمشروع و مساندهم ومتابعتهم في جميع مراحل إنجاز المشروع.

تقديرات (الدفع) لسنة 2018	النفقات
2216	نفقات التصرف
2203	على موارد الميزانية
13	على موارد الذاتية
300	نفقات التنمية
200	على موارد الميزانية
100	على الموارد الذاتية
2403	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية
2516	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية

بطاقة عدد 4 : ديوان تنمية الجنوب

I – التعريف :

5. النشاط الرئيسي : - جمع كل المعلومات اللازمة والقيام بالدراسات الضرورية واقتراح التدابير

التي من شأنها أن تمكّن من تحديد السياسات في ميدان التنمية بصفة عامة واختيار برامج الإستثمار العمومي ودفع الإستثمار الخاص بمناطق تدخل الديوان (ولايات مدنين، قابس، تطاوين، قبلي، قفصة وتوزر) ومتابعة وتقييم نتائج هذه السياسات.

- مساعدة السلط الجهوية على إستنباط وإعداد وتنفيذ مخططات وبرامج التنمية بكل ولاية ومعاضدتها في ميدان التنسيق بين مختلف المتدخلين ومتابعة إنجاز وتقييم المخططات والبرامج.

- المساهمة في إعداد برامج وخطط العمل الهادفة إلى دفع وتنشيط الإستثمار الخاص بالجهات المعنية ومتابعة مراحل إنجازها، وذلك بالتعاون مع الهياكل الفنية والمصالح الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية.

6. ترتيب المنشأة : مؤسسة عمومية صنف " ب " وذلك حسب قرار وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري بتاريخ 30 ديسمبر 1986 وقرار الوزير الأول

بتاريخ

25 أكتوبر 1991.

7. مرجع الإحداث : تمّ إحداث ديوان تنمية الجنوب بمقتضى الفصلين 71 و72 من قانون المالية

لسنة 1984، (القانون عدد 113 لسنة 1983 المؤرخ في 30 ديسمبر

،(1983)

وفي إطار إرساء وهيكله مؤسسات التنمية الجهوية، تمت إعادة هيكلة

الديوان

ومراجعة مشمولاته وذلك حسب القانون عدد 83 لسنة 1994 المؤرخ

في

18 جويلية 1994.

8. مرجع التنظيم الإداري والمالي:

– الأمر عدد 419 لسنة 1998 المؤرخ في 18 فيفري 1998 المتعلق بضبط تنظيمه الإداري والمالي وطرق سيره (والذي يلغي ويعوض الأمر عدد 2046 لسنة 1994 المؤرخ في 03 أكتوبر 1994).

– الأمر عدد 27 لسنة 1999 المؤرخ في 04 جانفي 1999 المتعلق بضبط الهيكل التنظيمي للديوان، بالإضافة إلى إحداث الشباك الموحد بديوان تنمية الجنوب بموجب الأمر عدد 2069 لسنة 1999 المؤرخ في 13 سبتمبر 1999.

– الأمر عدد 1737 لسنة 1999 المؤرخ في 09 أوت 1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بأعوان الديوان.

9. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة : لا يوجد

II – إطار القدرة على الأداء

1. الإستراتيجية العامة:

* في مجال التخطيط الجهوي:

في إطار برنامج التعاون التونسي الياباني بين كل من ديوان تنمية الجنوب ووزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي من جهة والوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA من جهة ثانية، تم الشروع في إعداد إستراتيجية تنمية لكامل جهة الجنوب على المدى الطويل 2015 – 2035 ومخطط تنمية مع برنامج تدخل مفصل على المدى المتوسط 2015 – 2025 ، وتهدف هذه الخطة الإستراتيجية والإستشرافية إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والميزات

التفاضلية لجهة الجنوب بما ساعد على بلوغ أهداف الحد من التفاوت الجهوي ومن نسبة الفقر ونسبة البطالة خاصة لدى حاملي الشهادات العليا.

* في مجال الإحصائيات:

إن الديوان بحكم الأشغال التي ينجزها في مجال إعداد ومتابعة وتقييم المخططات الجهوية أو في البحث عن الإمكانيات المتاحة بالجهة يحتاج إلى كم هائل من المعطيات الإحصائية للتعرف على خصوصيات وإمكانيات مختلف مناطق الجهة وتشخيص الإشكاليات المطروحة وضبط التوجهات التنموية ولاستنباط فرص الإستثمار التي تتيحها الموارد الطبيعية والاقتصادية بالجهة.

واعتبارا للحاجيات إلى المعلومة الصحيحة والمحيطة فقد عمل ديوان تنمية الجنوب على تشريك مختلف المصالح والهيكل الجهوية في إعداد وثيقة شاملة تحتوي على مختلف المعطيات الإحصائية لكل ولاية من ولايات الجنوب مع الحرص على تحديد مسؤولية كل طرف في توفير المعلومة المحيطة والثابتة وجعلها المرجع الأساسي والوحيد لكل المستعملين. وقد أسفرت هذه التجربة " ولايات الجنوب بالأرقام وإقليم الجنوب بالأرقام " على إرساء تقاليد مافتئت تترسخ من سنة إلى أخرى في مجال التنسيق بين مختلف الهياكل والمصالح عند توفير المعلومة وفي الإستجابة بصفة تلقائية لتوفيرها في الإبان، وقد سعى الديوان إلى إصدار هذه الوثيقة وتوزيعها بصفة منتظمة منذ سنة 1997.

ويتواصل هذا المجهود بإعداد وثائق إحصائية نموذجية على الصعيد المحلي " المعتمدية في أرقام " لبعض المعتمديات بولايات الجنوب قصد التعريف بخصوصيات الجهة وإبراز الإمكانيات الذاتية لمختلف مناطق الجنوب.

* في مجال النهوض بالإستثمار الخاص:

مزيد التعريف بإمكانيات الإستثمار وآليات التشجيع والمساندة وذلك لدفع الإستثمار الخاص بالجهات:

- مواصلة النشاط في مجال مساعدة الباعثين والمستثمرين على مستوى دراسة وتمويل إنجاز مشاريعهم.
- تنظيم التظاهرات والورشات المحلية والجهوية لتنمية روح المبادرة بالتعاون مع مختلف الهياكل والمؤسسات والمنظمات المعنية بدعم ودفع الاستثمار.

* في مجال مساندة التنمية والتعاون الدولي:

- إعداد بعض الدراسات القطاعية ووضعها على ذمة المستثمرين.

- تصوّر وإعداد وثائق تعريفية ومحامل سمعية وبصرية لمختلف جهات الجنوب.
- العمل على تصور واقتراح وتشخيص مشاريع تعاون فني جديدة مع الأطراف الدولية والأجنبية في إطار البرامج الوطنية للتعاون الدولي.

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج :

تتمثل أهم أهداف برنامج التنمية الجهوية في إرساء منهجية جديدة للتخطيط الجهوي والمحلي يعتمد على تحديد الخيارات والتوجهات التنموية وفقا لخصوصيات كل جهة وإمكانياتها الذاتية وتقطع نهائيا مع سياسة التخطيط المتبعة سابقا والتي اتسمت بتوزيع المشاريع والإستثمارات التي يقع ضبطها مركزيا على الجهات. وفي هذا الإطار فإن مساهمة ديوان تنمية الجنوب في تحقيق أهداف برنامج التنمية الجهوية أساسي ومحوري وذلك من خلال :

- إعداد إستراتيجية التنمية على المستوى المحلي والجهوي والمساهمة في إعداد وثيقة توجيهية لإقليم الجنوب.
- المساهمة في تحديد منوال التنمية ووضع مقاييس لتوزيع الإستثمارات على الجهات.
- دفع الإستثمار الخاص بالمناطق الداخلية واستنباط أفكار المشاريع ووضعها على ذمة الباعثين.
- القيام بالدراسات القطاعية.
- توفير المعلومة الإحصائية الصحيحة والمحيطة بمناطق تدخّله.
- دفع برامج التعاون الدولي.

3. أهم الأولويات والأهداف :

- صياغة وثيقة مخطط التنمية.
- إعداد وثيقة الولاية في أرقام لكل ولاية.
- دفع الإستثمار الخاص.
- انطلاق إنجاز مشروع تثمين منتوجات تربية الماشية بتطاوين.
- تصوّر وإعداد وثائق تعريفية ومحامل سمعية بصرية.

4. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة :

الأهداف	المؤشرات	الأنشطة
1.2.2 : متابعة المخطط الخماسي للتنمية وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية :	1.1.2.2 نسبة تقدم إنجاز الإستثمارات المبرمجة بالمخطط	<ul style="list-style-type: none"> - تجميع المعطيات القطاعية من مختلف الهياكل الجهوية. - إعداد تقرير يتضمن تقييما كميا ونوعيا للإنجازات المسجلة في كافة المجالات لكل ولاية وللإقليم، - إعداد جداول تتضمن الإنجازات المسجلة بمختلف القطاعات ومقارنتها بالمشاريع المبرمجة بالمخطط حسب القطاع وحسب المتدخل - إعداد جداول تتضمن الإنجازات المسجلة على مستوى إقليم الجنوب.
	2.1.2.2 نسبة تغطية المعلومة الإحصائية على المستوى الجهوي والمحلي	<ul style="list-style-type: none"> - إعداد جداول متابعة تقدم تنفيذ المشاريع العمومية (حسب مراحل تقدم الإنجاز والسنة) لكل ولاية، - حوصلة جداول الولايات وصياغة تقرير للإقليم، - تجميع المعلومة الإحصائية وتحيينها - إعداد نشریات الولايات في أرقام، المعتمديات في أرقام وإقليم الجنوب في أرقام.
2.2.2 – مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار	1.2.2.2 نسبة إحداث المشاريع	<ul style="list-style-type: none"> - دراسة المشاريع الخاصة والبحث عند التمويل والمتابعة. - زيارات ميدانية للباعثين وأصحاب المشاريع في كافة مراحل إنجاز المشاريع. - متابعة تمويل المشاريع لدى البنوك. - المشاركة في الملتقيات والندوات التي تعنى بالنهوض بالإستثمار الخاص. - التنسيق مع هياكل المساندة لتمكين الباعثين من التشجيعات والحوافز التي يخولها لهم القانون. - تقديم حصص تكوينية للباعثين.
	2.2.2.2 نسبة تمويل المشاريع	<p>القيام بستة دراسات قطاعية في إطار التعاون الدولي (2015-2018) :</p> <ul style="list-style-type: none"> - دراسة حول المواد الإنشائية بولاية قبلي. - دراسة حول المواد الإنشائية بولاية توزر.

<ul style="list-style-type: none"> - دراستان حول كيفية النهوض بالإستثمار والتجارة البيئية بين ولايتي مدنين وتطاوين ومنطقة الغرب الليبي. - دراسة حول تنوع القاعدة الاقتصادية بولاية قفصة وكيفية النهوض بالتشغيل. - دراسة حول قطاع الزراعات الجيوحرارية بقابس. - توجيه ومساندة الباعثين خلال جميع مراحل إنجاز المشاريع لتذليل الصعوبات إن وجدت. - تقديم فرص الإستثمار المتاحة بالجنوب من خلال آليات التسويق المتوفرة بالديوان. - المناقشة والتشاور حول أفكار المشاريع مع الباعثين لتكوين ملفاتهم. 		
<p>تكثيف وتطوير آليات التسويق الجهوي :</p> <ul style="list-style-type: none"> - إعداد 04 وثائق تعريفية بحجم A3 لكل من ولايات تطاوين، قابس، قبلي وقفصة. - إعداد وثيقة تعريفية Info régionale لولاية قفصة - إعداد وتحيين وثيقة Info Coopération. - تكثيف وتطوير آليات التسويق الجهوي (أشرطة وثائقية، محامل تسويق قطاعية، معلقات إخبارية،...). - تحيين وتطوير موقع الواب الخاص بالديوان. - تنظيم الندوات والتظاهرات والأيام التحسيسية للنهوض بالإستثمار الخاص من خلال التعريف بفرص الإستثمار بالجهة. 	<p>3.2.2.2 نسبة تطور عدد المتصلين بالديوان</p>	
<ul style="list-style-type: none"> - البحث عن فرص الشراكة والتعاون الفني وتدعيم قدرات الديوان. - متابعة أشغال المادة المستديرة الاقتصادية لولاية مدنين مع الجانب السويسري. - متابعة إنجاز مشروع تميمين قطاع تربية الماشية بولاية تطاوين في إطار التعاون التونسي الإيطالي. - متابعة إنجاز مشروع التعاون الفني مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمتعلق بـ " تعزيز مناخ ريادة الأعمال ودفع الإستثمار الخاص بالجنوب التونسي " 	<p>4.2.2.2 نسبة تقدم تنفيذ اتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي</p>	

5. الإجراءات المصاحبة :

- تحيين الهيكل التنظيمي للديوان.
- مراجعة مهام الديوان وإعادة تموقعه.
- تمكين الديوان من الاعتمادات اللازمة بميزانية التنمية.
- دعم الديوان بالإطارات الفنية المختصة وبالبرامج التكوينية اللازمة لتطوير قدراته.

III – الميزانية :

البيان		طلبات الديوان لسنة 2018
العنوان الاول	ميزانية	3951
	موارد ذاتية	103
التاجير العمومي	ميزانية	3575
	موارد ذاتية	0
وسائل مصالح	ميزانية	301
	موارد ذاتية	63
التدخلات	ميزانية	75
	موارد ذاتية	115
العنوان الثاني	ميزانية	145
	موارد ذاتية	35
المجموع العام	ميزانية	4096
	موارد ذاتية	138

**بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية التي
لا تكتسي صبغة إدارية المتدخلة
في برنامج الإحاطة بالاستثمار**

بطاقة عدد 1 : وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

البرنامج الذي يتضمن المنشأة: الاستثمار
التعريف :

1. النشاط الرئيسي: استقطاب الاستثمار الخارجي
2. ترتيب المنشأة: صنف "أ".
3. مرجع الإحداث: القانون عدد 19 لسنة 1995 المؤرخ في 06 فيفري 1995.
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي: الأمر عدد 1804 لسنة 1998 المؤرخ في 21 سبتمبر 1998.
5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة: 2007

إطار القدرة على الأداء :

الإستراتيجية العامة:

- ✓ تكثيف عمليات الاتصال المباشر بالشركات الأجنبية الراغبة في الاستثمار في تونس واعتماد طريقة عمل جديدة في هذا المجال منها الاستعانة بخبراء واقتناء منظومات إعلامية تساعد على استهداف واختيار المستثمرين المحتملين.
- ✓ استهداف القطاعات المعنية في البلدان التي تمثل مصدر هام للاستثمار الأجنبي المباشر
- ✓ تكثيف العلاقات مع الكفاءات التونسية بالخارج المهتمة بالاستثمار في تونس
- ✓ تكثيف الزيارات الميدانية للشركات الأجنبية المنتسبة في تونس
- ✓ التنويع في الاستثمارات المستقطبة على المستوى الجغرافي وإعطاء أهمية بالغة للترويج الموجّه نحو بلدان جديدة مصدرة للاستثمارات الخارجية على المستوى العالمي
- ✓ اعتماد سياسة إعلامية جديدة وربط علاقات متميزة مع وسائل الإعلام التونسية والأجنبية المتخصصة في مجالات الاستثمار والأعمال.

تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

✓ مساهمة مباشرة

أهم الأولويات و الأهداف:

✓ الترفيع في عدد الاتصالات المهمة (CONTACT INTERESSANT) مع المستثمرين الأجانب

✓ الترفيع في عدد زيارات المستثمرين الأجانب إلى تونس

مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة:

1-4- مؤشرات قياس الأداء:

✓ نسبة الاتصالات الهامة (CONTACT INTERESSANT) مع المستثمرين الأجانب.

2-4- أهم الأنشطة

✓ تنظيم ملتقيات وأيام إعلامية بالخارج

✓ المشاركة في الصالونات

✓ تدعيم الأنشطة الإعلامية والاشهارية

✓ الاتصال المباشر بالمستثمرين الأجانب

✓ الإحاطة بالشركات الأجنبية المنتسبة في تونسمن خلال تكثيف الزيارات الميدانية لها.

الإجراءات المصاحبة:

تدعيم الوكالة بالموارد البشرية اللازمة وذلك من خلال برمجة انتداب عدد 6متصرفين وعوني تنفيذ خلال سنة 2017.

الميزانية:

تقديم عام لميزانية المنشأة للسنة المالية س+1:

بيان الفصول	الاعتمادات المقترحة لسنة 2018
1-نفقات الأجور	4349.000
2-نفقات وسائل المصالح	1040.000
3- التدخلات في الميدان الاجتماعي	63.000
مجموع نفقات التصرف	5452.000

العنوان الثاني:

بحساب الدينار

الإعتمادات المقترحة لسنة 2018	بيان الفصول
400.000	1- أنشطة الوكالة بالخارج
200.000	2-مساندة عملية النهوض بالاستثمار الخارجي
100.000	3-برامج الجودة والإعلامية والتجهيزات وتهيئة المقر
30.000	-تعزيز نظام الجودة بالوكالة
20.000	-اقتناء تجهيزات مختلفة
20.000	-اقتناء تجهيزات إعلامية
20.000	- تهيئة مقر الوكالة
10.000	- التعاون الفني
700.000	مجموع نفقات التنمية